

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

الأمن الوطني الجزائري بين العمق المغربي وامتداد الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف:

د. لخضاري منصور

إعداد الطالب:

دحموح طاهر

لجنة المناقشة

د. فليسي نرجس.....رئيسا

د. لخضاري منصور.....مقرا

أ. خننو فاتح.....مصححا

الدفعة الخامسة

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر

أولا وقبل كل شيء، بسم الله والحمد والشكر لله العظيم الذي
ساعدنا، وفقنا، وأعاننا على إنجاز هذا العمل.

يشرفني أن أتقدم بتحياتي الصادقة وشكري الخالص
وامتناني الكبير إلى من قدم لي من وقته، وجهني
بنصائحه وأحاطني بدعمه إلى أستاذي ومشرفي
الدكتور منصور الخضاري.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو
بعيد بالقليل أو بالكثير.

الإهداء

باسم الصداقة التي عاشت على دربنا، والصحة التي
رافقت مشوارنا، وبسم العهد الذي قطعتة بيننا، بكل
اعتبار هذا العمل هدية لكما:

سمير وليزيك.

الملخص:

شكلت منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي أثرت على الأمن الوطني الجزائري، بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي كنقطة ارتكاز وتقاطع بين الدول المغاربية من جهة وبين امتداد الساحل الإفريقي من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق فإن الإدراك الأمني الوطني الجزائري لطبيعة التهديدات المرتبطة بالدوائر الجيوسياسية لأمنها الوطني مزدوجة، فبالنسبة للفضاء المغاربي، فيغلب على فواعله الأمنية الطابع الدولاتي وعلى تهديداتها للأمن الوطني الجزائري البعد العسكري الصلب، التهديدات التقليدية كمشاكل الحدود، قضية الصحراء الغربية، بناء الدولة... أما فيما يتعلق بالدائرة الساحلية فيغلب على فواعلها الأمنية الطابع غير الدولاتي وعلى تهديداتها البعد اللاتمائي.

الأمر الذي أدى إلى إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على الأمن الوطني الجزائري وإنما أيضا على الأمن الإقليمي والدولي، حيث ساهمت -التهديدات- في خلق ذرائع لأطراف محلية وإقليمية ودولية في التدخل وانتهاج سياسات تخدم المصالح الأجنبية. والملاحظ أن للجزائر دورا محوريا في بناء رؤية محكمة لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي التي تشكل خطر على أمنها الوطني. ولذلك يحاول موضوع البحث والدراسة الكشف عن طبيعة التهديدات الأمنية للجزائر في دوائرها الجيوسياسية المختلفة -المغرب والساحل الإفريقي- ومدى تأثيرها واعتبارها كمحددات للأمن الوطني، فضلا عن آليات حمايته وتأمينه.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني الجزائري، المغرب العربي، الساحل الإفريقي.

Résumé :

Le Maghreb et le Sahel forment des espaces géopolitiques qui influencent directement la sécurité nationale Algérienne compte tenu de la position stratégique de celle-ci, mais surtout, elle constitue un espace charnière entre le Maghreb et le Sahel. De ce fait, l'Algérie s'expose aux diverses menaces projetées par les deux régions que sont le Maghreb et le Sahel.

Sur le plan Maghrébin, les menaces sécuritaires se caractérisent par des facteurs traditionnels d'origine étatique, problèmes liés aux frontières, Sahara occidental... cependant l'arc Sahélien développe une conflictualité endémique dans lequel les facteurs de menace sont asymétriques (terrorisme, crime organisé, drogue...), chose qui a engendré des répercussions dangereuses sur la sécurité nationale algérienne ainsi que régionale et mondiale. Notons aussi que cette situation a contribué aux interventions internationales.

En effet, l'Algérie joue un rôle principal pour développer une perception et mettre en œuvre des dispositifs communs, dans le but de lutter contre les menaces sécuritaires dans les régions du Maghreb et du Sahel, qui constituent une véritable menace pour sa sécurité nationale.

L'objectif de la présente étude est de mettre en exergue la nature des menaces sécuritaires qui pèsent sur la sécurité nationale algérienne dans ses multiples espaces géopolitiques, partant de l'étude de l'influence de ces menaces sur sa sécurité nationale, ainsi que les différents mécanismes mis en œuvre pour lutter contre ces menaces et préserver sa sécurité nationale.

Mots clés : sécurité nationale Algérienne, Maghreb Arabe, Sahel.

Abstract :

The Maghreb and the Sahel region constitute one of the geopolitical areas that affected the Algerian national security, by virtue of Algerian strategic location as a Fulcrum and Intersection point between Maghreb states on the one hand and the extension of the Sahel in other hand.

From this point, the Algerian national security perception of the nature of threats related with the geopolitical circles of its national security, these last which are dual. Concerning the Maghreb space, it predominate on its security actors the state character.

And on its threats on Algerian national security the hard military dimension, traditional threats as border problems, western Sahrawian issue, state building..., as for the Sahelian circle, it predominate on its security actors the non state character and on its threats the asymmetric dimension.

This has led to the secretion of serious complications, not only on the Algerian national security, but on the regional and international security too, where it contributed –threats- to the creation of pretexts of local, regional and international parties In the intervention and the adoption of policies that serve foreign interests. It is noticeable that Algeria has a pivotal role outside the attempt of adjusting of clear and common and real conception to face security threats in the Maghreb and the Sahel region which constitute a danger on its national security.

Therefore, the subject of research and study tries to disclose the nature of security threats of Algeria in its different geopolitical circles –Maghreb and Sahel- and their impact and its consideration as delimiters for National Security, as well as its protection and security mechanism.

Key words: Algerian national security, Maghreb, Sahel.

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: البعد الجيوسياسي لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي

المبحث الثاني: الأهمية الجيوسياسية للساحل الإفريقي

المبحث الثالث: المكانة الجيوسياسية للجزائر في منطقتي المغرب العربي

والساحل الإفريقي

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل

الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: التهديدات التماثلية

المبحث الثاني: التهديدات اللاتماثلية

المبحث الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية في منطقتي المغرب العربي

والساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب

العربي والساحل الإفريقي

المبحث الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية

المبحث الثاني: الآليات الأمنية والعسكرية

المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

شهد موضوع "الأمن الوطني" تحولات عميقة مست صلب محدداته ومهدداته، بسبب ما أرجعه العديد من الباحثين إلى نتائج التحولات التي طالت الساحة الدولية باتجاهها نحو الأحادية القطبية، وما رافقها من ترتيبات تتلاءم مع مستلزماتها. وفي ظل هذه التحولات التي شهدتها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين، تغيرت أشكال وأنماط التحديات التي يتعرض لها أعضاء المجتمع الدولي واتخذت أبعادا جديدة، فلم تعد مهددات الأمن الوطني تقتصر على تلك الفواعل التقليدية والمتغيرات العسكرية المتمثلة أساسا في الدول والحروب والاعتداءات الخارجية وانتهاك سيادة الدول، بل امتدت إلى فواعل أفرزت مهددات كانت حتى وقت قريب تشكل أكثر من مسائل وقضايا تعالج في أطر القانون كالمخدرات والهجرة غير الشرعية...، ولم يبق مجالها محددًا بحدود الدولة الوطنية بل تعداها إلى أخرى عبر وطنية مما يدفع إلى ضرورة رصدتها في ما وراء حدودها.

وتأسيسا على ذلك فإن البحث عن مسألة "الأمن الوطني الجزائري" ما كان له أن يتجاوز التحولات الجديدة التي مست موضوع الأمن الوطني، ولا أن يغض الطرف عنها انطلاقا من مسلمة أن بناء الأمن الوطني وإن تعلق بالدولة الوطنية وتحدد بها فإن محدداته أوسع من أن تنحصر في حدودها كما أشار إليه، "والتر ليبمان" Walter LIPPMANN في تعريفه الذي جاء فيه: "الأمن الوطني هو قدرة الدولة على متابعة سير مصالحها بنجاح، ووفقا لما تراه موافقا لمصلحتها في أي مكان من العالم".

وتبعا لهذه المعطيات، فقد أسهمت التحولات التي حدثت في العالم العربي والتي مازالت تفاعلاتها مستمرة منذ عام 2011 في سرعة تغير الديناميات في دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية، حيث تواجه المنطقة في دوائرها الجيوسياسية المختلفة - المغرب العربي والساحل الإفريقي - تحديات أمنية متشابكة تمثلت في عدد كبير من التهديدات المتمثلة أساسا في تنامي التهديدات اللاتماثلية المرتبطة بالإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة وغيرها... بالإضافة لانهايار الدولة في ليبيا وطول المرحلة الانتقالية في تونس وصعوبة إعادة الاستقرار في مالي، واستمرار الاحتلال المغربي للصحراء الغربية مع تنامي التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل.

إشكالية الدراسة:

تعد الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي كنقطة ارتكاز وتقاطع بين الدول المغاربية من جهة وامتداد للقارة الإفريقية من جهة أخرى، وجدت نفسها مرتبطة أمنيا بعدة دوائر إقليمية غير مستقرة، وهذا ما يعني إمكانية تعرضها لعدة مخاطر من شأنها أن تهدد استقرارها وأمنها الوطني، وفي هذا الإطار عملت الجزائر سعيا منها للحفاظ على أمنها الوطني للتحرك والمشاركة الفعالة لإقامة مجموعة من الترتيبات الإقليمية الكفيلة بالتصدي للتحديات والتهديدات التي يمكن أن يتعرض لها أمنها الوطني والمحيط الإقليمي الذي تنتمي إليه، وما من شك أن الإدراك الأمني الدقيق لطبيعة التحديات التي تواجهها الدولة الجزائرية يتوقف أولا على تحديد طبيعة التهديدات الإقليمية المطروحة على أمنها الوطني، وثانيا البحث عن الآليات الملائمة للتعامل مع هذه التهديدات.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن للأمن الوطني الجزائري أن يوفق بين المتطلبات المغاربية والساحلية لمواجهة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي الخصائص الجيوسياسية للمغرب العربي والساحل الإفريقي وما موقع وميزة الجزائر بين المنطقتين؟
- ما هي طبيعة التهديدات القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وما هي انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري؟
- فيما تتمثل الجهود والآليات التي بذلتها الجزائر على المستويين المغاربي والساحل الإفريقي لضمان أمنها الوطني؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يتوقف تحقيق الأمن الوطني الجزائري على مدى قدرة ونجاعة السياسة الأمنية المنتهجة لمواجهة واحتواء التهديدات القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

الفرضيات الفرعية:

- موقع الجزائر بين منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي اللتان تشهدان حالة من الفوضى والانفلات الأمني من شأنه إفراز مضاعفات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري.
- التهديدات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي بشقيها التماثلية واللاتماثلية سيكون لها انعكاسات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري.
- تحقيق الأمن الوطني الجزائري مرهون بمدى قدرة وفعالية الآليات السياسية الأمنية، والاقتصادية لتطويق التهديدات القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول استثمار ما يزخر به حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية من نظريات أمنية ومن ثم محاولة إسقاطها لفهم وتفسير المعضلات الأمنية التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، فضلا عن السعي لإبراز وتبيان مضاعفاتها الخطيرة على الأمن الوطني الجزائري، وبالتالي قد تكون سند ومعين لصناع القرار في بلورة سياسة أمنية في تعاطي الجزائر مع محيطها المغاربي والساحلي خاصة في ظل التطورات الأمنية الراهنة.

أسباب اختيار الموضوع:

1- ذاتية: تتمثل في ميول ورغبة الباحث في دراسة المواضيع الأمنية وبالخصوص التي لها صلة بالأمن الوطني الجزائري، ضف إلى ذلك كون الموضوع يندرج ضمن التخصص الدراسي للباحث.

2- موضوعية:

ارتفاع حدة الأزمات الأمنية التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي اللتان تشكلان المجال الحيوي البري للأمن الوطني الجزائري، أصبحت عرضة للتدويل خاصة في ظل تطلع قوى الهيمنة الدولية للسيطرة على ثروات المنطقتين ومن ثم التعقيد في إمكانية إيجاد حلول محلية وإقليمية للأزمات الأمنية.

حدود الدراسة:

1- الإطار المكاني:

تشمل الدراسة النطاق المكاني المتمثل في منطقة المغرب العربي بدوله الخمسة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، (الجناح الشرقي والغربي للأمن الوطني الجزائري) والساحل الإفريقي الذي يتراوح بين الاتساع والتقليص في مجاله، ولهذا سنقتصر على دول الميدان: الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، اللصيقة للحدود الجزائرية الجنوبية (الجناح الجنوبي للأمن الوطني الجزائري).

2- الإطار الزمني:

تحدد فترة الدراسة ما بين سنة 2010 إلى النصف الأول لسنة 2015 حيث ترتبط سنة 2010 بإنشاء دول الميدان بالجزائر مع الوقوف على مختلف المحطات التاريخية الهامة التي عرفت هذه المرحلة، (2011 انطلاق ما يعرف بالحراك العربي، 2013 التدخل الفرنسي في مالي، تيقن تورين...) إلى غاية التطورات الإقليمية التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

الإطار النظري والمنهجي:

- 1- الإطار النظري: تم الاعتماد على مجموعة من النظريات للفهم الجيد للموضوع.
 - نظرية مركب الأمن الإقليمي: نظرا لترابط أمن دول المنطقتين الذي يؤثر كل منها على الآخر بدرجات متفاوتة.
 - نظرية الدولة المحورية: لتفسير فعالية دور الجزائر لحل الأزمات الأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.
 - نظرية اللعب: لتحليل الوضع الأمني في المنطقتين كلعبة استراتيجية يسعى المنخرطون فيها لتحقيق أهداف ومصالح معينة وفق استراتيجية تقوم على منطق العقلانية بعد رصد تحركات اللاعبين الآخرين.
 - المقاربة الجيوبوليتيكية: من أجل تفسير المنطق التنافسي والاستباقي بين الفاعلين الإقليميين من جهة والفاعلين الدوليين من جهة أخرى.

2- الإطار المنهجي:

- للإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع محل الدراسة يتطلب الاعتماد على عدة مناهج في إطار ما يعرف بالتكامل المنهجي.
- الإقترب التاريخي: من أجل رصد وتتبع التطور التاريخي للتهديدات الأمنية فضلا عن تتبع مسار الجهود الجزائرية لمواجهة المعضلات الأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.
 - المنهج المقارن: تم استخدامه من أجل المقارنة بين المواقف واستراتيجيات دول المنطقتين، وكذلك الأطراف الخارجية من أجل معرفة الثابت والمتغير من هذه السياسات الأمنية والاستراتيجيات.
 - منهج تحليل المضمون: الذي يساعد على تحليل الخطابات والتصريحات السياسية التي تساهم في خدمة موضوع الدراسة.
 - الإقترب النسقي: وذلك باعتبار مختلف التهديدات كمدخلات، وآليات المواجهة واحتواء هذه التهديدات كمخرجات.

أدبيات الدراسة:

نظرا للتراكم المعرفي الذي يطبع العلوم السياسية والعلاقات الدولية فإن موضوع البحث تبلور من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة الآتية:

1- الكتب:

عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الوطني الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.**

Mikail BARAH, les relations entre le Maghreb et le Sahel et les enjeux stratégiques du XXI siècle.

2- الرسائل الجامعية:

1- منصور لخضاري، **استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011.** (أطروحة دكتوراه، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013).

2- حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري.** (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011)

3- لخضر موساوي، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري.** (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009-2010).

إن هذه الأدبيات تناولت موضوع الأمن الوطني الجزائري في نطاق واسع إذ نحن في هذه الدراسة حاولنا التركيز على الأمن الوطني الجزائري بالتحديد منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي دون التطرق إلى الأبعاد الأخرى كالأفريقي أو المتوسطي...

صعوبات الدراسة:

كل بحث علمي لا يخلو من صعوبات ومن أهمها:

قلة المادة العلمية، مثل الكتب التي تتناول الأمن الوطني الجزائري عموما، وبعد التطورات الأمنية الراهنة خصوصا، كما أن طبيعة الموضوع بذاته يثير نوعا من السرية والحساسية في الأوساط الأكاديمية والسياسية الجزائرية.

تقسيمات الدراسة:

الدراسة التي نحن بصدد إنجازها تتمحور حول ثلاث فصول يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث.

حيث جاء **الفصل الأول** من الدراسة حول الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الساحلية-المغربية التي تعتبر كمنطلقات لفهم منطق العلاقات بين هذه الوحدات فضلا عن الاستقطاب الدولي، ثم إبراز الميزة الجيوسياسية للجزائر.

بينما في **الفصل الثاني** تطرقنا فيه إلى مختلف التهديدات الآتية من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، من التماثلية التقليدية المتمثلة في مشكلة الحدود وقضية الصحراء الغربية إلى التماثلية الحديثة، التواجد الأجنبي العسكري في منطقة الساحل، إلى التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود التي أفرزت انعكاسات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري.

ثم جاء **الفصل الثالث** لتوضيح الآليات السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات على الصعيد السياسي، الأمني، الاقتصادي، سواء على المستوى الفردي أو الثنائي أو الجماعي.

وفي الأخير كانت الخاتمة عرض لنتائج التي توصل إليها البحث.

المفصل الأول:

البعد الجيوسياسي لمنطقتي المغرب العربي
والساحل الإفريقي

الفصل الأول: البعد الجيوسياسي لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

تشكل منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، الأمر الذي جعل من هاتين المنطقتين تحتلان مكانة مرموقة في سلم استراتيجيات القوى الكبرى، التي تعاضمت اهتماماتها أكثر بالمنطقة خاصة في ظل التغيرات والتحولات الجديدة التي يشهدها كل من المغرب العربي والساحل الإفريقي.

ومن هذا المنطلق سيحاول هذا الفصل أن يقوم بدراسة جيوسياسية وإقليمية لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي مع تبيان أهمية ومكانة المنطقتين في سلم استراتيجيات الدول الكبرى، فضلا عن إبراز الدور المحوري الذي تضطلع به الجزائر باعتبارها تشكل حلقة وصل جيوسياسية بين المنطقتين.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي.

يعبر مفهوم الجيوسياسية على التنافس الدولي على الأقاليم التي تمثل أهمية استراتيجية وحيوية في حماية مصالحها، وهو التنافس الذي حللته العديد من النظريات التي برزت في أوروبا انطلاقاً من أفكار "را تزل" التي عبر عنها بالمجال الحيوي للدولة التي يمكن لها البحث عن أقاليم تمثل جزءاً من سياستها الحيوية وهو ما دافع عنه "هاوس هوفر"، وهو التنافس الذي أخذ بعداً عالمياً من خلال الأفكار التي قدمها الإنجليزي "ما كندر" في نظريته حول "قلب العالم" والتي طورها "سبيكمان" في مناداته بالدور الأمريكي العالمي.

ولقد اتخذت هذه النظريات من الدولة وحدة التحليل في تفسير الفواعل المتنافسة، ومع بداية الثمانينات القرن العشرين برزت المدرسة الجيوسياسية الفرنسية من خلال الأفكار التي نادى بها "ايف لاکوست" بالاعتماد على الفواعل الأخرى غير الدولة التي يمكن لها أن تتنافس. ليقول بأن الجيوسياسية هي تنافس بين العديد من الفواعل سواء كانت دولاً أو جماعات تحت دولانية على الأقاليم التي تمثل مسرح تجسيد سياساتها وأهدافها.

1- المحدد الجغرافي والبشري:

نتناول في المحدد الجغرافي والبشري ما يسعدنا في كل من الجغرافيا الطبيعية والجغرافية البشرية لتحديد المكانة الجيوسياسية للمغرب العربي.

أ- المحدد الجغرافي:

الإطار الإيتمولوجي للمغرب العربي:

ينحدر مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية "جزيرة العرب" التي أطلقها الجغرافيون العرب على المنطقة المنبسطة من ليبيا إلى المغرب الأقصى، وهي المنطقة ذاتها التي فتحها المسلمون في القرن السابع ميلادي¹، كما يقصد بالمغرب العربي في

1- عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية. الطبعة الأولى؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 27.

اللغة العربية مغرب الشمس، عكس مشرق الشمس، فتم استبدال الشمس بالعربي على غرار المجال الجغرافي الواسع للدولة الإسلامية آنذاك حيث تشرق وتغرب الشمس على أراضيها، ولسهولة تحديد هذا الفضاء الشاسع تم تقسيمها إلى منطقتين المشرق العربي والمغرب العربي.¹

إن تسمية المغرب العربي هي من التسميات الحديثة نسبيا وقد أطلقت على هذه المنطقة التي تأثرت بسياقات وظروف معينة، مرة على أساس بشري "بلاد البربر" وتارة على أساس جغرافي "شمال إفريقيا" وتارة على أساس ديني "المغرب الإسلامي"، كل مرة على حساب القوى المؤثرة والمتوافدة على المنطقة.

تحديد المجال المكاني للمغرب العربي:

خريطة رقم (01) توضح دول المغرب العربي



المغرب العربي وفق النظرة الفرنسية يقصد به كل من تونس، الجزائر، المغرب لكن بعد إنشاء اتحاد المغرب العربي 1989 بانضمام كل من ليبيا من الشرق وموريتانيا من الغرب أصبح المغرب العربي ذو دلالة تضم 5 دول وهي تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا. أنظر الخريطة. ➔

المصدر: كمال القصير. «جيوپوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات 2014»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. جانفي 2015، ص02.

¹ - Achour Cheurfi. L'encyclopédie Maghreb, Alger : Casbah édition, 2007, p 667.

تقع المنطقة المغاربية بين خطي طول 25 درجة شرقا إلى 17 درجة غربا وبين دائرتي عرض 37 درجة شمالا و 18 درجة جنوبا، بمساحة تقدر بحوالي 5 785 591 كلم² تمثل 20% من مساحة القارة الإفريقية و 40% من مساحة العالم العربي، والواقعة في شمال غرب القارة الإفريقية وهي الجزء الغربي للعالم العربي والإسلامي على التوالي.¹

يحدّها من الناحية الشرقية مصر والسودان ومن الناحية الجنوبية يحدها كل من تشاد، نيجر، مالي ومن الجهة الغربية يحدها المحيط الأطلسي والسنغال وشمالا حوض المتوسط الذي يفصلها عن أوربا بشريط بحري طوله 4 837 كلم² (ليبيا، تونس، الجزائر، الجزء الشرقي من المغرب).

الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي:

تتجلى الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي بموقعه الذي يتوسط العالم وفي الوقت ذاته يشكل همزة وصل بين القارات الثلاث أوروبا، آسيا، إفريقيا، كما تعد المنطقة كمحور تلاقي أربعة دوائر جيوسياسية، دائرة شرق أوسطية (MENA) الدائرة الإفريقية، الدائرة الأوروبية (الشراكة الأورو-متوسطية) والدائرة الأطلسية (الحوار مع الحلف الأطلسي)، كما تتحكم المنطقة على أهم مواقع المرور البحرية الدولية مضيق جبل طارق، فالمغرب العربي جزء لا يتجزأ من مصلحة واهتمامات الدول الكبرى.²

ب- المحدد البشري:

نظرا للاختلافات الموجودة على مستوى الجغرافية الطبيعية بين شمال وجنوب المنطقة المغاربية سواء من حيث (الأرض: تربة، رمل) أو المناخ (متوسطي، صحراوي)، التساقط، فإنه من المؤكد أن توزيع السكان ونسب زيادتهم الطبيعية تتأثر بهذه العوامل.

¹- جمعة أحمد سويبي، «المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية». (رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، كلية علوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، 2004-2005)، ص 21.

²- «L' Afrique du Nord et les pays du Maghreb» : télécharger du :

http://portail-du-fle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135, 12/02/2015, 10h00.

فالسكان يتركزون في المنطقة الشمالية لملائمة المناخ وسهولة ظروف العيش، في الجزائر 63% من السكان يتركزون في 4% من الإقليم، في موريتانيا السكان يتركزون في الجهة الجنوبية قرب نهر السنغال، حيث تمثل المدن الحضرية كل من عواصم الجزائر، تونس، المغرب أكثر من 10% من مجموع سكان المغرب العربي، وكلما توجهنا إلى الجنوب تتراجع الكثافة السكانية ففي موريتانيا وليبيا 2ساكن/كلم^{1,2}.

إن اللاتوازن في توزيع السكان جعل المناطق الشمالية تعرف اكتظاظا بالسكان خاصة في ظل زيادة عدد السكان في الدول المغاربية، وارتفاع نسب النمو الديمغرافي، نلاحظ ذلك من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم(1): يبين عدد سكان ونسبة النمو الديمغرافي في الدول المغاربية

الدول	عدد السكان بالمليون نسمة	النمو الديمغرافي%	عدد سكان المدن %
الجزائر	39,5	2,15	73,8
تونس	10,8	0,79	66,5
المغرب	32,5	1,43	57,4
ليبيا	6,2	0,84	77,9
موريتانيا	3,8	2,49	41,7

المراجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على نسب من:

« Afrique du nord incertitude », **Jeune Afrique hors-série**, 10^e édition· Paris.

N°: 35,2014,p115-121.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الجزائر لها أكبر عدد السكان 39.5 مليون نسمة وأكبر نسبة في النمو الديمغرافي بـ 2,15% بعد موريتانيا مقارنة بباقي الدول، وكما نعلم أنها الأكبر مساحة، حيث تربط جغرافيا بين مشرق ومغرب المنطقة المغاربية التي يصل عدد سكانها 92.8 مليون نسمة، هذه الأخيرة التي يمكن أن تساهم في تطوير

¹ - **ibid.**

الاقتصاد المغاربي إذا تم حسن استثمار وتوجيه هذه الطاقة البشرية إلى جانب ثروات المنطقة.

فبالرغم من التفاوت في توزيع السكان إلا أن الشعوب المغاربية تتقاسم عدة مقومات تجمع فيما بينها وتشجعها على الوحدة من دين، لغة، تاريخ... إلخ.

فالدين واحد بل وحتى المذهب واحد وهو المذهب المالكي، وإذا انتقلنا إلى التاريخ بقدر ما يكشف عن الانقسام والتجزئة يكشف أيضا عن المواجهة المشتركة والموحدة أحيانا لنفس الاحتلال منذ عهد الرومان إلى عهد الاحتلال الفرنسي، كما تشترك الأقطار المغاربية في لغة أصلية واحدة وهي الأمازيغية، وفي لغة ثانية وافدة عليها اللغة العربية لغة الدين الإسلامي الأكثر انتشارا، لكن هذا لا يمنع من وجود أقليات أمازيغية تتعايش مع الأغلبية العربية.¹

2- المحدد الطاقوي:

تحظى المنطقة المغاربية بأهمية بالغة على الصعيد الطاقوي نظرا لاحتوائها على نسب معتبرة من الثروات الطبيعية على المستوى العالمي، بحكم احتوائها على نصف الإنتاج الإفريقي من البترول 10% من مخزون النفط العالمي: 22% مخزون ليبيا و 13,7% مخزون جزائري.²

وعليه تقدر احتياطات النفط في ليبيا بـ 48 مليار برميل أي 2,9% من الاحتياط العالمي وتحتل بذلك المرتبة 14 عالميا، بينما الجزائر يقدر احتياطها بـ 12,2 مليار برميل وتحتل المرتبة 17 عالميا.³

أما الغاز الطبيعي فاحتياطات الجزائر تصل إلى 4,5 مليار م³ بنسبة 2,4% من الاحتياط العالمي فتحتل المرتبة الرابعة من حيث التصدير والسادسة من حيث الاحتياط.⁴

¹- Paul Baltat, **le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**. Alger : édition caphomic, 1990, p13.

²- سمير حمياز. «الأبعاد الجيواقتصادية للتنافس الأوروبي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي استراتيجيات، رهانات وتداعيات»، **مجلة الرائد المغربي للدراسات السياسية والبحوث**، الجزائر. العدد رقم: 06، مارس 2015، ص 136.

³- «BP Statistical Review of word Energy», UK: Pureprint Group, June 2013, p 06.

⁴- **Ibid**, p 20.

فإذا كانت لليبيا والجزائر تحتلان الصدارة في البترول والغاز فإن المغرب تتوفر على مواد معدنية هامة، فهي ثاني منتج للفوسفات في العالم، والأولى عالميا من حيث الاحتياط بنسبة 70%، بينما موريتانيا غنية بالحديد إذ تنتج 31 مليون طن سنويا دون ذكر المعادن الثمينة التي تزخر بها المنطقة عادة ما لا يفصح عنها.

بالإضافة إلى الأهمية الطاقوية (الطاقة التقليدية) للمنطقة المغربية هناك الطاقات المتجددة التي لا تقل أهمية عن النفط والغاز، ولكون 5% من مساحة المغرب العربي صحراء فهي تستقبل نسبة عالية من أشعة الشمس مما يجعلها محل أنظار الدول الكبرى، وهذا ما تم تأكيدته من خلال مشروع ديزرتك "DESERTEC" الذي أطلقته ألمانيا سنة 2009 لتزويد أوروبا بالطاقة الشمسية من شمال إفريقيا والشرق الأوسط بطاقة تصل إلى 150 ميغاواط عند انتهائه. وعليه هذه الأرقام والمعطيات تزيد من الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المغربية على مختلف الأصعدة الإقليمية والدولية.

3- تأثير المحددات الجيوسياسية على العلاقات المغربية المغربية:

بعدما كانت الدول المغربية تحت وطأة الاستعمار أصبح الاستقلال هو الهدف الأساسي والأولوية التي لا جدال فيها، فدارت عدة لقاءات واجتماعات كلها تتمحور أساسا حول العمل المشترك لتصفية الاستعمار، حيث شكل استقلال الجزائر نقطة نهاية لمرحلة ونقطة بداية لمرحلة جديدة، من مرحلة التعاون والتكاتف ضد المستعمر إلى مرحلة الخلاف والنزاع بين الأقطار المغربية بعد الاستقلال.

إذ تعد الجزائر من بين الدول المغربية الأكثر عرضة لهذه الخلافات المتمثلة أساسا في الخلافات الحدودية، فهي مستهدفة من كل الأقطار المغربية بدرجات متفاوتة من الشدة لمطالبتها بأجزاء من إقليمها الوطني، وكانت أول هذه الخلافات وأخطرها حرب الرمال في أكتوبر 1963 مع المغرب بعدما خرجت من حرب تحريرية دامية مع المستعمر انتزعت استقلالها ب 7 سنوات من الكفاح ودفعت فاتورة مليون ونصف شهيد.¹

¹- Houssine MAGHLAOU, «la résolution 1514 et les territoires non autonomes». (Conférence : module l'Algérie dans les relations internationales, école nationale supérieures des sciences politiques, premier semestre Master1, 2013-2014.

إن سلسلة الخلافات مع الجزائر تواصلت مع كل من تونس وليبيا لكنها خلافات متوسطة الحدة أي لم تتطور إلى مواجهة فعلية مع الدولتين، فضلا عن الخلافات بين تونس وليبيا والمغرب وموريتانيا، فأصبح المحيط المغاربي مكهرب بين وحداته إلى غاية 1975 انفجرت قضية الصحراء الغربية التي تحولت إلى نقطة رهان بين الجزائر والمغرب في تضارب بين الحق التاريخي وحق تقرير المصير.

فجل هذه الخلافات الحدودية فضلا عن المنطلقات السياسية والاقتصادية المتباينة بين الأقطار المغاربية، أفضت إلى سياسة المحاور التي ظهرت جليا في معاهدة الإخاء والوفاق 1983 بين تونس والجزائر وموريتانيا، بعدما انسحبت المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية بدخول البوليزاريو إليها بدعم جزائري كاسح، فانقلبت المعادلة من مبدأ التكامل إلى مبدأ التنافس فكان رد الفعل على التقارب الثلاثي في معاهدة الإخاء والوفاق، هو توقيع اتفاقية الاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب وليبيا 1984 التي كللت بالفشل.

وقد استمر الوضع على هذه الوتيرة من الأقطاب بين الأخذ والرد إلى غاية 1988 تاريخ التقارب بين كل من تونس والجزائر وليبيا نتيجة للتغيرات التي طرأت على المستوى الدولي (نهاية الحرب الباردة) والإقليمي (الاتحاد الأوربي) بل وحتى الداخلي للدول المغاربية، حيث مهد لقاء زوالدة بالجزائر إلى الإعلان الرسمي لإنشاء اتحاد المغرب العربي في مراكش 17 فيفري 1989¹، أين عرفت العلاقات المغاربية نفسا جديدا لتجسيد الحلم المنشود، إلا أن عمر الاتحاد لم يتجاوز بضع سنوات حتى عادت الدول المغاربية من جديد إلى التفرقة بحكم تغليب النزعة القطرية على حساب الحس الوحدوي منذ 1994، فمنذ هذه الفترة توقف العمل الوحدوي المغاربي إلى غاية دخول بعض الأقطار المغاربية في مرحلة أعقد ألا وهي موجة الحراك العربي التي غيرت المشهد السياسي والأمني للمنطقة.

1- صبيحة بخوش، «اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007». (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3)، 2007، ص 160.

المبحث الثاني: الأهمية الجيوسياسية للساحل الإفريقي.

تجمع منطقة الساحل الإفريقي بين خصائص الجغرافية الطبيعية الصعبة والجغرافية البشرية المتنوعة والمتباينة، مما جعل تحديد دول الساحل الإفريقي محل خلاف ولم يحظ بالإجماع، وهذا يعود أساسا إلى المقاييس التي يعتمد عليها في التحديد وفقا لمصالح وأهداف كل طرف، من مقارنة جغرافيا إلى مقارنة عرقية اثنية مرورا إلى مقارنة دينية حضارية وصولا إلى مقارنة جيوسراتيجية تحمل في طياتها أبعادا جيوطاقوية لها تأثير على ميزان القوى بين القوى الدولية المتنافسة على المنطقة، وتبرز هذه المقاربات في تنافس الدول الكبرى والإقليمية على إقليمي المغرب العربي والساحل الإفريقي لأهميتهما الاستراتيجية والحيوية بالنسبة لسياسات ومصالح هذه القوى.

1- المحدد الجغرافي والبشري:

أ- المحدد الجغرافي:

الإطار الإيتيمولوجي للساحل للإفريقي:

قبل الشروع في المحدد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي يتوجب علينا التطرق أولا إلى تعريف مصطلح الساحل، فهذا الأخير في القواميس العربية يحمل معنى الشاطئ وهي اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر أو المحاذي للبحر.¹


فالساحل الإفريقي مصطلح ذو أصل عربي يعكس تقليديا الساحل أو الحافة الجنوبية للصحراء التي أطلقها الفاتحون المسلمون في القرن السابع ميلادي على المنطقة الجغرافية المنحصرة بين الصحراء الكبرى جنوبا والحافة الشمالية للغابات الإفريقية على مساحة تناهز 3 ملايين كلم²، فالساحل الإفريقي كان محل تسميات عديدة منها: بلاد السودان، الصحراء الكبرى، الساحل الصحراوي، فكل تسمية مرتبطة بعاملين لا تنفك

¹ وهيبه دالع، «السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)». (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013-2014)، ص 107.

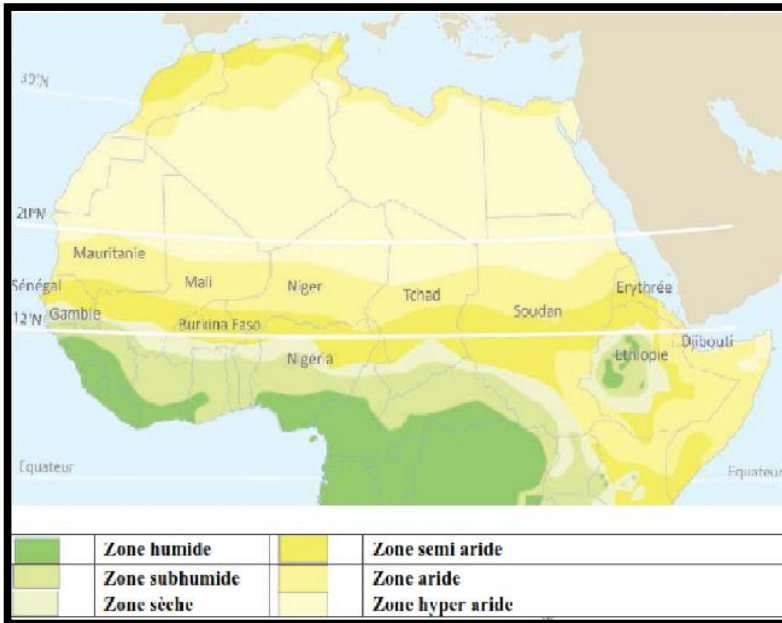
² Mehdi TAJE. «Sécurité et stabilité dans le Sahel africain», collège de défense de l'OTAN, 2006, p 6.

عنهما، عامل الزمن وعامل المكان اللذان يعكسان المدلول الحضاري الذي تمخض عليه المصطلح.

تحديد دول الساحل الإفريقي:

كما سبق وأشرنا أن هناك خلاف في تحديد منطقة الساحل الإفريقي حيث يتداخل عدة عوامل (الجغرافي، السياسي، الاثني... إلخ) فتارة تتوسع المنطقة وتارة تضيق بإدخال دول وعزل أخرى حسب عدة اعتبارات وهذا ما توضحه الخريطة الآتية .

خريطة رقم(2): توضح رواق الساحل الإفريقي.



تقع منطقة الساحل الإفريقي بين دائرتي عرض 20 و 12 شمال خط الاستواء الممتدة من الجهة الشرقية للقارة من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا بحوالي 6000 كلم، المتربع على عدد من الدول ذات الوجود الكلي والنسبة الأكبر لمساحتها في

Source : Mehdi Taje. « vulnérabilités et facteurs d'insécurité au sahel », **Enjeux ouest africain**, Paris. N°.1, aout 2010.

هذا الرواق الذي يتراوح عرضه

من 500 كلم إلى 700كلم¹ من جهة وهي: إريتريا، السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، سنغال، غامبيا، ودول ذات التوغل المتوسط والنسبي لمساحتها من جهة أخرى وهي: أثيوبيا، نيجيريا، بوركينا فاسو.

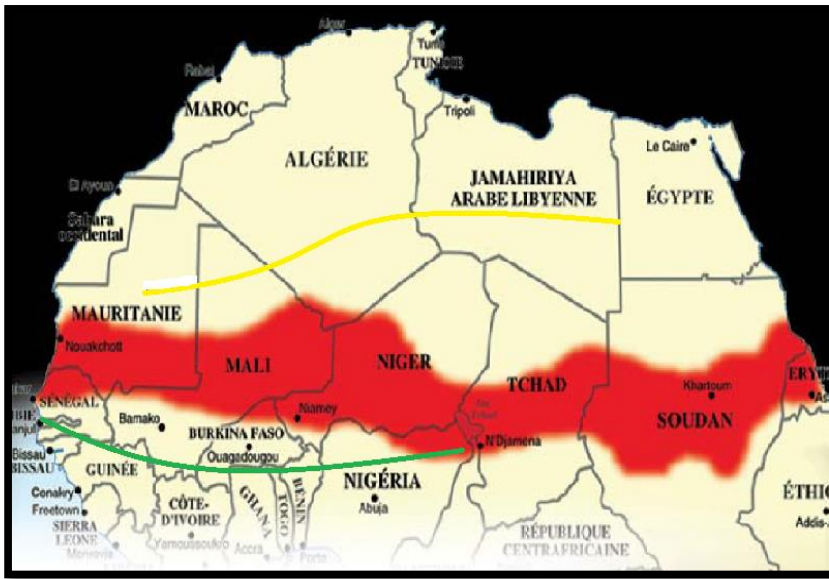
بينما الأمم المتحدة تحدد الساحل الإفريقي في تسعة دول وهي: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، إريتريا، دون إدخال كل

¹ -Yves Lacoste, **dictionnaire de géopolitique**. France : édition flammario, 1995, p 1346.

من الجزائر وليبيا بالرغم الإشارة إليها من الدول الأكثر عرضة لخطر الشبكات الإرهابية والإجرامية إلى جانب مالي، موريتانيا، النيجر، التشاد، بوركينا فاسو.¹

فهذا التحديد الجغرافي البحث ذات الخصائص المناخية القاسية من درجة حرارة مرتفعة وقلة الأمطار، الجفاف، الذي يمثل أكبر صحاري العالم لا يعبر عن كل الدول التي تتأثر بمخرجات المنطقة، فالساحل الإفريقي ذو امتدادات ثلاث، أنظر الخريطة²:

خريطة رقم(3): توضح الامتدادات الثلاث للساحل الإفريقي



المصدر: horizon de géostratégie, n°01, Mars 2010 مع تصرف الباحث.
الامتداد الأول / الامتداد الثاني / الامتداد الثالث

- الامتداد الأول: هو ذلك الفضاء المنفتح على البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا الممتد من القرن الإفريقي في كل من الصومال، جيبوتي، إرتيريا، إثيوبيا مروراً بالسودان، تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا، هذه الدول الخمسة الأخيرة يطلق عليها قوس الأزمات.

- الامتداد الثاني: شمال الامتداد الأول ويشمل كل من الجزائر وليبيا.

- الامتداد الثالث: على جنوب غرب الامتداد الأول ينطلق من السنغال، غينيا، ساحل العاج، بوركينا فاسو ونيجيريا.

بينما سياسيا: الساحل الإفريقي يعكس الدول المجتمعة في لجنة ما بين الدول

لكمكافحة الجفاف في الساحل – Comité interne – Etats de lutte contre la

¹ مجلس الأمن. تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، نيويورك: الأمم المتحدة، 14 جوان 2013، ص 02.
² إسماعيل دبش. «الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)»، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية الاستراتيجية، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، العدد: الأول، 2014، ص 55.

الساحل الإفريقي (CILSS) المنشأة في 1971، تضم: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، نيجر، تشاد ثم انضمت جزر الرأس الأخضر وغينيا الاستوائية.¹

كذلك مجموعة دول الصحراء والساحل التي انطلقت 1998 بخمسة دول كلها ساحلية ليبيا، مالي، نيجر، السودان، التشاد ثم توسعت لتضم 28 عضو لتشمل دول غير ساحلية، إلا أنه يجب الإشارة أن هناك منظمات وتجمعات إقليمية توصف بالساحلية ولا تضم دول ساحلية فيها بل تضم دولاً غير ساحلية، فالجزائر ليست عضوة في لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل ولا مجموعة دول الساحل والصحراء إلى يومنا هذا.

مساحة الساحل الإفريقي:

نركز في إجراء مسح على مساحة الساحل الإفريقي بالجمع بين الدول 7 المنضوية تحت لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل (CILSS) وهي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، نيجر، تشاد دون جزر الرأس الأخضر وغينيا الاستوائية بإضافة مساحة كل من دول الامتداد الأول والثالث وهي: السودان، جنوب السودان، إرتيريا، إثيوبيا، جيبوتي، الصومال، غينيا، ساحل العاج، نيجيريا، وفقاً للجدول الآتي:

¹ - Abdecelem IKHLEF. «le sahel défaillant Arc de tous les risques», Quotidien horizon consacrée aux questions de géostratégie, 2010, p 4.

جدول رقم(02): يبين مساحة كل دولة والمساحة الإجمالية لعدد من الدول حسب القسم الشرقي و الغربي للقارة.

الدول	المساحة كلم ²	المساحة بالكلم ² حسب القسم الجغرافي في القارة الإفريقية
تشاد	1 284 000 كلم ²	إفريقيا الغربية 5 506 820 كلم ²
السنغال	196 720 كلم ²	
غامبيا	11 300 كلم ²	
موريتانيا	1 025 520 كلم ²	
مالي	1 249 190 كلم ²	
بوركينافاسو	274 000 كلم ²	
نيجر	1 267 000 كلم ²	
غينيا	245 860 كلم ²	
ساحل العاج	322 460 كلم ²	
نيجيريا	923 770 كلم ²	
السودان	1 879 358 كلم ²	إفريقيا الشرقية (القرن الإفريقي) 4 382 118 كلم ²
جنوب السودان	620 000 كلم ²	
الصومال	637 660 كلم ²	
جيبوتي	23 200 كلم ²	
إرتيريا	117 600 كلم ²	
إثيوبيا	1 104 300 كلم ²	
المجموع	11 172 938 كلم²	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات في: « 54 Etats à la loupe », Jeune Afrique hors-série, Op.cit,p123-138,143,153-164. .

نلاحظ من خلال الجدول أن مساحة الساحل الإفريقي تقدر بـ 11 172 938 كلم² وهي مساحة شاسعة حيث تعتبر من أكبر صحاري العالم، ولكون الصحراء تتميز بخصائص مناخية صعبة وقاسية من ارتفاع درجة الحرارة وقلة تساقط الأمطار مما يجعل أبسط مقومات الحياة صعبة، لتعذر الزراعة والغرس وبالتالي يصبح الاستقرار في هذه المنطقة من المطالب التعجيزية، خاصة وأن معظم الدول الساحلية مساحتها الإقليمية تفوق بكثير قدراتها المؤسساتية والهيكلية في جل القطاعات، لمراقبة واستغلال وتعمير حدودها الوطنية في ظل طبيعة صحراوية تتلاشى وتذوب فيها الحدود¹.

فالمساحة الكبيرة إن كانت تحسب للدولة يمكن أن تحسب عليها، في حالة اللاتجانس بين الإقليم والسلطة السياسية التي تحول دون بسط سلطتها والسعي إلى تثمين المناطق الحدودية وإعادة اعتبارها.

ب- المحدد البشري:

إن طبيعة الصحراء تجعل من الحدود غير واضحة إذ هي اصطناعية أكثر منها حقيقية فلا توجد حواجز فاصلة بين دولة وأخرى، فما يعتبر حدا وعازلا في هذه الحالة هو مدى حضور الدولة على حدودها.

فالحدود في القارة الإفريقية عموما وفي الساحل الإفريقي خصوصا كانت وريثة المستعمر الذي وضعها على أساس جغرافي واقتصادي بحت، مما انعكس سلبا على الحدود الاتنية ونمط العيش التقليدي في هذه المنطقة ذات المناخ الجاف، الأمر الذي دفع بالقبائل إلى التنافس فيما بينها لسيطرة على الواحات وطرق القوافل لضمان مصدر الرزق، مما يجعل صفة التنقل لدى هذه القبائل عادة موروثية ومرتبطة بالبقاء على قيد الحياة، في هذا الفضاء الشاسع والمحفوف بالتحديات والمخاطر لتمديد أيام العيش.

توزيع السكان:

نظرا للطبيعة الصحراوية للساحل الإفريقي فإن دوله رهينة هذا الوضع الجغرافي الصعب الذي يؤثر على توزيع السكان داخل الدولة الواحدة من جهة، وعدم قدرة بعض

¹ - **Ibid**, p 05.

هذه الدول في توفير الحاجيات الأساسية للسكان عبر كامل التراب الوطني من جهة أخرى، مما يجعل السكان يتمركزون في منطقة دون الأخرى، ولفهم وتوضيح هذه الوضعية لابد من التطرق إلى بعض المؤشرات التي تؤثر على توزيع السكان من خلال الجدول الآتي الذي نركز فيه على الدول الساحلية المحاذية للحدود الجزائرية ودول جوار الجوار الجزائري.

جدول رقم (03): يبين عدد السكان والنمو الديمغرافي وبعض المؤشرات ذات العلاقة بدليل التنمية البشرية.

المرتبة من مجموع 187 دولة	دليل التنمية البشرية	متوسط الحياة (سنة)	سكان المدن (%)	النمو الديمغرافي (%)	عدد السكان مليون نسمة	الدول	عدد السكان في كلم ²
182	0,344	51,9	35,6	2,99	14,9	مالي	12,9
186	0,304	55,1	18,1	3,84	17,2	النيجر	19,9
184	0,340	49,9	21,9	3	12,4	التشاد	9,2
153	0,471	52,3	50,3	2,79	168,8	نيجيريا	
183	0,343	55,9	27,4	2,86	16,5	بوركينافاسو	
154	0,470	59,6	42,8	2,92	13,7	سنغال	
178	0,335	54,5	35,9	2,56	11,5	غينيا	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نسب وإحصائيات في كل من: «نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع»، (ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"). تقرير التنمية البشرية، نيويورك. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارس 2013، ص 167و

Jeune Afrique, Op.cit. p125, 130, 133-136, 151.

نلاحظ من خلال الجدول أن مالي والنيجر تمثل مجتمعه 32,1 مليون نسمة، وتمثل النيجر النسبة الأعلى من حيث النمو الديمغرافي بنسبة 3,84% والأقل من حيث سكان المدن بـ 18,1% وهي الدولة الأخيرة في الترتيب بين هذه الدول وما قبل الأخيرة من مجموع الدول، فحصول هذه الدول على المراتب الأخيرة في سلم ترتيب مجموع الدول قد يكفي لانعكاس وضعيتها ومستواها الهش على مختلف الأصعدة، فيعد اللاتوازن الفادح في

توزيع السكان من بين النتائج المتمخضة عن الحالة الصعبة في تسير الوضع العام في تلك الدول، حيث 6% من السكان يتمركزون في القسم الجنوبي الغربي لنيجر فالعاصمة نيامي بحوالي 900 000 ساكن مما يجعل $\frac{3}{4}$ من الإقليم شبه فارغ، ومالي ليست بعيدة عن النيجر فيما يتعلق بتوزيع السكان فالعاصمة باماكو بحوالي 1,5 مليون ساكن أي 12% من مجموع السكان، بالمقابل النصف الشمالي قليل السكان.¹

إن شمال مالي والنيجر كلاهما يلامسان الحدود الجزائرية الجنوبية فهذا النطاق الجغرافي الشبه خالي من الحركة السكانية الوطنية يجعله مجالا مرشحا لمختلف الأخطار التي لها تأثير مباشر على الجزائر.

فالكثافة السكانية عموما ضعيفة وفي مناطق أخرى شبه منعدمة، فإذا لاحظنا نسبة النمو الديمغرافي ليست عالية بل ضعيفة مقارنة بالمساحة، فالنيجر يحتل المرتبة الخامسة إفريقيا من حيث المساحة بعد كل من الجزائر والجمهورية الديمقراطية الكونغولية، كونغو، ليبيا ومالي يأتي في المرتبة السادسة لكنها بالمقابل إنها نسبة مخيفة إذا نظرنا إلى تخلف بلدان الساحل وهيمنة الفقر فيها.

كما أن الاعتماد على بعض مؤشرات التنمية البشرية خاصة المرتبة عالميا ومعدل العمر الأقصى للحياة كونهما مؤشرين قويين يدلان على غيرهما، فمؤشر المرتبة العالمية يكفي لانعكاس وضعية هذه الدول لأنه تم الترتيب بعد حصيلة مجموعة من المؤشرات.

التنوع الاثني - الديني - اللغوي لبلدان الساحل:

إذا كانت منطقة الساحل وبلدانها تتشابه في خصائصها الجغرافية والطبيعية إلا أنه من الناحية الاجتماعية على العكس ذلك كله تتباين بشكل لافت.

¹ - Gérard François DUMENT. « la géopolitique des populations du Sahel », **Revue géopolitique Diploweb.com**, 2010, p 3. télécharger du :

<http://portail-du->

fle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135,
12/02/2015, 10h00

تتميز الجماعات الاثنية في الساحل بالتعدد والتنوع فهي جماعات يصعب إحصائها بشكل دقيق، سيما وأن بعض هذه الجماعات تتفرع إلى مجموعات اثنية فرعية، أما عقائد هذه المجموعات فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة: مسلمة، مسيحية، وثنية والمسلمة هي المجموعة الأغلب، ونتطرق للتركيبية الإثنية لكل من دولتي مالي والنيجر.

مالي:

في مالي هناك على العموم 23 اثنية موزعة على 5 مجموعات أساسية:¹

- 1- ماند ينق (Mandingue): بو مبارا، سونانيكي، ما لينكا، بوزو (Bombara, Sonaniké, Malinké, Bozo).
- 2- بولسار (Pulsar): بول، توكلر (Peul, Toucouleur).
- 3- فولتايك (Voltaique): بوبو، سنوفو، مينيناكا (Minianka, senoufo, Bobo).
- 4- صاحريان (Saharien): مور، طوارق، عرب (Maure, Touareg, Arabe).
- 5- سنغاي (Songhai).

وتعدّ المجموعة الأكثر هي الماند نيق حوالي $\frac{2}{5}$ من سكان مالي و $\frac{9}{10}$ من سكان مالي يتمركزون في الجنوب، وفي الوسط الجنوبي لمالي تغطي إثنية بول Peul بينما في الشمال الطوارق الذي ينتقلون من أدرار (الجنوب الجزائري) إلى فم نهر النيجر، والرافضون للشروط التي يفرضها سكان الماند ينق الذين يسيطرون على الجنوب الغربي لمالي.²

النيجر:

التركيب والتوزيع الاثني في النيجر في غربه يتواجد جرما-شونغاي -Djerma-chongai حوالي 22% من مجموع السكان بينما في وسط شرق البلاد يقطن فيه الهوسا Houssas بنسبة 56% وفي الشمال الطوارق حوالي 10%، حيث جرما-شونغاي يمارسون السلطة العسكرية والهوسا السلطة الاقتصادية، مما يجعل الوحدة الوطنية

¹- Pauline POUPART. «Identités religieuses, ethniques, tribales, au cœur des crises», **questions internationales**, Paris. N : 58, DILA, novembre –décembre 2012, p 36.

²-, François DUMENT, **Op.cit.** p 4.

تتعرض لاضطرابات وهزات، كل اثنية تحاول السيطرة على الأخرى وفرض نفسها، في ظل غياب الاحترام والاعتراف بالآخر، وهو الوضع السائد في بقية الدول الساحلية الذي يتراوح بين التعقيد والأكثر تعقيدا، الأمر الذي يجعل الطريق إلى تحقيق وحدة وطنية حقيقية بمثابة وعاء تصب فيه مختلف الاثنيات ليس بالأمر الهين، فضلا عن الجغرافيا الطبيعية الصعبة والهشاشة الاقتصادية التي تجعل هذه الاثنيات في حالة ثوران وهيجان لكون بقائهم على قيد الحياة مهدد.

إلى جانب التنوع الاثني في منطقة الساحل عموما والنيجر ومالي خصوصا نجد الجانب العقائدي يتمحور حول ثلاثية عقائدية، أغلبية مسلمة وأقلية مسيحية ووثنية، فالتوزيع الديني للسكان في مالي كالتالي: 94% مسلمون، 4% مسيح و 2% وثنيين، وفي النيجر 95% مسلمون و 5% منهم خليط بين المسيحيين والوثنيين.¹

إلا أن غالبية السكان في منطقة الساحل مسلمون في التشاد 50% من السكان مسلمون، في السنغال 94%، في نيجيريا 95%، في بوركينا فاسو 60,5%، في غينيا 88%، من خلال هذه النسب نستنتج أن العامل الديني لا يشكل عائقا مرتفع الحدة نظرا لأغلبية مسلمة لكن في حالة النزاع أدنى المفردات تطفو إلى السطح وتأخذ بعين الاعتبار لتمييز الانا عن الآخر.

بعدها انطلقنا من الجانب الاثني المرتبط بالجانب البيولوجي للإنسان أي الرابط الدموي للجماعة أو القبيلة التي ينحدر منها، ما يسميه "ابن خلدون" بالعصبية مرورا بالجانب الديني الذي له علاقة بالجانب الروحي والعقائدي للإنسان، المبادئ والأفكار التي يؤمن بها ويسير في فلکها، وصلنا إلى اللغة التي هي الأداة والوسيلة التي يعبر بها الإنسان عن انتمائه (الاثنية) ومعتقداته (الدين)، والتواصل مع غيره، بشرط أن تكون مفهومة ومتفق عليها بين الأفراد (ذات دلالة واحدة).

إن اللغات واللهجات المنتشرة في منطقة الساحل يصعب عدّها وإحصائها، فبعض دول الساحل لتوحيد تعاملها اللغوي اختارت كما هو شأن معظم دول القارة الإفريقية اللغة الفرنسية أو الإنجليزية للبلد، كما هو حال دولة مالي والنيجر التي تم اعتمادها على اللغة

¹ - **Ibid**, p 8.

الفرنسية لغة رسمية، نتيجة لتعدد الاثنيات، إلا أن ذلك لم يحل المشكلة لأن اللغة الفرنسية متداولة لدى فئة قليلة من السكان في النيجر بينما اللغة الأكثر تداولاً هي الهوسا (Houssa) بنسبة 60% من السكان إلى جانب لهجات داخلية.

وكما هو معلوم أن اللغة هي عنصر من العناصر المكونة للهوية، فإنه يصعب تصور تخلي هذه الطوائف عن التحدث بلغتها ولهجاتها لصالح لغة أجنبية مستوردة لا يفقهونها، " فلا هوية لمجموع الاثنيات الموجودة بالساحل ولا حتى هوية أية دولة فيها بإمكانها أن تتوحد تحت رمز لغوي واحد ولا حرف واحد".¹

إن التعدد اللغوي المفرط يؤدي إلى صعوبة الاتصال بين الأفراد والجماعات وبالتالي سوء فهم الأفكار المعبر عليها، بل وحتى تشويهها حيث قنوات الحوار والتفاهم تكون مسدودة مما يفتح المجال إلى استعمال القوة والعنف.

والقول بأن هناك لغة وطنية رسمية واحد فيها لا يقضي على المشكلة، لأنها لا تعكس ممارسة لغوية وطنية واحدة لكل الفئات والطوائف الموجودة التي تنفر وتعادي لغة المستعمر الذي كرس فيهم العداة والتقسيم.

2- المحدد الطاقوي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي خزاناً هاماً للموارد الطبيعية باحتضان أراضيها لمصادر الطاقة ولمختلف أنواع الثروات المعدنية النفيسة والنادرة إلى جانب البترول والغاز، الأورانيوم، الفوسفات، الذهب، الزنك، النحاس... إلخ، ذات قيمة أولية لتكنولوجية المواصلات والأسلحة الحديثة.

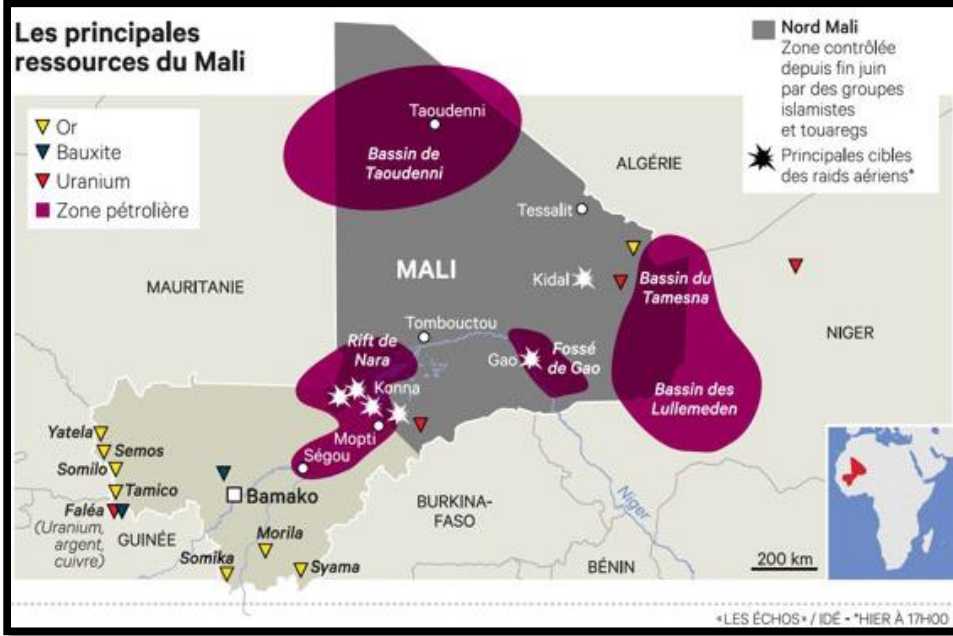
للتأكيد على ثقل المحدد الطاقوي في هذه المنطقة نلاحظ لغة الأرقام المتعلقة بالاحتياجات الطاقوية التي تحويها البلدان الساحلية، تملك نيجيريا احتياط يقدر بـ 37,2

¹ - عمر بوزيد، «الوضع الأمني في الساحل (دراسة في واقع أزمتات الساحل وآفاقه المستقبلية)». دراسة غير منشورة، 2012، ص 8.

مليار برميل، وتملك ليبيا 48 مليار برميل ، وتملك الجزائر 12,2 مليار برميل كما تملك النيجر 300 مليون برميل.¹

خريطة رقم (4) توضح أهم موارد دولة مالي

أنظر الخريطة



Source : Isis petroluim consultants

بينما الأورانيوم الذي يعتبر من أهم مصادر الطاقة للتسلح النووي الذي يمس الأمن والسلم العالميين، فالنيجر تعد ثاني دولة إفريقية في إنتاج الأورانيوم بنسبة 7,8% بعد ناميبيا بنسبة 8.4% كذلك مالي تتوفر على

احتياط معتبر من الذهب، الأورانيوم، النفط خاصة بعد اكتشافات حوض تاوديني (Taoudeni).²

الملاحظ أن هذه الاحتياطات تلعب دورا محوريا في تحريك اللعبة التنافسية بين مختلف الشركات الساعية لنقل الموارد الأولية الضرورية لصناعاتها. ومن ضمن أهم الشركات المنخرطة في هذا التنافس نجد الشركات الأمريكية والفرنسية، إذ تعتبر الشركة الفرنسية أريفا (AREVA) المستغل الأهم لحقول الأورانيوم في النيجر إذ تستورد أكثر من 60% من مجموع طاقتها من النيجر، على غرار الشركات الأمريكية إكسون، أنداركو المنتشرة في إفريقيا الغربية ذات واجهة أطلنطية آمنة للولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة

¹- BP. Statistical Review of world energy, Op.cit. p 6.

²- دبش، مرجع سابق، ص 61.

بممرات الشرق الأوسط الحافلة بالمخاطر لنقل الطاقة، وفي نفس الوقت يمكن أن تكون مصدر طاقة مكملة للشرق الأوسط في ظل تنامي الطلب النفطي الأمريكي.¹

يلحق بمختلف هذه الثروات مختلف شبكات التوصيل الطاقوي من غرب إفريقيا إلى المتوسط أو المحيط الأطلسي، خط أنبوب العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا والجزائر مروراً بالنيجر بطول 4128 كلم لنقل الغاز إلى جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط، وكذلك من السودان باتجاه آسيا عبر البحر الأحمر، ومن حقول خليج غينيا اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية عبر المحيط الأطلسي.

فمنطقة الساحل الإفريقي كلها تقريبا تنام على ثروات مشاعة تبحث عن يستعملها ويوظفها، لاسيما أمام ضعف دولها وافتقارها للوسائل والإمكانات والقدرات التي تسمح لها باستغلال هذه الثروات.

3- التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي:

في ظل تنامي حاجيات القوى الدولية للموارد الأولية (حاجات متزايدة وموارد محدودة) جعلها تبحث عن مصادر لتموينها بما يسمح لها احتلال الريادة العالمية عن طريق العجلة الاقتصادية (الصناعية، العسكرية)، فهذا المنطق الاستباقي على الموارد الأولية جعل القوى الكبرى تضع استراتيجيات للسيطرة على هذه الموارد على حساب الدول المنافسة لها، مما حول المناطق التي تتواجد فيها الطاقة إلى مسرح عمليات لهذه القوى المتنافسة والتي غالبا ما تفرز مضاعفات خطيرة على شعوب ودول هذه المناطق، فالساحل الإفريقي يزخر بثروات طاقوية ومعدنية عديدة ومتنوعة الأمر الذي يثير شهية كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان تزاحمهما الصين منذ بداية الألفية الثالثة.²

¹ مصطفى صايح، «التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات». (أشغال الملتقى الوطني منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، 2012)، ص 40.

² Liesse DJERAUD. «Les dessous d'une menace», quotidien horizon consacré aux questions de géostratégie, 2010, p 9.

في الحقيقة، إن التنافس على الساحل الإفريقي لا يقتصر فقط على المحدد الطاقوي ولكنه أيضا يزاوج بين هذا الأخير وأهمية التموقع الجيوستراتيجي للذان يمثلان العاملين الأساسيين للذان يحركان هذه الدول وبالخصوص فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

يمثل الساحل الإفريقي ذلك الحزام الفاصل بين المغرب العربي وحوض المتوسط شمالا ودول جنوب الصحراء جنوبا، ذات واجهة بحرية واسعة على المحيط الأطلسي غربا إلى جانب إطلاله على البحر الأحمر من الناحية الشرقية بتحدياته ورهاناته (الخليج، إيران، العراق، القرن الإفريقي، إسرائيل، قناة السويس، باب المندب، الحرب في سوريا واليمن)، فالساحل الإفريقي بمثابة رواق استراتيجي بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر وبين المحيطين الأطلسي والهندي عبر البحر الأحمر، فضلا عن امتداده الجغرافي إلى منطقة غرب إفريقيا الغنية بالنفط ذات إطلالة هامة على المحيط الأطلسي (سنغال، غامبيا، غينيا).¹

بعد إظهار أهم العاملين في سباق التنافس حول المنطقة بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين سوف نتطرق إلى الاستراتيجية المتبناة والمتبعة من طرف كل دولة للتغلغل في المنطقة وتحقيق أهدافها ورهاناتها.

فرنسا:

تعد منطقة الساحل الإفريقي المجال الأهم لتوسع الاستعمار الفرنسي في القرن 18 الذي تنوعت فيها أشكال السيطرة من استعمار، حماية، استيطان، انتداب...، حيث استمر الوضع لفترة طويلة إلى غاية اكتشاف البترول في الجنوب الجزائري سنة 1956 فزاد اهتمام فرنسا بالمناطق الصحراوية المجاورة للحدود الجزائرية فتبلورت فكرة إبقاء هذه المستعمرات تحت سيطرتها، و التي تجسدت فيما يعرف بالمنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية 1957 Organisation Commune des Régions (OCRS) Sahariennes التي تقطع أجزاء من 4 دول فتجمع جنوب الجزائر وشمال التشاد والنيجر

¹ - بوزيد، مرجع سابق، ص 10.

ومالي لاستغلال النفط الذي تزخر به هذه المنطقة، لكن في نهاية المطاف هذا المشروع لم يجسد ميدانيا لاصطدامه بالجزائر التي رفضت فصل الجنوب عن الشمال.¹

فبعدها اضطرت فرنسا إلى مغادرة مستعمراتها تحت وطأة الحركات التحريرية التي أفضت إلى الاستقلال، عملت جاهدة لاستحداث أطر بديلة للإبقاء على نفوذها بالمنطقة وذلك من خلال الاتفاقيات والمعاهدات حول العديد من المجالات الاقتصادية كاستغلال المناجم، المنشآت الفنية الكبرى والعسكرية وتكوين الضباط... المتمحورة أساسا في ثلاثية الأبعاد عسكرية، اقتصادية، ثقافية.

فعلى الصعيد العسكري والأمني، قامت فرنسا بربط بعض بلدان المنطقة الساحلية بعدد من الاتفاقيات الثنائية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى: الاتفاقية بين فرنسا والسنغال مارس 1974 ومع موريتانيا سبتمبر 1976، وكذلك مع النيجر في فيفري 1961 ومع مالي أكتوبر 1974، شعارها الدفاع المشترك وحقيقتها الهيمنة وتكريس النفوذ.

فبعد التوغل في المنظومات الأمنية لهذه الدول أصبح لفرنسا من اليسير رفع نسبة تبعية مستعمراتها المستقلة بربطها باتفاقيات في المجال الاقتصادي، ونظرا للاعتماد المتبادل بين الأمن والاقتصاد أصبح القطاع الاقتصادي لهذه الوحدات تحت رحمة الشركات الفرنسية المستثمرة بنسبة عالية في الطاقة، النقل، الخدمات، بيد عاملة فرنسية تقدر بـ 45000 عامل موزعة على العديد من الشركات أهمها توتال (TOTAL)، أريفا (AREVA)... إلخ.²

بالرغم من التبعية الشبه كلية إلا أن فرنسا لم تتوقف عند هذا الحد لشدة التنافس بين القوى العظمى على هذه المنطقة الحيوية، فنسجت لمعظم دول الساحل شبكة عنكبوتية ثقافية تحت رعاية المنظمة الدولية للفرنكوفونية التي تضم 80 دولة³، ذات تجمع

¹- Frédéric DEYCARD. «Une région à l'importance internationale croissante», **question internationales**, France. N° :58, DILA novembre-Décembre 2012, p 8.

²-« Sahel 45000salariésfrançaisàsecuriser de toute urgence », télécharger du : <http://www.agenceecofin.com.6/04/2015> à 10h00.

³- Service des conférences internationales de l'OIF, télécharger du : <http://www.francophonie.org.08/04/2015.11h00>

بشري يفوق 200 مليون فرنكفوني، كما تعد فرنسا من الدول الأكثر توظيفا للدبلوماسية الثقافية في العالم لتحقيق وتنفيذ سياستها الخارجية، بيد أن اللغة هي الأداة الأنسب لتصدير ثقافتها وجر هذه الشعوب في فلك انتمائها الثقافي، بما يضمن لها الضبط الاستراتيجي لهذه المنطقة.

إن منطقة الساحل الإفريقي كانت ولا تزال تعد كمجال حيوي فرنسي بامتياز نظرا للروابط التاريخية الاستعمارية من جهة، وعلاقات الجوار الجغرافي من جهة أخرى لكونها تمثل الظهير الخلفي للمنطقة الأورو متوسطية والغنية بالطاقة وذلك من خلال ما تم التصريح به في الكتاب الأبيض "الساحل الإفريقي هو جوار في نفس الوقت فرصة، رهان وخطر...".¹

بيد أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة لمنافسة فرنسا في مناطق نفوذها التاريخية، وتعد منطقة الساحل الإفريقي بعد إعلان الحرب العالمية الشاملة على الإرهاب من بين المناطق التي تحظى بأهمية بالغة في سلم الاستراتيجية الأمريكية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

يعد الساحل الإفريقي رهان منذ 2002 وهو تاريخ انطلاق مشروع مبادرة الساحل Pan Sahel initiative الهادفة إلى تكثيف الأمن على الحدود ومضاعفة القدرة الأمنية العسكرية لمحاربة الإرهاب الموجهة لـ 4 دول وهي: مالي، تشاد، النيجر، موريتانيا، ثم تطورت وتوسعت هذه المبادرة في سنة 2006 بما يعرف بمشروع مبادرة الصحراء لمكافحة الإرهاب Trans Sahara counter terrorism Partner ship الرامية إلى محاربة المنظمات الإرهابية في المغرب العربي والساحل الإفريقي لتضم 6 دول أخرى إلى جانب الدول الأربعة في مبادرة "بان ساحل"، ثلاثة دول مغاربية: الجزائر، المغرب،

¹ - Alain Juppé et Luis Schweitzer, **Livre Blanc sur la politique étrangère et européenne de la France 2008-2020**, p 16.

تونس، وثلاثة من الساحل الإفريقي: بوركينا فاسو، النيجر، السنغال، بمجموع 10 دول تتقاسم ميزانية سنوية للمشروع تقدر بحوالي 100 مليون دولار.¹

لقد ارتفع الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بالتحديد في جانفي 2007 بعدما أعلنت الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال بميلاد جناح فرعي لتنظيم القاعدة باسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI، حيث كان الرد الأمريكي في فيفري 2007 بإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا AFRICOM الموكل لها مهام مكافحة الإرهاب في إفريقيا عموما والساحل والمغرب العربي خصوصا، التي تأخر موعد انطلاقها العملي بسبب تعثر محاولات إيجاد مقر رسمي لأفريكوم في المنطقة، وكانت الجزائر من الدول الراضية بقاعدة عسكرية أجنبية فوق أراضيها وحتى لدى دول الجوار الجنوبي لها، مما دفع بالقيادة العسكرية الجديدة لإفريقيا أن تتخذ مدينة "شتوت- قرت" بألمانيا مقرا لها.²

إن المبادرات الأمريكية المتزايدة في السعي للربط بين منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي تحت شعار محاربة الإرهاب وإحلال الاستقرار والأمن، إنما في الواقع تؤسس لأبعاد اقتصادية واستراتيجية تحكمها رهانات الطاقة والموقع، بإعادة تقسيم مناطق النفوذ التقليدية الفرنسية واحتواء المنافسة الصينية.

الصين:

على ضوء الرهانات الاقتصادية في العلاقات الدولية برزت الصين على المستوى الدولي مما جعل الحفاظ على مكانتها واستمرارها يستدعي البحث عن الموارد الأولية وضمان تدفق النفط إلى مصانعها، وهو الأمر الذي جعلها تصطدم مع الاستراتيجيات الغربية في ظل الحرب الاقتصادية الباردة، بيد أن فلسفة الصين مغايرة للفلسفة الأمريكية والفرنسية.

فالصين بحكم علاقتها التاريخية الجيدة التي تربطها بالقارة الإفريقية وفضلا عن ذلك انتهجت سياسة لينة قائمة على احترام الخصوصية الثقافية والاجتماعية، مع دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالخصوص في القضايا السياسية ذات الحساسية

¹ - Maya KANDEL. « la stratégie Américaine en Afrique : les risques et les contradictions du « LIGHT FOOT PRINT », (Étude de l'IRSEM, Paris. N° :36 ministère de la défense, Décembre 2014), p 18.

² - صايح، المرجع السابق، ص 40.

والمقلقة للأنظمة الحاكمة، بالإضافة إلى تعاملها الاقتصادي القائم على اللامشروطية، والذي يراعي ويتمشى مع البرامج التنموية الاقتصادية الإفريقية، فأصبحت الصين شريك جديد خارج الإطار الغربي الذي تتفر منه الشعوب الإفريقية نظرا لماضيه الاستعماري وحاضره القائم على الإذعان من خلال تكريس التبعية وفرض مبادئه وتوجهاته.¹

وعليه فالاستراتيجية الصينية أتت بثمارها، حيث في 2011 صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني على خطة عمل من 2013-2015 لتقديم قروض ميسرة للدول الإفريقية بـ 20 مليار دولار لتطوير البنى التحتية، الزراعة، الصناعة... إلخ. منذ 2009 أصبحت الصين الشريك الاقتصادي الأول للقارة الإفريقية، حيث وصلت المبادلات التجارية في 2013 إلى 200 مليار دولار، وكذا الاستثمارات الكبيرة في الطرقات، المنشآت الكبرى، النقل، كذلك الطاقة حيث في نيجيريا وغينيا حوالي 40 شركة صينية خاصة في المجال النفطي.²

إن الاستقطاب المتعدد الأبعاد للقوى الثلاثة تجاه منطقة الساحل الإفريقي يغذي الحركات الأزمومية، أكثر مما يكبحها في ظل المنطق الاستباقي ذات الاتجاهات المتعاكسة، أولا بين الصين والغرب (أمريكا وفرنسا) ثانيا بين أمريكا وفرنسا حرب إعادة تقسيم مناطق النفوذ التقليدية لهذه الأخيرة، فبالتالي بؤر الأزمات تخدم أكثر فرنسا وأمريكا لاستعمالها للقوة.

المبحث الثالث: المكانة الجيوسياسية للجزائر في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

لا شك أن الموقع الجيوستراتيجي الذي تحظى به الجزائر والذي جعلها تشكل حلقة وصل ونقطة ارتكاز وتقاطع بين منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي التي تشهدان في ظل المتغيرات الاقليمية الراهنة حالة من اللااستقرار والانفلات الأمني ستكون لها تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري.

¹- الشيخ باي الجيب. «الاستثمارات الصينية بإفريقيا، كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. 2014، ص 3.

²- François SOUDAN. « du bon usage de la Chin Afrique», **Jeune Afrique hors-série**, Paris. N° : 35, 2014, p 32.

ومن هذا المنطلق، يتوجب على صناع القرار الاستراتيجي في الجزائر أن يدركوا بشكل جيد حجم وخطر هذه التهديدات قبل بلورة أية رؤية استراتيجية للأمن الوطني الجزائري، وعلى هذا سيحاول هذا المبحث إلقاء الضوء على دور الجزائر باعتبارها تمثل نقطة ارتكاز و تقاطع في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، فضلا عن إبراز ملامح التصور الجزائري للمغرب العربي والساحل الإفريقي، وكذلك رؤية دول المنطقة للدور الجزائري.

1- الجزائر كنقطة ارتكاز في تقاطع منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي:

ترجع أهمية الجزائر الجيوسياسية إلى تموقعها في شمال غرب القارة الإفريقية وتتميز بشساعة حدودها البرية، فتعد قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه وفي الوقت نفسه تمثل شبه زاوية متوغلة وبعمق في البصلة الإفريقية.¹

فالجزائر بمكانتها الجيوسياسية تتعدى الدائرة المغاربية والساحلية إلى المستوى الإقليمي (بوابة إفريقية) والعالمي، حيث تبلغ مساحتها 2 381 741 كلم² وهو ما يعادل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية* لتصبح على رأس قائمة الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة.

فالجزائر بحكم موقعها وشساعة مساحتها تتقاسم حدودها البرية مع 7 دول، 5 عربية** واثنتان إفريقية (الساحل الإفريقي) على 3 جهات. كما يبينها الجدول الآتي:

¹- صالح سعود، الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر. الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 89.

* أصبحت الجزائر أكبر دولة في المنطقة العربية والقارة الإفريقية منذ جويلية 2011 بعد تقسيم السودان.

** الصحراء الغربية ليست بدولة بعد ذات سيادة، هي تحت الاحتلال المغربي (المغرب الأقصى).

جدول رقم (03): يبين طول الحدود الجزائرية مع دول الجوار

البلد	طول الحدود بالكيلومترات	الجهات	النسبة من الحدود الإجمالية	نسبة كل جهة
تونس	965 كلم	الشرقية	15.3%	30.02%
ليبيا	928 كلم	1893 كلم	14.72%	
النيجر	956 كلم	الجنوبية	15.16%	36.98%
مالي	1376 كلم	2332 كلم	21.82%	
المغرب	1559 كلم	الغربية 2081 كلم	24.72%	33%
الصحراء الغربية	42 كلم		0.66%	
موريتانيا	480 كلم		7.61%	
المجموع	6306 كلم			

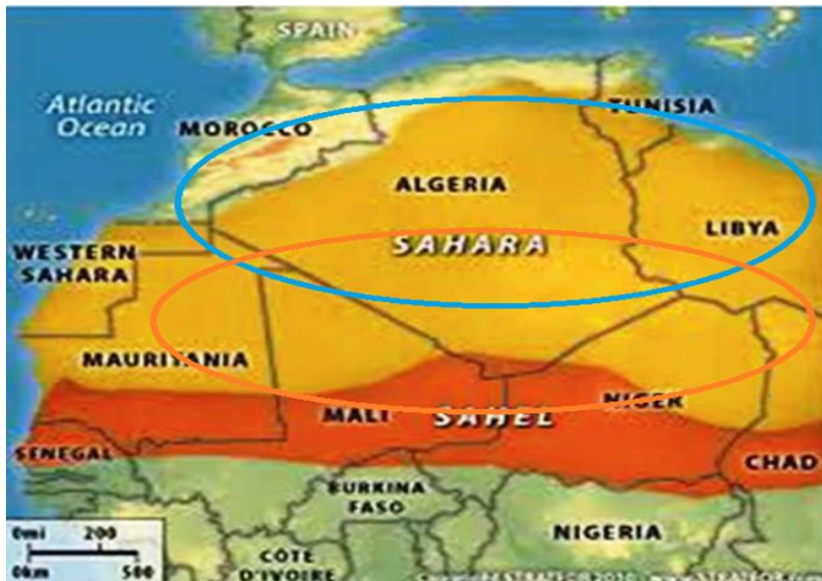
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات: منصور لخضاري، «الإمدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر». مجلة شؤون الأوسط. فصلية متخصصة محكمة تقي بالاستراتيجيات الإقليمية، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد: 143، 2012، ص 7.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تحدها من الشرق تونس بشريط حدودي طوله

965 كلم وليبيا بطول 982 كلم حيث طول حدودها الشرقية 1893 كلم.

خريطة رقم (05) توضح موقع الجزائر بين منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي

أنظر الخريطة



المنطقة المغاربية (المنطقة الساحلية)

بينما الجهة الجنوبية تحدها كل من النيجر بطول 956 كلم ومالي بـ 1376 كلم، لتمثل مجتمعة شريط الحدود الجنوبية بـ 2332 كلم، من الغرب يحدها المغرب الأقصى بـ 1559 كلم، الصحراء الغربية 42 كلم، موريتانيا 480 كلم ليصل طول الحدود الغربية إلى

2081 كلم، نلاحظ أن الحدود الجنوبية للجزائر هي الأطول مع كل من نيجر ومالي بـ 2332 كلم ثم تليها الحدود الغربية بـ 2081 كلم ثم الشرقية بـ 1893 كلم، وعليه فالجزائر وحدة مساحية مترامية الأطراف تربط بين منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي بمجموع حدود برية تفوق 6 ألف كلم، الأمر الذي يجعل من الجزائر عرضة لكل التهديدات التي تفرزها المنطقتين المغاربية والساحلية في ظل التطورات الراهنة المتزامنة مع التنافس الدولي.

إن الدول المحاذية للحدود البرية الجزائرية تتراوح بين العداء، التنافس، الهشاشة والتهديدات التي تضاعفت حدثها منذ 2011 مما زاد من إفراز تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري، بحيث كانت وما تزال المنطقتين المغاربية والساحلية من المناطق الحيوية بالنسبة لأنها لكونها لصيقة بحدودها، مما يتطلب على الجزائر هندسة سياسة لاحتواء وامتصاص هذه التهديدات بل وإبعادها من المناطق المحاذية لها، فتونس ذات استقرار نسبي وليبيا دولة هشة ومرشحة للفشل، وتحتضن كل أنواع التهديدات القابلة للانتشار والتصدير لدول الجوار، مالي تجمع بين الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية والتواجد العسكري الأجنبي، الصحراء الغربية بؤرة توتر بين الجزائر و المغرب التي تجمع بين العداء والمنافسة للجزائر.¹

إن المكانة الجيوسياسية المتميزة (المساحة والثروات الاقتصادية التي تزخر بها والثقل الحضاري والتاريخي) المكمل والمدعمة لقوة الدولة كلها عوامل تجعلها كدولة محورية مصدرة للأمن في محيط من اللا استقرار، لكن في المقابل هذه المكانة الجيوسياسية تعد عبئاً وثقل على الدولة في ظل التهديدات الأمنية ذات الطبيعة العابرة للحدود.

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص 49.

2-التصور الجزائري للمغرب العربي والساحل الإفريقي:

أ- التصور الجزائري للمغرب العربي:

الجزائر تولي اهتمام كبير لمحيطها المغاربي قبل وبعد الاستقلال وهذا ما يتجلى خلال معظم مواثيقها الرسمية التي تنص أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، فهذا إن كان يدل على شيء إنما يدل على أولوية المنطقة المغاربية في سلم السياسة الخارجية الجزائرية، المدركة أن أمنها واستقرارها مرهون باستقرار جوارها المغاربي.

فالجزائر منذ الاستقلال عملت على الحفاظ على مصلحتها الوطنية دون الإضرار بالمصلحة المغاربية كونها القاعدة الخلفية لأمنها الوطني من الجهة الشرقية والغربية، فسطرت مجموعة من المبادئ تحكمها في تعاطيها مع محيطها المغاربي المحفوف بالمخاطر ونذكر منها¹:

- الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة من خلال إقامة علاقة حسن الجوار والتعاون.
- حل النزاعات بطرق سلمية.
- احترام الحدود الموروثة من الاستعمار.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

هذه المبادئ شكلت الركائز الأساسية للعمل الدبلوماسي الجزائري عموما والمغربي خصوصا لضمان أمنها الوطني بكل أبعاده.

فبعد الاستقلال عملت الجزائر على تسوية خلافاتها الحدودية مع الدول المغاربية التي أعلنت حقوق ترابية في الإقليم الجزائري، المهددة للوحدة الترابية الجزائرية في عدد من الاتفاقيات لرسم الحدود:

اتفاق رسم الحدود مع تونس في 19 مارس 1983، واتفاق رسم الحدود مع المملكة المغربية لموقع في 15 جوان 1972، اتفاقية تعين الحدود مع موريتانيا في ديسمبر 1983، نلاحظ اتفاقية ترسيم الحدود مع تونس وموريتانيا كانت في نفس السنة

¹- عز الدين بعزيز، «سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995». (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 1997، ص 49.

وذلك نتيجة لمعاهدة الاخاء والوفاق بين الجزائر، تونس وموريتانيا، لتبقى الحدود الجزائرية الليبية دون اتفاق ثنائي رسمي لرسم الحدود.

إن التصور الجزائري للمغرب العربي لم يكن فضاء لتهديد فقط وإنما كذلك إطار للتعاون، والاتحاد في مختلف المجالات وهذا ما نصت عليه الجزائر في الميثاق الوطني 1976 مشروع اتحاد مغربي وتقوية العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية مع الدول المغاربية وبناء مغرب الشعوب قوي، موحد، متطور.

لقد كانت معاهدة الإخاء والوفاق 1983 وما تضمنته من إيجابيات بالنسبة للدول الثلاث عموما والجزائر خصوصا، حيث أفضت إلى توقيع اتفاقيات ثنائية لترسيم الحدود مع كل من تونس وموريتاني في نفس السنة، زاد من عزيمة الجزائر في تفعيل التقارب والتعاون بين مختلف الأقطار المغاربية لإنشاء محيط امن يقرب المعادلة من الصراع والتنافس إلى الاتحاد والتكامل، في كنف اتحاد المغرب العربي الذي تم الإعلان عليه رسميا في 17 فيفري 1989.¹

هذا الهيكل لم يكن على ما يرام منذ 1994 إلى غاية الوقت الحالي أين عرفت المنطقة المغاربية منذ 2011 ظاهرة الحراك العربي التي أسفرت على وضع متأزم، تباينت فيه ردود أفعال كل دولة، لكن الجزائر ظلت دائما وفيية لمبادئها بتفعيل الحوار والحل السياسي والعمل الجماعي... إلخ لمواجهة التهديدات، كاجتماع وزراء خارجية المغرب العربي حول إشكالية الأمن في 2012/07/09.

ب- التصور الجزائري للساحل الإفريقي:

الجزائر تقوم على أساس عدم إهمال والتقليل من أهمية أية منطقة من المناطق اللصيقة بحدودها، تبلور هذا التصور خلال التجارب السابقة لها حرب الرمال 1963 حول مشاكل الحدود لأن هذه الأخيرة بين الدول غالبا ما تكون مصدر للقلق والاضطراب

¹- إبراهيم سعادة، «الجزائر والأمن الإقليمي». (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، دون سنة النشر)، ص

أكثر مما هي مصدر للاستقرار وحسن الجوار مما جعلها تولي الاهتمام والعناية بالدول الواقعة جنوب حدودها.

فالتصور الجزائري ليس وليد الأزمات الراهنة التي تتخبط فيها منطقة الساحل الإفريقي ولكن تعود جذوره إلى ما قبل الاستقلال وبالتحديد إلى سنة 1957، حين أنشأت فرنسا المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS) التي عارضتها الجزائر بشدة وسارت على نفس الطريق في مفاوضات إيفيان بالرفض القاطع بفصل الجنوب الجزائري عن شماله، وكانت ضد المطالب الترقية في مالي 1962-1964 للحفاظ على الوحدة الترابية للدول عن طريق مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار المدرج في منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1964 بعد عام من إنشائها.¹

وعليه تلاقح قضية الطوارق في مالي منذ التسعينات كانت محل اهتمام الجزائر فدائما كانت وسيطا بين الطوارق والحكومة المركزية المالية من أجل الوصول إلى حل، حتى اليوم في ظل التطورات الخطيرة التي عرفتتها المنطقة منذ 2012، غير أنه منذ 2010 أنشأت الجزائر ما يعرف بدول الميدان نظم أربعة دول الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا للعمل الأمني المشترك أمام التهديدات العبر وطنية²، فهذا التجمع بين الدول الأربعة يعبر عن اهتمام الجزائر الموسع لكل الدول التي تدخل في دائرتها الأمنية الإقليمية الحيوية القريبة من مصادر النفط والغاز الجزائري الذي يمثل 98 بالمئة من العائدات المالية للجزائر على غرار التصورات الثنائية المشتركة مع دول الجوار الجنوبي. للتعاون وبناء المصالح المشتركة وتسوية النزاعات داخل الدول أو فيما بينها بالوسائل الدبلوماسية السلمية.

3- رؤية دول المغرب العربي والساحل الإفريقي لدور الجزائر:

لمعرفة دور الجزائر والمكانة التي تحظى بها في فضاءها الإقليمي نترصد بعض التصريحات الرسمية لبعض دول الجوار الجزائري.

¹- MAGHLAOU. Op.cit.

²- Bachir AMIOUR. «Sahel les pays du champ tissent leur toile face au terrorisme», Les dossiers d'eldjeich2000-2012, lumière sur les grandes questions, Alger : établissement des publications militaires, numéro spécial, janvier 2013, p172.

أ- رؤية الدول المغاربية لدور الجزائر:

إن الدول المغاربية تتباين بين الحين والآخر في نظرتها للدور الجزائري وفقا لمعطيات وظروف كل فترة باستثناء المغرب الأقصى التي تقف دائما في الاتجاه المعاكس لجارتها الشرقية(الجزائر)، فبعد انطلاق الحراك العربي في تونس بداية 2011، ثم انتقاله إلى ليبيا ليكون أكثر عنفا ودموية. تميزت العلاقات الجزائرية بكل من تونس وليبيا بالبرودة نظرا لتباطؤ الجزائر عن إعلان مواقفها بالدعم لهذه التحولات الجذرية والمفاجأة، فتذبذبت رؤية هذه الدول بخصوص دور الجزائر لكن سرعان ما تطورت الأحداث أكد الوقت على محورية الجزائر في المنطقة المغاربية، ودورها الفعال في المساهمة في استقرار المنطقة عموما وتونس وليبيا خصوصا.

من خلال مختلف المساعدات التي تقدمها الجزائر وتفعيل أسلوب الحوار والحل السياسي والتعاون المشترك في المجال الأمني ونبذ التدخل العسكري الإقليمي والخارجي، هذا ما يندرج في احتضان الجزائر للجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي تحت إشراف الأمم المتحدة، حيث أكد "أحمد جبريل" أحد الشخصيات السياسية المشاركة في هذه الجولة "أن الجزائر حريصة جدا على حل الأزمة الليبية وإنهاء حالة الانقسام وتحقيق الأمن والاستقرار"¹.

بينما الرئيس التونسي "الباجي قايد السبسي" صرح في أول زيارة خارجية له كانت إلى الجزائر يوم 05 فيفري 2015 "زيارتي إلى الجزائر ممتازة من جميع النواحي وأنا سأعود إلى تونس مطمئن على العلاقات الثنائية بين البلدين... أن أمن تونس هو أمن الجزائر وأمن الجزائر هو أمن تونس..."²

وعليه الزيارة الأولى للرئيس التونسي إلى الجزائر كانت دليل على الإشادة بالدور الجزائري وتطابق وجهات النظر بين البلدين، وهذا ما أثار قلق المغرب التي تسعى دائما

¹ «انطلاق الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي بالجزائر»، *جريدة الشعب*، الجزائر. العدد: 16695، 2015/04/14، ص04.

² «العلاقات الثنائية متميزة واستثنائية»، *جريدة الشعب*، الجزائر. العدد: 16638، 2015/02/07، ص03.

إلى منافسة الجزائر والتشويش عليها في مختلف المبادرات سواء الليبية أو المالية بسبب قضية الصحراء الغربية.¹

لقد أفضت التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية جراء الحراك العربي إلى تقسيم المغرب العربي على نفسه في محورين مغاربيين: المحور الجزائري-المغربي المتنافر أصلاً، والمحور التعاوني الثلاثي الجزائري-الليبي-التونسي إلى جانب محور ثالث مغربي-ساحلي يسمح بتعاون جزائري-موريتاني عبر مبادرة دول الميدان.²

ب- رؤية دول الساحل الإفريقي لدور الجزائر:

صرح الرئيس المالي "إبراهيم بوبكر كييتا" في المؤتمر الاقتصادي الدولي المنعقد بشرم الشيخ في مصر يوم 2015/03/13 "...اسمحوا لي أن أجدد باسم شعب وحكومة مالي عن امتناننا العميق للرئيس الأخ عبد العزيز بوتفليقة وللحكومة والشعب الجزائري للموافقة وتسهيل المفاوضات بالجزائر بين الأطراف المالية"، بعد خمسة جولات من الحوار بقيادة الجزائر التي ترأست فريق الوساطة الدولي التي توجت بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة في الجزائر يوم 2015/03/01، التي تعود بدايتها إلى طلب الرئيس كييتا أثناء زيارته للجزائر في 2014/01/19 أين تم تنصيب لجنة ثنائية استراتيجية.³

وفي نفس السياق صرح الرئيس النيجري "ماحامادو ايسوفو" بالدور الفعال الذي تلعبه الجزائر في استقرار منطقة الساحل وتتميتها في 2013/10/28 قائلاً "...المشاريع الهيكلية على غرار أنبوب الغاز والطريق العبر للصحراء من شأنها تأمين المنطقة، وأعتقد

¹ تقرير ترينس ميداني، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، في لقاء مع السيد دويب فريد المكلف بالإدارة والوسائل حول الأداء المغربي في المنطقة المغاربية بعد الحراك العربي، على الساعة العاشرة صباحاً يوم 12 فيفري 2015.

² عبد النور بن عنتر. «الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. فيفري 2013، ص 02.

³ «الرئيس المالي يشيد بالوساطة الجزائرية»، محمل من:

<http://www.djazair.com/akhbarelyoum/135748,18/03/2015,11:15>.

بإمكان الجزائر أن تلعب دورا هاما للغاية في هذا المجال... البلدين الذين يتقسمان حدود كبيرة ويواجهان نفس التحديات والتهديدات يشاطران نفس الرؤية إزاء المسائل الكبرى".¹

كما أكد وزير الداخلية والأمن العمومي واللامركزية والشؤون الدينية النيجري "ماساودو حاسومي" في زيارته للجزائر يوم 2014/11/10 "أن الجزائر تلعب دور في تسوية الأزمة في منطقة الساحل بجدارة وعزم"، وأضاف أن بلده يؤيد ويدعم مساعي الجزائر في تسوية النزاعات التي تشهدها المنطقة، لاسيما في مالي وليبيا وكل ما يخص محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة مبينا أن البلدين الحدوديين يواجهان نفس التهديدات.²

إلا أن هذه التصريحات في كثير من الأحيان لا تنعكس في الأداء، سواء لمحدودية إمكانيات هذه الدول أو لانصياعها لضغوطات ومضايقات القوى الكبرى مقابل إغرائها ببعض المبادرات والمشاريع بل وحتى الضمانات التي لا يمكن للجزائر أن توفرها لهذه الدول.

¹ - «الرئيس النيجيري يشيد بالدور "الفعال" الذي تلعبه الجزائر في استقرار منطقة الساحل وتنميتها» ، محمل من:

http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185186.html, 18/03/2015, 11:25.

² - «وزير نيجيري: الجزائر تلعب دورها بجدارة وعزم في تسوية الأزمة في منطقة الساحل» ، محمل من :

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141110/19237.html>, 19/03/2015, 13:00.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل نصل إلى استخلاص أن التماس الجغرافي بين المنطقتين المغاربية والساحلية جعلهما تتميزان بخصائص جيوسياسية، هناك ما يحسب لها في حالة إدراكها وحسن توظيفها والمراعاة عليها في ظل الاستقطاب الدولي للمنطقتين (المحدد الجغرافي أي الموقع والمحدد الطاقوي)، وهناك ما يحسب عليها في حالة المواصلة والاستمرار في تهميشها (المحدد البشري) (الانكشاف الأمني بمختلف أبعاده) امام الاهتمام الأجنبي الذي يترصد كل صغيرة وكبيرة في هذا الفضاء الواسع الذي يعتبر المجال الحيوي الجديد في التأثير على ميزان القوى بين الدول الكبرى.

كما يلاحظ أن نقطة الربط بين المغرب العربي والساحل الإفريقي تتجلى أساسا في الجزائر التي تعد الحلقة الأقوى بالموقع الجغرافي الذي يتقاسم الحدود مع كل دول المنطقتين، والمحدد الطاقوي (النفط والغاز) الذي يساهم وإن لم نقول الأساسي في تكيف الدولة بالمهمة وذات الاهتمام من عدمه.

فمحورية الجزائر في المنطقتين متوقفة على قدرتها على توظيف هذه المقومات موضع الفعل (التأثير) الذي لا ينعكس فقط في التصريحات الرسمية لدول الجوار وإنما أيضا على مستوى الأداء والممارسة الفعلية، غير أن الجوار الجزائري يتراوح بين الهشاشة والمنافسة في ظل التهديدات المتنوعة والمركبة العابرة للحدود، جعلت الأمن الوطني الجزائري منكشف وعرضة لتهديدات التماثلية و اللاتماثلية، وهذا ما نتناوله في الفصل الثاني بنوع من التفصيل.

الفصل الثاني:

طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي
المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها
على الأمن الوطني الجزائري

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري.

لقد تعددت العوامل المحددة للأمن الوطني الجزائري والتي يمكن تقسيمها إلى تهديدات تماثلية وأخرى لا تماثلية، فالأولى يمكن إجمالها في التهديدات التقليدية للأمن من نزاعات الحدود والنزاعات الإقليمية ومشكلة بناء الدولة وتنامي التواجد الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي، أما الثانية والتي تتمثل في تهديدات جديدة والتي تتمحور أساسا في قضايا مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة... التي تحمل أخطارا كبيرة تؤثر على الأمن. وعليه تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث، خصص الأول لتهديدات التماثلية والثاني لتهديدات اللاتماثلية وفي الثالث تناولنا فيه انعكاسات هذه التهديدات بشقيها على الأمن الوطني الجزائري.

المبحث الأول: التهديدات التماثلية.

إنّ التهديدات التماثلية للأمن الوطني تدور أساسا حول مصادر التهديد الأساسية التي بني عليها المفهوم التقليدي للأمن، والمتعلقة بالمخاطر التي تهدد الدولة في كيانها وقيامها، وإذا كان إدراك هذه المخاطر وتحديدتها من الضرورات التي تمهد لبناء مفهوم سليم للأمن وصياغة نظريات أمنية فعالة، فإن الجزائر بحكم تجربتها التاريخية أدركت مبكرا مصادر تهديد أمنها والتي على أساسها بلورت عقيدتها الأمنية، وهنا يمكن أن نتناول ثلاث مسائل على سبيل المثال لا الحصر نرى أنها تشكل أهم تحديات الأمن الوطني الجزائري وهي مسألة الحدود، قضية الصحراء الغربية، ومشكلة بناء الدولة، ضف إلى ذلك النزاع الاثني وتنامي التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

1- النزاعات التقليدية.

أ- طبيعة التهديدات التقليدية على المستوى المغربي:

- مشكلة الحدود:

لقد شكّل المغرب العربي منذ استقلال وحداته، صورة متعددة الأبعاد ومختلفة الزوايا، نظرا لما تركه الاستعمار من حدود هشة، كانت سببا مؤثرا على طبيعة العلاقات في المنطقة، أثرت في مسار التعامل المغربي وذلك في نوع من التوتر اتخذ عدة أشكال، فمن توتر العلاقات إلى نزاع مسلح، حرب الرمال بين المغرب و الجزائر، إلى قطع العلاقات الدبلوماسية وغلق الحدود للتعبير عن الخلافات بين القيادات السياسية لدول المنطقة.

ومن هذا المنطلق تعتبر الجزائر من الدول التي لم تفصل بشكل نهائي في مسألة حدودها مع بعض دول الجوار، مما جعل من هذه الحدود التي كانت عرضة للانتهاكات في الماضي القريب، قضية تتصف بعدة أبعاد أمنية شكلت على الدوام عامل من عوامل عدم الاستقرار، وبالتالي تهديد للأمن الوطني الجزائري في المستقبل، فعدم اعتراف دول الجوار بالحدود الموروثة عن المستعمر بحجة أنها من مخلفات الاستعمار كان سببا في تذبذب العلاقات البينية لدول الجوار في المغرب العربي وفي مقدمتها المغرب.¹

ف نجد في هذا الإطار الصراع المغربي الجزائري بشأن الحدود، انطلاقا من أن المغرب قد رفض الاعتراف بحدوده مع الجزائر استنادا إلى بعض الحجج التاريخية والاتفاقيات السابقة، نذكر منها معاهدة "لالة مغنية" التي أبرمت بين المغرب وفرنسا سنة 1845 ونصت على ضبط معين للحدود الإقليمية والسياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة "ثنية الساسي" مع الإبقاء على منطقة الصحراء المشتركة بين المغرب و الجزائر تابعة لممارسة سلطات البلدين، كل على رعاياه في هذه المنطقة، أما المطالب الترابية لتونس فتركزت على المنطقة الحدودية رقم 233 المسماة منطقة "البرمة" باعتبارها النقطة التي يمتد إليها الإقليم التونسي، إلى جانب

¹ عبد السلام قريقة، «دور الجزائر في إطار المغرب العربي». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004)، ص 65.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل

الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

مطالبتها بالاستغلال الجماعي لدول شمال إفريقيا تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، لثروات الصحراء الكبرى باعتبارها منبع يعطي حق الاستغلال لكل المحيطين به.

أما فيما يتعلق بليبيا فقد كانت مطالبها الترابية حول منطقة الجنوب الشرقي للجزائر، حيث سارعت في عهد الملك إدريس وأثناء حرب التحرير على المصادقة على اتفاقية حدودها وأودعتها لدى الأمم المتحدة، لتثيرها من جديد عقب استقلال الجزائر. أما فيما يتعلق بموريتانيا، مالي والنيجر، فلم تكن لها مطالب ترابية محددة، إلا أن مسألة الحدود غير معلنة بينها وبين الجزائر شكلت مشروع مشكلة قد تثار في أي وقت أو تستغل من قبل قوى لها أطماع في المنطقة¹.

إنّ المطالب الترابية لدول الجوار وعدم اعترافها بالحدود الموروثة عن الاستعمار ظلت قائمة طوال الوقت، وأدت إلى إثارة مخاوف حقيقية من فقدان السيطرة على الحدود وإمكانية الاعتداء عليها في أي لحظة، يمكن أن تكون مصدر تهديد مباشر لكيان الدولة، فحل النزاعات الحدودية بالنسبة للجزائر يعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع على الرغم من أن مشكل الحدود بالنسبة للجزائر قد حل في مجمله بتمسكها بمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، لكن تبقى على الأقل أن مشاكل الحدود إحدى المصادر الرئيسية لنزاعات، فلقد ذهبت الجزائر إلى اعتبار استقرار الحدود ضماناً للأمن في المناطق التي تنتمي إليها وخاصة منطقة المغرب العربي، وهو ما دفعها إلى توقيع عدة اتفاقيات في هذا المجال، فاستقرار منطقة المغرب العربي مرهون بمصير الحدود واستقرار هذه الأخيرة يتوقف بدورها على رسم هذه الحدود التي أدت ثلاث نتائج وفق المعادلة التالية:

الرسم = السلام، الرسم = تأكيد استقلال الدولة، الرسم = الأمن.²

¹- لخضر موساوي، «الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010)، ص 42، 43.

²- سعادة، مرجع سابق، ص 35، 36.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

والخلاصة أن استقرار الحدود* له صلة وثيقة بالأمن في كل مستوياته، ذلك أن الحدود أو بالأحرى مشكل الحدود غالبا ما يغطي أهداف أخرى قد تكون سياسية، اقتصادية أو حتى شخصية أو لتوجيه الرأي العام، إلى الانشغال بمشاكل أخرى غير المشاكل الداخلية، وعليه فإن أهم وسيلة لتجاوز هذا المشكل هو التعاون على كل المستويات وخاصة في المناطق الحدودية وهو ما أدى بالجزائر إلى بذل مجهودات في هذا لاتجاه سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي.

- قضية الصحراء الغربية:

إنّ التطرق إلى قضية الصحراء الغربية** لا يعني أبدا استعراضها لمعرفة هل من قضية تصفية استعمار أم لا، ذلك أن منظمة الأمم المتحدة انتهت إلى أنها بالفعل قضية تصفية استعمار، لكن ما يهم هنا هو كيف أن هذه القضية أثرت بشكل واضح على كل العلاقات سواء المغاربية المتعددة أو الثنائية بين الجزائر والمغرب من جهة وكيف أن هذه القضية تمثل الجوانب الرئيسية في السياسة الخارجية الجزائرية.

وتأسيسا لما سبق شكلت القضية الصحراوية موضوع خلاف شائك بين الجزائر والمغرب، نظرا لما تكتسبه هذه القضية من أهمية بالغة، مرتبطة بالموقع الاستراتيجي لمنطقة الصحراء الغربية، وكذلك لتضارب مصالح كلا الدولتين بشأنها، وهو ما يعكس مواقفهما المتناقضة إلى حد النزاع، انطلاقا من أن تصور المغرب اتجاه الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من أراضيها وتوجد ضمن حدودها التاريخية، إن هذا الموقف يقر بعدم اعتراف المغرب بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو ما جعلها في مواجهة مسلحة أولى من نوعها أمام الجزائر تمثلت فيما يسمى بحرب الرمال 1963.

* يعرف مفهوم الحدود تقليديا بأنه الخط الفاصل بين إقليم الدولة وأقاليم الدول المجاورة والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه، بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات وبناء على هذا المفهوم التقليدي للحدود فإن الجزائر تتقاسم حدودا مع كل من المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، تونس، ليبيا، مالي، نيجر، شكلت عقب الاستقلال تحديا خطيرا لأمنها الوطني.

** إن نزاع الصحراء الغربية يتعلق بأراضي تقع بين المغرب وموريتانيا، وتشارك في جزء من حدودها مع الجزائر.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على الدوام على دعم الشعب الصحراوي لتحقيق استقلاله، عبر دعوتها إلى ضرورة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، ما جعل الجزائر تساند المقترح الأممي بإجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية "Minusro" * واعتباره الوسيلة الناجعة لتسوية القضية الصحراوية، فإتشاء الجمهورية العربية الإسلامية يعنى قاعدة أمنية أولى لتأمين الحدود الجزائرية من أي أطماع مغربية في الأراضي الجزائرية "تندوف"¹.

وقد يكون المجال لا يتسع لتوسع في تطور مسار قضية الصحراء الغربية، إلا أنه يمكن القول أن حل قضية الصحراء الغربية تمثل أحد العوامل الأساسية والمساعدة على تطبيع العلاقات وتطورها على أكثر من مستوى، انطلاقا من فرضية مفادها أن إجراء استفتاء حول قضية الصحراء الغربية هو العنصر الديناميكي الوحيد والحل النهائي الحيادي الذي يمكن أن يحل معضلة الصحراء الغربية.

ب- طبيعة التهديدات التقليدية على مستوى الساحل الإفريقي:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بالهشاشة الأمنية التي تفرضها مجموعة من التهديدات شكلت خطرا مباشرا للأمن الوطني الجزائري، وهو ما جعل من الهاجس الأمني أهم أسباب اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي.

وعليه، وضمن هذه المدخلات تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بؤرة للتوتر والفوضى، ومن مظاهر ذلك تفاقم النزاعات المسلحة التي تعرفها المنطقة في ظل غياب القدرات التنظيمية والمؤسسية على إدارة الصراعات المزمنة، فقد انكشفت الطبيعة الهشة للدولة الإفريقية بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص من خلال تفجر العديد من النزاعات المسلحة، فمنذ بداية التسعينات وإفريقيا تحثل المرتبة الأولى في عدد الصراعات المسلحة والأزمات المعقدة، ففي عام 1996 وحده كانت 14 دولة إفريقية تعاني من

* Minurso : missions des nations unies pour le referendum au Sahara occidentale.

¹ - قريفة، مرجع سابق، ص 65.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

نزاعات مسلحة، وفقدت أكثر من نصف سكانها من جراء ذلك، وبلغ عدد اللاجئين والمتشردين أكثر من 8 ملايين شخص¹.

تعتبر مصادر الصراع في المنطقة معقدة ومتعددة الأوجه، ويدخل فيها الكثير من اللاعبين، لذلك نادرا ما تسير هذه الصراعات وفق نموذج ثابت يمكن التنبؤ به، فهناك أسباب هيكلية وتشمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل قمع الدولة، وانعدام المشاركة السياسية، ونظم الحكم الديكتاتورية، والتكوين العرقي للمجتمع، وهي جميعا تشكل تهديدات قابلة للانتشار في المنطقة.

أما العوامل المساعدة لصراع فكثيرا ما تكون عبارة عن أحداث أو تطورات سياسية تدفع التوترات الكامنة لظهور والتفاقم، ويمكن أن تتضمن ظهور إيديولوجيات جذرية جديدة، أو قهر جماعة سياسية، أو صدمات اقتصادية حادة، أو تغيرات في السلطة السياسية أو انهيارها، أو تدخل خارجي، أو انتشار التسلح، ولذلك تنوعت طبيعة التهديدات التقليدية في الساحل الإفريقي بين انقلابات عسكرية، صراعات عرقية إثنية تدفع إلى قيام حروب أهلية، وصراعات حدودية وغيرها².

والملاحظ أن كل هذه النزاعات القريبة من الحدود الجزائرية تشكل تهديدا للأمن الجزائري خاصة مع وجود احتمال لانتقال شرارتها إلى التراب الجزائري، إضافة إلى الأعباء التي تفرضها على الجزائر كمشكل اللاجئين، ضف إلى ذلك ضعف الأمن الاقتصادي في المنطقتين خاصة الساحل الإفريقي، فالأمن الغذائي يعتبر أخطر المشاكل التي تؤثر على حرية الدول واستقلالها، من حيث انتشار الأمراض وتدهور المحيط العام جراء الأوبئة، وهو ما دفع الجزائر على لسان ممثلها أن تطالب بتحديد الالتزامات وتقر سبل التجسيد الحقيقي والميداني لآليات مواجهة هذه التهديدات، لذلك عملت الدبلوماسية

¹- دالع، مرجع سابق، ص 139، 138.

²- نفس المرجع، ص 140.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل

الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

الجزائرية على ضمان الاستقرار في محيطها الإقليمي من خلال وساطتها في حل مختلف النزاعات المتفجرة داخله.¹

2- إشكالية بناء الدولة.

تعكس مشكلة بناء الدولة الوطنية أحد الأوجه الرئيسية والعامّة للمشكلة الأمنية التي تعاني منها إفريقيا بصفة عامة، ومنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي بصفة خاصة، وما زاد من تعقيد هذه المسألة الأمنية هو إمكانية دخول دول المنطقة في مجابهة بعضها البعض بحكم التقارب الجغرافي بين هذه الدول، الشيء الذي قد يعكس سلبا على سيادة هذه الدول في ظل انهيار السلطة المركزية في العديد من دول المنطقة التي يمكننا ملاحظتها على مستوى منطقة الساحل الإفريقي، ونخص بالذكر دول مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد وصولا إلى السودان مرورا عبر ليبيا من جهة، وبروز وحدات وفاعلين* جدد مكانها من جهة ثانية مما يهدد أمن الدولة وقيامها في المنطقتين وهي الصورة التي تشهدها دول منطقة الساحل الإفريقي.²

وتأسيسا لما سبق فإن أحد مداخل المشكلة الأمنية في كلا المنطقتين وعلى وجه التحديد ليبيا ودول الساحل الإفريقي في مشكلة بناء الدولة، هذه الأخيرة التي تعد نتاج لتفاعل بين العديد من العوامل بعضها داخلي والآخر خارجي، فهي في بعض الأحيان هي نتاج لظروف تاريخية معينة مثل الحدود المصطنعة من قبل القوى الاستعمارية السابقة -فرنسا وبريطانيا- لدول المنطقة أوائل القرن العشرين، بحيث لم تأخذ بعين الاعتبار الحدود الأنتروبولوجية والخصائص العرقية والدينية لشعوب المنطقة.³

1- سعادة، مرجع سابق، ص 77.

* ونعني فواعل القبائل، الاتنيات، الميلشيات... أوجدت الدولة في حالة عجز تام عن أداء وظائفها، وتقوية مركزية مؤسساتها وذلك على المستوى المحلي.

2- أبصير أحمد طالب، «المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010)، ص 18.

3- حسن الحاج علي أحمد. «الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية»، مجلة السياسة الدولية، (د. ب. ن). عدد: 160، أبريل 2009، د. ص.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

الأمر الذي أدى إلى تجميع العديد من العرقيات المتناحرة محل دولة واحدة من جهة واندلاع الصراعات الداخلية داخل الدولة الواحدة والحروب بينها وبين جيرانها بناء على هذا الانقسام العرقي من جهة أخرى، فما يحدث في دولة مالي أحد أمثلة دول منطقة الساحل الإفريقي لا يحدث بمعزل عن الدول التي تجاورها كالنيجر، التشاد، ليبيا بحكم الارتباط التاريخي خاصة منه السياسي والثاني القرب الجغرافي، وحتى التشابه المجتمعي نسبيا -الطوارق-¹.

وفي حالات كثيرة أدى وجود مصالح دولية في منطقة أو إقليم جغرافي معين - ونقصد من مصالح كل من الولايات المتحدة، فرنسا، الصين-كالأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي والساحل الإفريقي من نفط، فوسفات، حديد، أورانيوم إلى محاولة هذه القوى الدولية إلى زرع الانقسامات بين مكونات الشعب* الواحد مراعاة لمصالحها المتبادلة، انطلاقا من أبسط المقولات الكلاسيكية التي ورثناها من الحقب الاستعمارية "فرق تسود"².

ولكن تأثير العوامل الخارجية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت البيئة الداخلية مهيأة لزرع مثل هذه الانقسامات، فغياب الطابع القومي الحقيقي خاصة في ليبيا ودول منطقة الساحل الإفريقي مالي، نيجر والذي يتجاوز الروابط الأهلية والعشائرية إلى رابطة الوطنية هو السبب الرئيسي وراء أزمة بناء الدولة في دول المنطقة، وأحيانا إعادة إحيائها واستثمارها كأدوات وأطر للصراع السياسي بالاعتماد على التعبئة الإثنية³، كالتدخل الليبي في الشؤون الداخلية النيجرية خاصة سنة 1978 في عهد الرئيس (Seymi Kountche)، حيث حاول معمر القذافي آنذاك استمالة قبائل الطوارق بشكل يهدف إلى

1- أحمد طالب، مرجع سابق، ص 19، 20.

* بناء على حالة التقسيم تلك فإن منطقة الساحل الإفريقي تشهد حالة تشتت قبلي تدعمه فواعل أخرى تظهر في شكل مأزق أمني وتحدي لسلطات هذه الدول والتي قد تهدد استمرارية بقائها.

2- عبد الرحمن الكواكبي، طابع الاستبداد ومصارع الاستبعاد. الطبعة 3؛ بيروت: دار الشرق العربي، 1991، ص 33.

3- مفيد شهاب، «الطائفية مفهومها، دوافعها، خطورتها»، الأهرام اليومي، الصادر بتاريخ 11 فيفري 2010، محملة من:

www.alramdioital.org.eg/artides.aspx?serial=30094&eid=1276,09/05/2015,10:00

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل

الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

زعزعة النظام السياسي النيجيري، وهو ما أنتج قطع العلاقات الدبلوماسية الثنائية النيجيرية الليبية، أو عن طريق شبكات الدعم المالي، السلاح، التدريب لتمرّد على السلطة المركزية ما يحدث حاليا في مالي.

تشير إشكالية بناء الدولة في هذه الدول إلى وجود أزمة هوية، التي تعكس غياب فكرة المواطنة بين أفراد المجتمع بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي داخل المجتمع الواحد، بحيث تسود الولاءات القبلية والعشائرية وحتى الإثنية على حساب الولاء للحكومة المركزية نتيجة عدم قدرة هذه الأخيرة على أداء وظائفها بفعالية من حيث تحقيقها الاندماج المجتمعي وبالتالي افتقاد فكرة الدولة الواحدة¹.

وما يفاقمها حسب "فوكو ياما" هو ضعف القدرة المؤسساتية لتنفيذ وفرض السياسات جراء افتقار النظام السياسي إلى أساس الشرعية بحكم سيطرة موجة نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في معظم الدول الإفريقية بشكل أوجد صور الصراع على السلطة وذلك بممارسة جميع أشكال العنف، وقد كان ذلك عبر حالات الانقلابات العسكرية* والاغتيالات السياسية والحروب الأهلية المتكررة، وما يترتب عن ذلك من إشكاليات كفاءة النظام السياسي لاسيما قدرته التنظيمية في التغلغل على سائر أرجاء إقليم الدولة، وذلك كما هو الحال في ليبيا ومالي، فعلى سبيل المثال عدم قدرة السلطة المركزية المالية على التغلغل في شمال مالي لمواجهة تنامي قوى الميلشيات.²

1- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغياب التنمية السياسية. طبعة 1؛ مصر: دار فاروس العلمية، 2010، ص 26، 27.

* تاريخ الانقلاب العسكري المالي الأخير، الذي كان في مارس 2012، والذي أطاح بالرئيس، فما حدث في مالي هو تجسيد لحجم أو عمق الأزمة السياسية في دولة من دول منطقة الساحل الإفريقي.

2- عبد الرحمان حمدي. «إفريقيا والقرن الواحد والعشرون، رؤية مستقبلية»، مركز البحوث والدراسات، القاهرة، 1997، ص 09.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل

الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

كما تثير إشكالية بناء الدولة في دول المغرب العربي والساحل الإفريقي قضايا مركزية لعل من أهمها قضية الفشل في تحقيق التنمية السياسية والتي تتضمن ترشيد السلوك السياسي للفرد من خلال دعم التنشئة السياسية والثقافة السياسية المكرسة لمفهوم المواطنة وتوسيع المشاركة وإمكانيات المساواة بين مختلف إثنيات المجتمع. كما أدى عجز الحكومات القائمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من احتكار السلطة وغياب التوزيع العادل لثروة كأحد المحددات الرئيسية في تنامي الولاءات التحتية على حساب الولاء الوطني خاصة في ظل التوليفة المجتمعية لمجتمعات دول منطقة الساحل الإفريقي التي تتميز بتركيبية إثنية متنوعة وخاصة جدا.

فتهميش السلطة المركزية لدول الساحل الإفريقي لقبائل الطوارق لأزيد من 40 سنة -لا تواجد لهم على مستوى الإداري والسياسي- هو الذي أدى إلى الصراع في كل من دولتي مالي والنيجر على حد سواء، ناهيك عن سوء الأوضاع المعيشية في منطقتي مالي والنيجر التي تعرف بقساوة الطبيعة هي كلها عوامل أدت إلى التمرد على السلطة المركزية في العديد من هذه البلدان¹.

بحيث تلجأ الأقليات المشكلة من الطوائف المهمشة إلى ظاهرة التسلح أو الاستقواء بالطرف الخارجي من أجل إسقاط النظام السياسي، الشيء الذي يؤدي بالمساس باستقرار الدولة -ما حدث في مالي إثر الانقلاب العسكري مارس 2012 وسيطرة قوى لا نظامية في ظل تنامي الحركات التطرفية-، ومن هذا المنطلق يمثل عجز الدولة على احتواء مثل هذه العوائق والتهديدات مثلما حدث في مالي مع مشكلة الطوارق* يمهد المجال لشرعة العمليات التدخلية الدولية، تارة باسم حماية حقوق الإنسان مثلما حدث في ليبيا بتدخل الحلف الأطلسي بذريعة الاعتبارات الإنسانية أو باسم مكافحة الإرهاب تارة أخرى مثلما حدث في مالي -التدخل الفرنسي- فمشكلة الحكم والإدارة الداخلية حسب تعبير "فرانسيس فوكو ياما" في كل من ليبيا

¹- أحمد طالب، مرجع سابق، ص 36، 35.

* تشكل قبائل الطوارق إثنية خاصة بمنطقة الساحل الإفريقي، في حين يظهر تركيزها بشكل خاص في كل من مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، وحتى بوركينا فاسو، وقد ذهبت التقديرات في ظل غياب إحصائيات دقيقة إلى أن عدد أفراد الطوارق يناهز ثلاثة ملايين ونصف، موزعين بأغلبية تصل إلى ما نسبته 85 بالمئة في دولة مالي والنيجر على حد سواء.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل

الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

ودول الساحل الإفريقي مالي، نيجر...، انعكس سلبا على مستوى النظام الدولي الشيء الذي فتح المجال إلى انتهاك سيادة دول أخرى في إطار ما يسمى حق السيادة الوطنية للدولة الفاشلة أو الضعيفة، فعلى سبيل المثال تم تعليق السيادة الوطنية لدولة مالي وأنيطت وظائف الحكم فيها إلى منظمة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية¹.

ومما سبق يمكننا أن نقول بمجرد النظر إلى خريطة المغرب العربي وبالأخص دولة ليبيا وخريطة الساحل الإفريقي، يجعلنا أمام جملة من التوترات السياسية الداخلية، وهو ما يعني وجود حركية من التفاعلات خاصة في ظل ديناميات التحولات السياسية والأمنية التي تشهدها كلا المنطقتين، إثر مضاعفات الحراك العربي من انتشار الأسلحة اللبية اتجاه مختلف هذه الدول والتي قد تحمل شبكية من التهديدات الأمنية، والتي سيرجأ بحثها في المباحث اللاحقة.

3-تنامي التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي:

إنّ التدخل الدولي في ليبيا 2011 أفرز سلسلة من الأحداث حيث ساهم في حدة الفشل في شمال مالي مما أدى إلى الانقلاب في مارس 2012، إذ تدهور الوضع بطريقة سريعة بتوجه الجماعات الإرهابية إلى السيطرة على عاصمة مالي "بماكو"، مما عجل بالتدخل الفرنسي في جانفي 2013، بطلب من الدولة المالية لوقف زحف الجماعات الإرهابية إلى "بماكو" والحفاظ على الوحدة الترابية المالية.

فالتدخل الفرنسي في شمال مالي دشّن التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل بالتحديد مع الحدود الجنوبية الجزائرية الذي أفرز آثار خطيرة، حيث ضعف التدخل العسكري هشاشة الحكومة المركزية وارتفاع عدد اللاجئين إلى الدول المجاورة، وفتح المجال لتكثيف الأعمال الإرهابية، مما استدعى استمرار التواجد الفرنسي في المنطقة ككل تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وعليه تم توسيع الحيز الجغرافي للقوات الفرنسية بتكثيف تواجدها بإنشاء قواعد عسكرية في دول الجوار إذ تم إنهاء عملية سرفال

¹ - فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون. الطبعة 1؛ (ترجمة: محاب محمد الإمام). الرياض: العبيكان للنشر، 2007، ص 165، 170.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

"Serval" واستخلافها بعملية بركان Berkane منذ جويلية 2014 ، بتوسيع القاعدة الجوية الفرنسية بالنيجر المسماة بـ "NIAU SAHEL" المستقبلية للطائرات بدون طيار لتأتي في المرتبة الثانية مع القاعدة الأمريكية في نفس البلد المستقبلية للطائرات بدون طيار الموجهة لمراقبة إفريقيا.¹

كما أن أمريكا إلى جانب المساعدات المقدمة للقوات الفرنسية لتدخلها في مالي التي تعرف بالشراكة الأمريكي-فرنسية في الساحل، كثفت العمليات العسكرية بصفة انفرادية في 2013 بإفريقيا من خلال "أفر يكوم" المتمركزة مؤقتا في ألمانيا(شتوت قرت) بـ 55 عملية و481 تمرين عسكري، فيما يخص الشراكة في الميدان الأمني بالخصوص مع دول الساحل فضلا عن القاعدة العسكرية في جيبوتي التي تعتبر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية لطائرات بدون طيار في العالم، وفي نفس السياق تم استحداث قوات التدخل الاستعجالية في أكتوبر 2012 التابعة لأفريكوم والموزعة على ثلاث مناطق استراتيجية (جيبوتي، إسبانيا، إفريقيا الغربية لم يصرح بها)، نتيجة الهجوم الإرهابي على السفارة الأمريكية في ليبيا (بن غازي) الذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي في سبتمبر 2012.²


فبحكم الجماعات الإرهابية المبعثرة والمنتشرة في دول الجوار خاصة جنوب غرب ليبيا التي تعد "ثقب أممي أسود" تحولت إلى قاعدة خلفية تنظم فيها الجماعات الإرهابية وتعيد ترتيبها لضرب شمال مالي، مما دفع بفرنسا بإعادة تنظيم قواتها بالانتقال من مركزية القوات الفرنسية في الساحل إلى لا مركزية القوات، من خلال استحداث 4 قواعد عسكرية أساسية في كل من التشاد (نجمنا)، النيجر (نيامي)، مالي (قاو)، بوركينافاسو (وقاد وقو) هذه الأخيرة التي تتواجد فيها القوات الخاصة الفرنسية (Sabre) سابر، إذ يتراوح عدد القواعد الأربعة بحوالي 3000 جندي مدعمة بقواعد خلفية لدعم اللوجستيكي

¹-Amiral Edouard Guillaud. «la France réorganise son dispositif militaire au sahel autour de quatre bases», Télécharger du :

<http://www.lopinion.fr/blog/secret-defense/france-reorganise-dispositif-militaire-sahel-autour-quatre-bases-8565>, 30/04/2015, 12:00 .

²- KANDEL, Op.cit. p 14,19.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

في كل من سنغال (دكار)، ساحل العاج (أبيدجان)، الغابون (ليبرفيل). كما توضحه الخريطة الآتية: 

خريطة رقم (06): توضح كيف تعيد فرنسا انتشار قواتها العسكرية في منطقة الساحل



Source : <http://www.alterinfo.net/photo/art/default/6455165-9734475.jpg?v=1395601320>

بالإضافة إلى ذلك تبقى فرنسا من خلال مشروع إرسال 11200 جندي أممي إلى جانب جيوش من دول غرب إفريقيا، هي المشرفة عليها لكونها صاحبة مشروع التدخل العسكري المقدم لمنظمة الأمم المتحدة. فالتواجد العسكري الأجنبي المتنامي في منطقة الساحل تحت ذريعة محاربة الإرهاب جعل سيادة الدول الساحلية مختزقة على شتى الأصعدة السياسية، الأمنية، العسكرية بل وحتى الاقتصادية، وذلك من خلال المناورات العسكرية المختلفة التي تقام مع هذه الدول والتي من شأنها أن تضعف فيها الوجود الحكومي الرسمي، مما يجعل القطاع الأمني الذي هو من القطاعات الحساسة والسيادية للدولة في أيدي أطراف خارجية، فكثافة دور هذه الأخيرة يضعف من دور دول الساحل في توجيه جهودها على النحو الذي يتماشى مع المصالح الحقيقية للمنطقة¹.

¹ - عطية إدريس. «الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر. العدد: الأول، جوان 2014، ص 94.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل

الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

وعليه هذه المعطيات والخطط المحكمة تهدف إلى عسكرة الساحل الإفريقي - الجوار الجزائري- التي توحى بالمدى الطويل للاستراتيجيات المتبعة في ظل التنافس الدولي على المنطقة، ومن هذا المنطلق نلاحظ أنه نسجت استراتيجيات ذات دقة عالية لمحاصرة الجزائر بقواعد عسكرية فرنسية و أمريكية* من جهة وتبرير تواجدها تحت ذريعة بعث الاستقرار في الساحل من جهة أخرى، لهدف تقليص وحتى غلق المجال للمبادرات الجزائرية فيما وراء الحدود الجنوبية وتقويضها من امتدادها الساحلي باستبعاد وكسر كل مبادرة تعاون أو شراكة بين الجزائر والدول الساحلية يمكن أن تساند وتأييد المقاربة الجزائرية** باعتبارها الأنجع والأصلح للدول المنطقة، وبالمقابل المهدة والمعرقة للمصالح والمشاريع الأجنبية في المنطقة مما يسهل للتواجد العسكري الأجنبي على الحدود الجزائرية عملية التجسس على الجزائر ورصد مختلف تحركاتها فضلا عن انكشافها الاستراتيجي الجنوبي (صحراء، هشاشة مالي والنيجر).

بل يصل الحال بالتواجد الأجنبي إلى خلق تجمعات إقليمية للدول الجوار الجزائري المخترقة والمنصاعة لترتيبات الفرنسية والأمريكية، لضرب المواقف الجزائرية الثابتة التي تشكل العقبة أمام الاستراتيجيات الغربية، كما هو حال مجموعة الدول الخمس في الساحل (تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو) المنشأة حديثا في فيفري 2014 التي طالبت علانية من الأمم المتحدة التدخل في ليبيا الأمر الذي يتنافى ويتناقض مع المواقف الجزائرية الراضية التدخل الخارجي وتكريس الحل السلمي السياسي على الهجوم العسكري المأزم والمعقد للوضع.¹

* قاعدة أفريكوم التي مازالت أمريكا حتى اليوم متمسكة بها وتعمل على إيجاد موطئ قدم لها في إفريقيا عموما والساحل خصوصا.

** الجزائر هي الدولة الوحيدة في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شمالا المتمتعة بالسيادة وبالخصوص في المجال الأمني.

1- الحسين شيخ العلوي. «تجمع الساحل الخماسي...تنسيق في ظل التعقيدات»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. سبتمبر 2014، ص 02.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثاني: التهديدات اللاتماثلية.

بالإضافة إلى التهديدات التماثلية المرتبطة بالمفهوم التقليدي للأمن ثمة أيضا مجموعة من التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب العابر للأوطان، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، تجارة المخدرات... والتي باتت تشكل خطرا استراتيجيا على الأمن الوطني الجزائري.

1- الإرهاب العابر للأوطان.

يعتبر الإرهاب ظاهرة تاريخية تعكس أحد مظاهر العنف في العلاقات الاجتماعية والإنسانية ولكن بالرغم من تاريخا نية الظاهرة الإرهابية إلا أنها شهدت تطورات نوعية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، إذ أصبح الإرهاب ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان كما أن الظاهرة الإرهابية لم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية مرتبطة بدولة أو بحضارة بعينها بل هي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل.¹

بالرغم من الاهتمام الذي حظيت به ظاهرة الإرهاب في الدراسات القانونية والدولية إلا أن الظاهرة لا تزال عصية عن التعريف، ذلك أن التعريفات التي قدمت بشأنها هي شديدة التباين والاختلاف، فالإرهاب من الناحية اللغوية يشير إلى: "إثارة الخوف والفرع" أما من الناحية لاصطلاحية فالإرهاب الدولي العابر للأوطان يعني: "ذلك الاستخدام المنظم لعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية من طرف فواعل مختلفة بصورة تثير حالة من الخوف والفرع وتخلف خسائر جسيمة في المنشآت والأرواح وتتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة ولذلك لتحقيق أهداف سياسية، إيديولوجية، اقتصادية بالشكل الذي يتنافى مع أحكام القوانين الداخلية والدولية".²

¹ - سمير حمياز، «إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي -دراسة حالة الشرق الأوسط». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014)، ص 85.

² - مشهور بخيت العريمي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب. عمان: دار الثقافة، 2009، ص 19، 20.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

ومن بين الخصائص التي تميز الإرهاب الدولي نجد تعدد جنسيات الفاعلين وتعدد مصادر التمويل، تحرر الظاهرة الإرهابية من البعد الترابي، تورط الدول في العمليات الإرهابية...إلخ.

وتعدّ منطقتي الساحل الإفريقي والمغرب العربي من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد حركية وديناميكية الإرهاب العابر للأوطان الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم بل أصبح تنظيم عالمي متعدد الأفرع والشبكات.

ومن ضمن الجماعات الإرهابية التي تنشط في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي تجدر الإشارة إلى: "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) التي تعتبر كفرع إقليمي من التنظيم العالمي للقاعدة منذ 2007، التي كانت وريثة الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) بعدما حصرت وضيق الخناق على هذه الأخيرة من الجزائر من جهة والحرب العالمية الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب من جهة أخرى، لم يكن أمامها إلا الفرار إلى جنوب الصحراء الإفريقية الخالية وشغور بعض المناطق الصحراوية من سلطة الدولة العاجزة على بسط سيادتها على كل الإقليم الوطني.

وتتشرك مع هذه الجماعات تنظيمات أخرى كالجماعة الإسلامية للقتال الليبية والجماعة الإسلامية للقتال التونسية*، كما تجدر الإشارة أن هذه الجماعات هي في درجة كبيرة من الترابط بحكم تداخل منطقاتها الإيديولوجية.¹

تستند هذه الجماعات المسلحة في مرجعياتها الفكرية على إيديولوجيات وتصورات خاطئة للدين الإسلامي: كالتطرف، التكفير وما يترتب عن ذلك من أعمال مسلحة ترتكز على مفاهيم من قبيل شق عصا الطاعة والخروج على الحاكم...إلخ.

¹منصور لخضاري، « استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011 ». أطروحة دكتوراه في العلوم، قسم التنظيمات السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص319.

* ومن بين الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي ظهرت في المنطقة تجدر الإشارة إلى تنظيم "داعش" أي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي أصبح لديه فروع في المنطقة لاسيما في "ليبيا".

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

وتهدف هذه الجماعات إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وإلى إقامة دولة الخلافة الإسلامية ولو باستخدام وسائل وآليات غير سلمية كالعنف المسلح التكفير، الاستهداف والإطاحة بالأنظمة القائمة والخروج عليها باستغلال فرص ونقاط ضعف السلطة المركزية للدولة، الأمر الذي واجهته الدولة المالية في 2012 بسقوط المنطقة الشمالية في قبضة الجماعات الإرهابية، كل من أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MUJAO التابعتان للتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.¹

وتعتمد هذه الجماعات الإرهابية على عدة أساليب تكتيكية لتحقيق أهدافها ومن ذلك:

الهجمات الانتحارية المباشرة، اختطاف الأجانب: واحتجازهم كرهائن بهدف الحصول على مداخل مالية كبيرة لصالح الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي، وقد بلغ حجم المردود المالي للفدية منذ 2003 مقدرا بـ 150 مليون دولار الأمر الذي يساهم أكثر في تعزيز شوكة هذه الجماعات سواء من حيث استخدام هذه الأموال في التسلح أو حتى تجنيد أعضاء جدد في هذه الجماعات.

ومن هذا المنطلق اتخذت الجزائر موقف حازم تجاه دفع الفدية وذلك بتحريم دفع الفدية الذي أصبح مبدأ عالمي وأمني لمكافحة الإرهاب.

كما تعتمد هذه الجماعات الإرهابية على آليات عمل متعددة كاستهداف المواقع الحيوية لدول المنطقة وفي هذا تجدر الإشارة إلى استهداف "تيقن تورين" بالجزائر ومن جهة أخرى قد تعتمد هذه الجماعات على أسلوب المواجهة المسلحة المباشرة مع دول المنطقة على شاكلة ما وقع في موريتانيا وكذلك في مالي وغيرها من الدول الهشة من الناحية الأمنية والعسكرية.

¹ - ولفرام لآخر. «الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل»، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي الشرق الأوسط، بيروت. سبتمبر 2012، ص03.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

كما يلاحظ أيضا أن هذه الجماعات على علاقة وطيدة بشبكات التهريب وكذلك المشاركة في النشاطات غير مشروعة كالاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة فضلا عن المصاهرة وشراء الذمم في المناطق الصحراوية خاصة في مالي والنيجر.¹

وفي الأخير يمكن القول أن الإرهاب يشكل أحد التهديدات اللاتماتلية التي باتت تضرب بدقة في عمق الأمن الوطني لدول المنطقة التي تحولت أراضيها إلى فضاءات للعنف غير النظامي العابر للحدود والأوطان خاصة في ظل ضعف قدراتها العسكرية والأمنية.

2- الجريمة المنظمة:

تشكل الجريمة المنظمة إحدى الظواهر التاريخية الملازمة للوجود الإنساني بيد أن الجريمة المنظمة أخذت أبعادا أمنية خطيرة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، إذ أصبحت تندرج ضمن التهديدات اللاتماتلية التي تهدد الأمن الوطني للدول. فالجريمة المنظمة العابرة للحدود باتت تشكل إحدى الأولويات بالنسبة للمجتمع الدولي باعتبارها تعرقل الجهود التي تبذلها الدول في مجال التنمية كما أنها تضعف النسيج الاقتصادي الوطني فضلا عن كونها تهدد الأمن الوطني والاستقرار الدولي.²

ومن بين الخصائص الجوهرية التي تطبع ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان تجد أنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى (التحرر من البعد الترابي) كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة على عدة تقاليد ومنها: البناء الهرمي لتشكيل العصابات، الولاء والطاعة للرؤساء، إثارة المصلحة العامة لعصابات على المصالح الشخصية، النظام الداخلي الصارم، تقسيم مناطق النفوذ، الثأر من الخصوم، السعي استمالة للرأي العام.

¹ - عمر عمورة، «التهديدات اللاتماتلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيو-أمنية)». (رسالة ماجستير، قسم العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010/2011)، ص 50.

² - نفس المرجع السابق، ص 62، 63.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

لقد ذهب التقرير الخاص للأمم المتحدة حول اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها: "الجرائم التي تمس بدايتها أو ارتكابها أو آثارها المباشرة أو غير المباشرة أكثر من بلد واحد".

كما حددت الاتفاقية الأممية أربع حالات من خلالها يمكن الحكم على الجريمة بأنها غير وطنية وهي:¹

- 1- إذا ارتكبت الجريمة في أكثر من دولة.
- 2- إذا ارتكبت الجريمة في دولة واحدة لكن جرى التخطيط لها أو توجيهها أو الإشراف عليها في دولة أخرى.
- 3- إذا ارتكبت الجريمة في دولة واحدة ولكن من قبل عصابات إجرامية منظمة تمارس نشاطها في أكثر من دولة.
- 4- إذا ارتكبت الجريمة في دولة واحدة لكن آثارها تتجاوز هذه الدولة لتمتد إلى دول أخرى.

تعدّ منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أكثر المناطق في العالم التي تشهد تنامي ظاهرة خطيرة ألا وهي الجريمة المنظمة بكل أبعادها وأشكالها من غسيل الأموال إلى الاتجار بالبشر، إلى تهريب الأسلحة والسجائر خاصة في منطقة "كيدال"، التي تعتبر أهم حلقة لتهريب السجائر، كما تعرف أيضا دول الساحل تصاعد ظاهرة أخرى لا تقل خطورة وهي تجارة المخدرات التي تعرف رواجاً كبيراً لاسيما بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين... من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي.²

من الواضح أن الانفلات الأمني الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي يشكل أحد العوامل المساهمة في تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أبعادها وأشكالها، واللافت للنظر أن انهيار الدولة في ليبيا وهشاشة عدد من دول الساحل الإفريقي

¹- مصطفى النير، المخدرات والعولمة. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007، ص 244، 245.

²- لآخر، مرجع سابق، ص 07.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

ساهم بشكل كبير في انتعاش تجارة الأسلحة التي أصبحت في منطقة الساحل الإفريقي حكرا على بارونات كبيرة، لها من النفوذ المحلي والعشائري والسياسي والسلطوي والمالي ما يسمح لها بضمان شحنات الأسلحة وتسهيل عمليات توزيعها. فالحاجة إلى السلاح في الساحل الإفريقي والمغرب العربي ازداد أكثر نتيجة الطلب المتزايد من طلب الجماعات الإرهابية التي استطاعت بحكم وفرتها المالية الناتجة عن أموال الفدية والمخدرات... أن تقوم بطلب كميات كبيرة من الأسلحة وبالخصوص في ظل انفلات الأوضاع الأمنية في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى إفراز مضاعفات خطيرة على دول المنطقة وعلى أمنها الوطني.¹

كما يلاحظ أن موضوع تبييض الأموال أصبح يكتسي خطورة بالغة بحكم إمكانية تغلغل بارونات هذه النشاطات في النظام السياسي للدول التي يتواجدون فيها، الأمر الذي يعزز الخطر الأمني أكثر ويزعزع الاستقرار الإقليمي للمنطقة. وتتدرج عمليات تبييض الأموال (غسل الأموال) ضمن نشاطات الاقتصاد الموازي الذي يعرف "بأنه جميع النشاطات ذات الطبيعة الاقتصادية، التجارية والمالية غير المراقبة من طرف الدولة والأجهزة الرسمية وغير المسلحة في النشاطات الاقتصادية العامة والخاصة مما يساهم في تقويض الأمن لاقتصادي لدول المنطقة".²

وفي المحصلة النهائية يمكن القول أن ظاهرة الجريمة المنظمة في المنطقة أخذت أبعادا خطيرة خاصة في ظل فشل الدولة في أداء وظائفها فضلا عن ضعف القدرات الأمنية لدول المنطقة مما فسح المجال لتنامي هذه التهديدات التي يجمع دارسو المعضلات الأمنية بأنها ذات طبيعة لا تماثلية كالجريمة المنظمة التي أصبحت في درجة

¹ - عمورة، مرجع سابق، ص 65، أنظر أيضا: Mouna IZDDINE. « le Sahel de tous les dangers, la filière des armes au Sud Sahara », Télécharger du: <http://www.maroc-hebdo-press-ma/MHinternet/archives739/html.739Sahel.html>, 05/03/2015, 15 :00.

² - للمزيد من التفصيل حول موضوع تبييض الأموال ارجع إلى: القانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الجمهورية الجزائرية، مادة رقم 2.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

كبيرة من التداخل والتقاطع مع ظواهر أخرى لا تقل خطورة كالهجرة السرية والإرهاب العابر للأوطان.

3-التداخل بين الإرهاب العابر للأوطان والجريمة المنظمة:

لقد أصبح الترابط الموجود بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة من بين المسلمات الثابتة عند دارسي المعضلات الأمنية، ذلك أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي تستند في أنشطتها وعملياتها الميدانية على تحالفات مع فواعل أخرى غير دولاتية ومن أبرزها تنظيمات الإجرام المنظم.

الواقع، أن الأنشطة الإرهابية في المنطقة عادة ما تكون مدعومة بالمال غير الشرعي المرتبط بتجارة المخدرات والأسلحة مما ساهم في بروز علاقة شديدة الترابط والتداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي بالرغم من وجود الكثير من أوجه الاختلاف بين الإرهاب والجريمة المنظمة سواء من حيث الأهداف أو حتى آليات العمل.

ويمكن رصد هذا التداخل والتعاون الموجود بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في المنطقة في مجموعة من النقاط ولعل أبرزها ما يلي:¹

- التعاون والحماية المتبادلة: نظرا للمصالح المشتركة والتعاون الوظيفي الموجود بين عصابات الإجرام المنظم والتنظيمات الإرهابية.
- التأمين والدعم الوظيفي المتبادل: فالجريمة المنظمة تمول وتمون الجماعات الإرهابية وهذه الأخيرة توفر الحراسة وتؤمن طرق ومسالك التهريب لها ولم يسبق أن أبلغ أحد مهربي المخدرات عن مواقع تواجد الجماعات الإرهابية.

ولإبراز وتبيان العلاقة الوطيدة بين التنظيمات الإرهابية وعصابات الإجرام المنظم تجدر الإشارة إلى قمة المخدرات التي عقدت في إفريقيا في نوفمبر 2010 حضرها ممثلون

¹ حمزة حسام، «الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010-2011)، ص 95.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل

الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

من الجانب الكولومبي وأمير تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وأحد زعماء الطوارق في جزيرة "سكارفاس" غرب إفريقيا حيث تم التوصل إلى اتفاق تقوم بموجبه القاعدة بتأمين شحنات وقوافل المخدرات في الأماكن التي تقع تحت سيطرتها مقابل استخدام الإرهابيون الأموال التي يحصلون عليها من تهريب المخدرات، فالقاعدة تجني حوالي 1.4 مليون يورو عن كل طن من الكوكايين يمرّ عبر منطقة الساحل الإفريقي.¹

بالإضافة إلى تزويد المهربين الجماعات الإرهابية بالمؤونة والوقود ومن هذا المنطلق يمكن القول أنّه ثمة شبكة من المصالح المتبادلة بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي.

بيد أن منطلق النظرة الموضوعية تقتضي الإقرار أيضا بوجود نقاط اختلاف إضافة إلى أوجه التشابه ويمكن إبرازها فيما يلي:²

أ- أوجه التشابه:

- الطابع السري الذي يميز أنشطة الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة.
- الطابع العابر للحدود والأوطان وكذلك أساليب العمل غير الشرعية التي تميز كل من الجماعات الإرهابية وعصابات الإجرام المنظم.
- إن كل من الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للأوطان يشتركان في كونهما يمثلان تهديد للأمن الوطني للدول كما يساهمان أيضا في تقويض دعائم السلم والأمن الدوليين.

ب- أوجه الاختلاف:

- فإذا كانت الجماعات الإرهابية تسعى لتحقيق أهداف سياسية فإن عصابات الجريمة المنظمة تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية بطرق غير شرعية.

¹- لخضر رضا. «بارونات المخدرات يعقدون تحالفا مع تنظيم الجماعة السلفية»، *جريدة الشروق*، الجزائر. نوفمبر 2010،

ص 3.

²- عمورة، مرجع سابق، ص 59.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل

الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

- الإرهاب يغلب على آليات عمله الطابع السياسي، بحيث يمكن الإعلان عن مسؤولياتهم عن القيام بالجرائم إذا اقتضت المصلحة ذلك، بينما تحافظ شبكات الجريمة المنظمة على الطابع السري لأنشطتها.

تأسيسا على ما سبق أنه ثمة تداخل وتحالف خطير في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي بين الجماعات الإرهابية من جهة وعصابات الجريمة المنظمة من جهة أخرى بالنظر إلى وجود شبكة من المصالح المتبادلة بين الطرفين الأمر الذي يساهم في تعقيد الوضع والمشهد الأمني في المنطقتين، خاصة بانتقال جماعات الجريمة المنظمة من جرائم اقتصادية (تهريب، مخدرات...) إلى جرائم سياسية بالتحالف مع الجماعات الإرهابية مثلما حدث في مالي الأمر الذي عجل بالتدخل الفرنسي في المنطقة، نظرا لضعف الدول الساحلية عسكريا، إداريا، جمركيا لمنع تغلغل منظمات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية و عرقلة تكامل الأدوار فيما بينهما .

المبحث الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري.

أمام تعدد التهديدات وتشابكها والتداخل فيما بينها أصبحت ذات درجة عالية من التعقيد، نظرا للظروف المواتية لتطورها وتقوية شوكتها بدلا من تحجيم وتقليص حدتها، خاصة وأن المنطقة المغاربية-الساحلية تكثر فيها المناطق الرمادية* الشاسعة الناجمة عن الغياب الشبه كلي لسلطة الدولة، في هذه الفضاءات الجغرافية الصحراوية ذات الحدود المفتوحة التي ساهمت في توفير الأرضية الخصبة لاستفحال مختلف الحركات الأزموية في ظل هذا الفراغ على مختلف المستويات السياسية، الاقتصادية، الأمنية وعلى سبيل الاستئناس، نلاحظ عواصم الدول المغاربية والساحلية بعيدة على النطاق الجغرافي الذي تدور فيه مختلف الأزمات، فعواصم الدول المغاربية -الممتدة إلى الساحل الإفريقي-

* إقليم خارج عن مراقبة أو سيطرة الدولة، للمزيد اطلع على:

Amel CATTARUZZA. «Zones grises, interstices durables de la carte politique ? Relecture critique d'un concept géopolitique», **Bulletin de l'association des géographes Français**, mars 2012.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل

الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

كلها على البحر (الجزائر، موريتانيا - نواكشوط - ليبيا) بينما (باماكو عاصمة مالي، نيامي عاصمة النيجر، نجامنا عاصمة التشاد) تتواجد كلها في القسم الجنوبي لهذه البلدان لكونها دول مغلقة تبحث على منفذ بحري، ويعد المحيط الأطلسي أقرب إليها من البحر المتوسط، وعليه الجوار الجزائري غير المستقر أفرز انعكاسات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري وتتمثل تداعيتها فيما يلي:

1-انعكاسات أمنية:

أ- الهجمات الإرهابية:

تزامنت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر بتدهور الأوضاع في كل من ليبيا ومالي لتأخذ منحى تصاعدي حسب التتبع الكرونولوجي لهذه الأحداث: بدأت أول هذه الإرهابيات باختطاف والي إليزي في جانفي 2012، ثم في 04 مارس من نفس السنة تم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست، ليليتها اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في (قاو) GAO بمالي يوم 06 أبريل 2012¹، حيث قبل هذه الحادثة وقع الانقلاب العسكري في مالي 22 مارس 2012 مما يؤكد على تصاعد الخطر الإرهابي على الجناح الشرقي (الأزمة الليبية) والجنوبي (شمال مالي) للجزائر، نظرا لفرض الجمعات الإرهابية سلطتها أمام تراجع السلطات المركزية في كل من ليبيا ومالي، ليأتي 30 جوان 2012 بتفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة².

لتصل هذه الاعتداءات إلى ذروتها بالهجوم الإرهابي على قاعدة الحياة بعين أمناص "تقن تورين": الذي وقع يوم 17 جانفي 2013 مباشرة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي يوم 11 جانفي 2013 (فتح المجال الجوي الجزائري للقوات الفرنسية)، حيث يمكن أن نقرأ في أبعاد هذا الاعتداء أنه اعتداء بالغ الخطورة لكونه استهدف عصب الاقتصاد الجزائري الذي يمثل حوالي 98 بالمئة من مداخل الجزائر لتركيبة وإضعاف

¹ H.O. «la fin d'une douloureuse épreuve», Journal El Watan, Algérie. N° :7265, 31/08/2014, p03.

² Houari HADJ et Mohamed Ali ALGM. « Un attentat et kamikaze frappe Ouargla », Algérie. Journal El Watan, N° : 6599, 30/06/2012, p 03.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

الدولة الجزائرية، وكذلك لخلق حالة من اللأمن لدى المستثمرين الأجانب لمغادرة الجزائر، كما أنه بمثابة إعلان أن الأراضي الجزائرية أصبحت جزء من مسرح عمليات الجماعات الإرهابية.

فكلّ هذه الاعتداءات تهدف إلى ضرب استقرار الجزائر واستقرارها وإدخالها في هذا المستقع من الأزمات الذي تتعدد فيه الفواعل وتتضارب المصالح، كما هي بمثابة إشارات ورسائل للضغط على الجزائر لتتراجع على بعض المواقف والقرارات، لكن ما يجب الانتباه والالتفات إليه أن هذه الاعتداءات أثبتت وكشفت على ثغرات وفجوات في الإجراءات الأمنية الاحترازية التي اتخذتها الجزائر في تعاطيها مع جوارها الإقليمي، بحيث يجب إعادة التقدير وإدراك القصور في سياستها الأمنية بتكييفها وفقا للتغيرات والتطورات الآنية كلما استدعى الأمر ذلك.

ب- انتشار الأسلحة وتهريب المخدرات:

حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة تسربت من ليبيا إلى الساحل الإفريقي، و3000 قاذفة أرض-جو حسب أجهزة الاستعلام البريطانية أن ليبيا أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم، حيث تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمل "بعين أميناس" التي تشكل خطر حقيقي على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري، مما أدى إلى توسع دائرة تجارة الأسلحة، كما أن كثرة عرض الأسلحة على الطلب، أدى إلى بروز عدة جماعات مسلحة وكل واحدة تسعى للاستفادة من الوضع الأزموي فضلا عن القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI).¹

من المؤكد وفرة الأسلحة والفوضى تنمو فيها الجماعات الإرهابية المسلحة ويسمح لها بفرض سلطتها وممارسة أعمال إرهابية ضد الجزائر بالخصوص لكونها حاربت وحاصرت الإرهاب على مدة عشرية (1990-2000) وأقصته من الجزائر بعدما دفعت فاتورة مالية وبشرية باهظة الثمن.

¹- Amrane M. MEDJANI. « Le boom du trafic d'armes : frontière Algéro-Libyenne », Journal El watan week-end, Algérie. N° : 219, 21/06/2013, p 04.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

كما سبق وأن تطرقنا إلى تعدد أوجه نشاط الجريمة المنظمة من تهريب، الاتجار بالبشر، المخدرات... غير أنه تعد هذه الأخيرة بكل أنواعها هي الأكثر تهديدا للجزائر نظرا لانخراط المغرب في عملية إنتاج وتجارة المخدرات وتصديرها إلى الجزائر، حيث حجزت السلطات الجزائرية ما يزيد عن 181 طن من المخدرات خلال سنة 2014 وفي 2013 حوالي 200 طن، ولقد أكد عقيد الدرك الوطني "محمد موعلق" أن أكبر كميات الحجز كانت في الولايات الغربية للجزائر التي لها حدود مع المغرب خاصة في ولاية تلمسان وهو ما من شأنه يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى فئات الشباب¹.

2- انعكاسات اقتصادية:

النفقات المالية الضخمة بالتجهيزات المادية والبشرية للقوات العسكرية التي يتم خصمها من خزينة الدولة لتأمين الحدود حيث بلغت ميزانية وزارة الدفاع 20 مليار دولار سنة 2015 لتصادي لمختلف الحركات الأزموية المنتشرة على الحدود فإن كان الأمن محوري وضروري لقيام الدولة بالتنمية لا تقل أهمية لبقاء واستمرار الدولة*، فتكاليف الأوضاع الراهنة تحسب كلها على حساب تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر التي مازالت تعاني التبعية لقطاع المحروقات بشكل فادح وخطير، حيث أسعار النفط تتميز بالارتفاع والانخفاض المفاجئ وهذا ما بدأت تعاني منه الجزائر منذ جوان 2014 إلى اليوم بتراجع أسعار النفط، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على دورها ومدى قدرتها تأثيرها بل وحتى الصمود أمام زوبعة اللااستقرار التي تحيط بها، كما يشكل تدفق اللاجئين بالإضافة إلى 25000 لاجئ الموجودين بالجزائر يحتمل أن يصل إلى 50000 لاجئ في حالة فتح الحدود أو الرضوخ للمطالب الإنسانية مما سيشكل مصدر ضعف على الجزائر².

¹- APS (Algérie presse service). «Plus de 181 tonnes de résine de cannabis saisies en Algérie en 2014»، **Journal El Watan**, Algérie. N° : 7476, 07/05/2015, p 32.

* من أسباب سقوط الاتحاد السوفياتي توجيه كل قدراته إلى الصناعة العسكرية وإهماله للتنمية الاقتصادية، انصاع في اللعبة الأمريكية ولم يتفطن لذلك وانهار من الداخل.

²- عمر فرحاتي. «أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي»، (المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات-التحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27-28 فيفري 2013)، ص 18.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

3- انعكاسات ذات أبعاد متعددة:

كما شهدت منطقة الساحل رهانات أمنية جديدة وهو ما يعود بالحركة الانفصالية في شمال مالي التي تهدد بوجود كيان سياسي جديد في المنطقة يمكن أن يقود إلى مشروع انفصالي توسعي، مهدد للوحدة الترابية الجزائرية وأمن المنطقة نظرا لانتشار العبر الوطني للطوارق بين 5 دول: الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو.

ومن أجل تفادي ذلك الجزائر تكلفت بالوساطة في مالي واتبعت الملف عن قرب ومنعه من تجاوز الخطوط الحمراء، وقطعت أشواط كبيرة حيث وصلت في 01 مارس 2015 بإعداد بيان اتفاق السلام، وما تأخير الأطراف على توقيعه إلا نتيجة للتوظيف الخارجي للطوارق لأبعاد ومصالح اقتصادية، استراتيجية من جهة وتشويش وخط الأوراق من طرف بعض القوى الإقليمية كمصر بطريقة غير مباشرة والمغرب بطريقة مباشرة من جهة أخرى، كقيام ملك المغرب الأقصى بجولة في بلدان الساحل بتوظيف العامل الديني "التيجانية" واستضافة بعض قادة الحركة الانفصالية لتأجيل وتعطيل الجهود الجزائرية وتمديد عمر الأزمات في المنطقة الذي هو في مأمن عن تبعات اللا استقرار، كما أنه ليس من المستبعد أن يراهن المغرب على الحركات الانفصالية في شمال مالي بقضية الصحراء الغربية التي ربما تأخذ منعرجا حاسما في السنوات المقبلة إذ يخلط الأوراق بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الانفصال للأزواد وأنه يعمل في إنشاء دولة الأزواد في الساحل في حالة استمرار الجزائر بدعم استقلال الصحراء الغربية.

بل أبعد من ذلك يتهم مخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر بأنها تستخدم كمواقع لتجنيد وتدريب المسلحين الإرهابيين، وبالمقابل الجزائر تتنازل على استقلال الصحراء الغربية والمغرب يدعم ويساعد الجزائر في الحفاظ على الوحدة الترابية المالية أي عدم إنشاء كيان جديد يقطع من أراضي الدولة المالية.¹

1- محمد حمشي، «أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل». (يوم دراسي حول دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، فيفري 2014)، ص 09.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

إن التهديدات إلى غاية الوقت الراهن كانت متنوعة لكن ما يزيد من خطورتها، هو احتمال انتقال عدوة داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) إلى ليبيا والساحل الإفريقي نظرا للبيئة الخصبة التي يمكن لها أن تحتضن التنظيم، فضلا عن طول المرحلة الانتقالية في تونس، حيث تصبح المنطقة مركب إرهاب إقليمي من الصعوبة رسم حدود فاصلة بين الظاهرة التي تسبب في الأخرى نظرا للترابط العضوي المعقد بين مختلف الحركات الأزموية.

وعليه إن التقارب الجغرافي بين المنطقة المغاربية الساحلية، يجعلها تتميز بالاعتماد الجغرافي المتبادل ويعتبر أمن طرف مرتبط نسبيا بأمن الأطراف الأخرى وأمن الأطراف الأخرى مرتبط نسبيا بأمن أحدهم.¹

فليس من الهين الفصل في العلاقة المتداخلة بين المغرب العربي والساحل الإفريقي أو بالأحرى العلاقة بين الأزمة الليبية والأمن في منطقة الساحل الإفريقي، فإن كان تدهور الأوضاع في الساحل كان بعد تدخل حلف الناتو وسقوط نظام القذافي إلا أن الساحل الإفريقي كان مهياً للتأزم (تواجد القاعدة في المغرب الإسلامي، هشاشة الدول- مشكلة الأزواد منذ 1962-، الاهتمام الأجنبي المتزايد بالمنطقة) فما كانت الأزمة الليبية إلا الشرارة التي شعلت فتيل الأزمات في المنطقة.

لكن يمكن القول أن الأزمة الليبية أيقظت الخلايا النائمة في منطقة الساحل التي كانت مخدرة بحلول سطحية وشكلية فبالرغم من أن الوصول إلى مخرج في الأزمة الليبية سيقبل نسبيا من حدة الأزمات في الساحل الإفريقي لكن دون إنهاؤها، وهذا لا يتم تحقيقه إلا بالدور الفعال للجزائر من خلال مقاربتها الأمنية في كلا المنطقتين القائمة على الحوار والحل السياسي الذي أثبتته الوقت بفشل التدخلات العسكرية للوصول إلى حل.

وفي الأخير نوضح أهم دوامتي التهديدات في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي في الشكل الآتي:

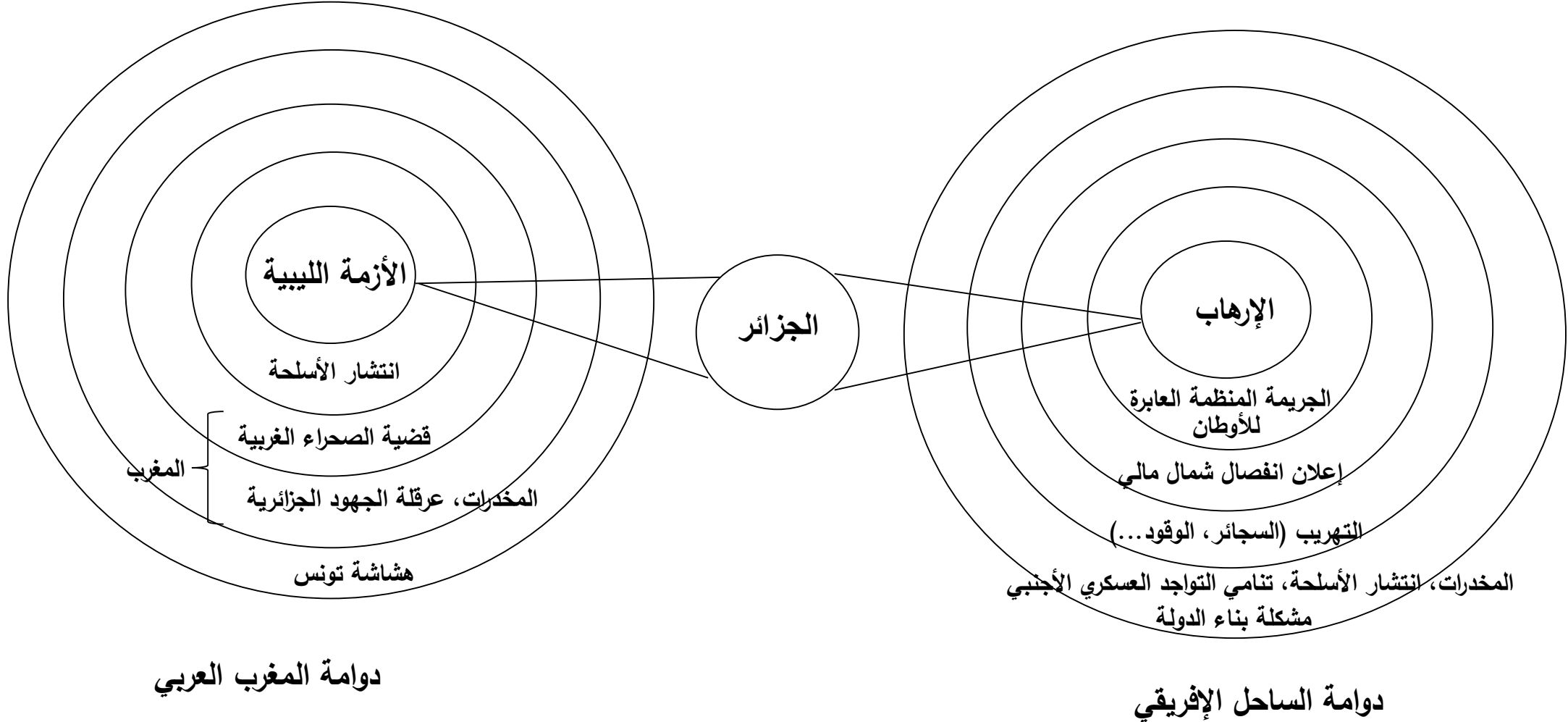
¹- Mehdi TADJE. «Les défis sécuritaires au sahel : une analyse géopolitique», **Centre Français de recherche sur le renseignement**, Paris. Tribune libre, N° :39, novembre 2013, p 03.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

فالجزائر كرست جهود حثيثة لاحتواء هذه التهديدات على كلا المستويين المغاربي والساحلي اللذان يدخلان في المجال الحيوي للأمن الوطني الجزائري، فهذا الأخير مرهون بالأمن والاستقرار في المنطقتين في آن واحد، لكون الجزائر همزة وصل بامتياز بين المنطقتين تتأثر بالمداخلات (التهديدات) المتمخضة على الصعيدين المغاربي والساحلي وتأثر بدورها في هذين الأخيرين بمخرجاتها (آليات احتواء التهديدات).

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

شكل رقم (01): يبين دوامتي التهديدات الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي.



من إعداد الباحث

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

خلاصة الفصل الثاني:

تواجه الجزائر في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة على الصعيدين المغربي والساحل الإفريقي، لتشكل شبكة من العلاقات والارتباطات المعقدة أثرت على الأمن الوطني الجزائري، تمثلت في عدد من التهديدات بشقيها التماثلي واللاتماثلي، فهناك تهديدات يغلب عليها الطابع التقليدي والتي تتراوح في مشاكل الحدود مع الجوار المغربي، وقضية الصحراء الغربية، صف إلى ذلك إشكالية بناء الدولة التي تعكس مجموعة من الأزمات من أزمة: هوية، شرعية، تغلغل، مشاركة، توزيع، والتي ساهمت في خلق ذرائع للأطراف دولية في التدخل تارة باسم حماية حقوق الانسان كما حدث في ليبيا، وتارة أخرى باسم مكافحة الإرهاب مثلما حدث في مالي، كما يشكل الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أنواعها تهديدات عابرة للحدود والتي تتميز بثقل تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري.

إنّ طبيعة التهديدات للأمن الوطني الجزائري سواء على المستوى المغربي أو الساحل الإفريقي، هي محصلة لجملة أزمات متداخلة ومتشابكة شكلت تهديدا مباشرا على الأمن الوطني الجزائري، نتيجة حالة اللااستقرار التي تمر بها المنطقتين بفعل التحولات السياسية والأمنية منذ 2011.

الفصل الثالث:

آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء
التهديدات في منطقتي المغرب العربي والساحل
الإفريقي

الفصل الثالث: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي

الفصل الثالث: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

ترتكز السياسة الأمنية الجزائرية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي على مجموعة من المبادئ المستمدة من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وأهمها مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأولوية التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية والإفريقية في حل المشاكل الإقليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار، وتعد هذه المبادئ مداخل أساسية لفهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، حيث كانت الدولة الجزائرية على مدار تاريخها السياسي تبرر سلوكها الخارجي انطلاقاً من الثوابت الدستورية والقانونية.

ومن هذا المنطلق فقد أفرزت مرحلة ما بعد الحراك السياسي في العالم العربي والمغرب العربي بشكل خاص معطيات جديدة، سعت الجزائر من خلالها فرض الوجود الفعال على الخريطة الإقليمية والدولية، وكان هذا جلياً عبر التحركات الدبلوماسية للجزائر على كل المستويات، بحيث عرف التحرك الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا مشاركة فعالة وحيوية في حل النزاعات بدءاً بمنطقة الساحل الصحراوي، باعتبارها تشكل مجالا حيويًا يؤثر على أمنها الوطني، فضلاً على أمن المنطقة، وضمن هذه المدخلات سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى آليات السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية على الصعيدين المغربي والساحل الإفريقي التي من شأنها الحد من التهديدات التماثلية واللاتماثلية.

المبحث الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية.

عملت الجزائر على تدعيم العلاقات الدبلوماسية على الصعيدين المغربي خاصة فيما يتعلق بالأزمة الليبية وعلى صعيد دول الساحل الإفريقي من خلال سلسلة من الزيارات المتبادلة مع هذه الدول، ومن خلال إجراء المشاورات وعقد اجتماعات رفيعة المستوى بين المسؤولين، في إطار بحث القضايا الأمنية والعمل على إنهاء النزاعات وحل الأزمات القائمة في المنطقة عبر العديد من الآليات السياسية والدبلوماسية والتي يمكن أن

نلتمس منها الدور الجزائري في المنطقتين المغاربية والساحلية انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

1- على مستوى المغرب العربي:

- دعوة الجزائر بضرورة إقامة تعاون مغربي فعال، وهو الأمر الذي أكده وزير الخارجية الأسبق "مراد مدلسي" في أشغال الدورة 31 لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي بالرباط، وقال في افتتاح الأشغال أن: "سعي الجزائر إلى التركيز على موضوع التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي، ينطلق من قناعتها بأن مسألة استتباب الأمن في المنطقة هي مسألة الجميع"، وهو ما يستلزم هنا كما أوضح تضافر الجهود لإقامة تعاون مغربي فعال في هذا المجال، خاصة أمام تزايد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان".¹
- تحديد وترتيب أولويات الاندماج المغاربي، وفق مقارنة واقعية ومتدرجة واضحة الأهداف وقابلة للتنفيذ، تأخذ في الحسبان ظروف البلدان المغاربية، وتراعي التطورات التي تحيط بها، وذلك من خلال بلورة محاور تنفيذها.
- تعزيز سبل العمل المغاربي المشترك في ظل التطورات والتحديات التي تعرفها المنطقة والمسائل المتعلقة بالاندماج ومواصلة إصلاح الاتحاد.
- أولوية الحوار السياسي لحل أزمات المنطقة ورفض أي تدخل عسكري في المنطقة.²

الوساطة الجزائرية في أزمة ليبيا:

ومن دون شك فإن التحولات الداخلية للدول في العالم العربي التي عرفت حراك شعبي أدى بسقوط أنظمة سابقة تستمر في الخضوع لمؤثرات التدخل الخارجي، الذي

1- مخلوف ساحل، «من أجل مقارنة شاملة لمواجهة التحديات الأمنية في الفضاء المغاربي». (أشغال الملتقى الوطني المغرب العربي والتحولت الجهوية: أي تسيق لمواجهة التحديات الجديدة، الجزائر. المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، النادي الوطني للجيش، 15-01-2014)، ص 115.

2- قوي بوحنية. «الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. جانفي 2014، ص 4.

صار يحدد أجندها السياسية والأمنية كما في الحالة الليبية، حيث تواجه هذه الأخيرة على المستوى الأمني وفي جوارها الجيوسياسي -الساحل الإفريقي- حاليا تحديات متزايدة بحيث يمثل انتشار السلاح الليبي الذي وصل عددا من المناطق المتأزمة في الساحل الإفريقي على غرار الدولة المالية، نيجر، أحد الأسباب الرئيسية للاضطراب في المنطقة وجوارها مما شكل تهديدا مباشرا على الأمن الوطني الجزائري، انطلاقا من تعاظم انتشار السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة "عين أميناس"، وقد ثبتت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس¹. وهناك ثلاث عوامل متداخلة تتحكم في المشهد الليبي، ظهرت آثارها بشكل كبير في عام 2014:

1- المواجهات العسكرية.

2- التدخل الخارجي.

3- جهود الحوار.

ولقد شهد عام 2014 محطات مهمة عكست تأثير الفاعل الخارجي في الأزمة الليبية، حيث عرفت هذه السنة منعطفا ملحوظا على المستويين الأمني والسياسي، وأدى تزايد دور اللواء المتقاعد خليفة "حفتر" بما يمثله من إرادات خارجية إلى مزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية في ليبيا، وعرف هذا العام قمة الاصطفاف السياسي والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة التي يقودها "خليفة حفتر" التي انطلقت في 16 ماي 2014 بمدينة بنغازي شرق ليبيا وبين عملية فجر ليبيا التي تضم ثورا من مشارب مختلفة.

وعليه وتأسيسا على ما سبق تبنت الجزائر مقاربة أمنية تقوم على أولوية الحوار السياسي داخل ليبيا دون تدخل أجنبي، ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر مبادرات الحوار السياسي في ليبيا والتي انطلقت في 29 سبتمبر 2014 (بغدامس) على حدود الجزائر برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة بليبيا ورئيسها "برناردينو ليون"، وذلك بعد فشل مهمة

¹- عبید إمجین. « انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. 2014، محمل من: <http://studies.eljazeera.net/repots/2014/10/2014/02/61119511573.htm>. 08/05/2015,9:00.

الفصل الثالث: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بليبيا طارق متري في إحداث أي نتيجة على مستوى جمع الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار والتوافق.

وقد كان الموقف الجزائري قائم على أولوية الحوار السياسي لإيجاد حل للأزمة الليبية وهو الأمر الذي أكده العديد من المسؤولين الجزائريين منهم "رمطان لعمامرة" وزير الخارجية، و"عبد القادر مساهل" الوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، كما يظهر أيضا دور الجزائر في حل المسألة الليبية في الدخول في عقد اللقاءات والمفاوضات الأولى بين الأطراف الليبية بالجزائر في 10 و11 مارس 2015¹.

حيث انطلقت الجولة الثانية من الحوار الليبي في الجزائر في 13 أبريل 2015 إذ صرح "عبد القادر مساهل" * «أن حل الأزمة الليبية بين أيدي اللبين وأن الجزائر حريصة جدا على إنهاء الأزمة الليبية وحالة الانقسام» وهذا دائما بالشراكة مع المبعوث الأممي لليبيا، فالمقاربة الجزائرية الداعية للحوار السياسي لحل الأزمة هي مقاربة عكست نظرة استشرافية ثابتة للدبلوماسية الجزائرية لما آلت إليه الأوضاع في ليبيا لاحقا².

الجزائر تعمل جاهدة للوصول إلى مخرج لهذه الأزمة المرتبطة ارتباطا وثيقة بأمنها الوطني لما له من انعكاسات مباشرة عليه، وقطع الطريق لبعض الأصوات المطالبة بالتدخل الخارجي في ليبيا الذي ليس له أي فرصة لتحقيق الاستقرار، فالتحرك الدبلوماسي المكثف للجزائر بشأن تسوية الأزمة الليبية لقي استجابة وتأييد على المستوى الإقليمي والدولي، مما يوحى إلى مسار انفراج الأزمة الليبية لكن هذا يتطلب تذليل الصعاب والعراقيل.

¹ - كمال القصير. «جيوپولتيك المغرب العربي: قراء في ديناميات عام 2014»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. 01 حانفي 2015، ص 04.03.

* وزير للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية بعد التعديل الوزاري الأخير في 16/05/2015، بعدما كان وزير منتدب بالشؤون المغاربية والإفريقية.

² - أمين بالعمري. «ليبيا تدشن أولى خطوات السلام»، جريدة الشعب، الجزائر. العدد: 16624، 21/05/2015، ص 12.

كما يلاحظ أيضا على الصعيد السياسي والدبلوماسي بروز حيوية في العلاقات الجزائرية التونسية زيارة الرئيس التونسي "الباجي قايد سبسي" للجزائر يوم 2015/03/04 بدعوة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ثم المبعوث الشخصي لرئيس التونسي "قروي شابي" في 2015/04/29، ومؤخرا رئيس الحكومة التونسي "الحبيب الصيد" بدعوة من الوزير الأول "عبد الملك سلال" يوم 2015/05/15، فهذه الحركية تدل على اهتمام الجزائر بتونس الجديدة وضرورة السير معها للحفاظ على استقرارها في ظل وضع داخلي صعب ومحيط خارجي متأزم على الحدود الليبية، لتفادي أي تدهور محتمل يؤثر سلبا على الجزائر.¹

2- على مستوى الساحل الإفريقي:

- أولوية التحرك الجماعي وأسبقيات المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي في حل مشاكل الساحل الإفريقي عبر الموقف الجزائري الداعم لإقامة قوة إفريقية للرد السريع للأزمات والنزاعات الإفريقية والذي ظهر جليا خلال القمة 22 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت في 30 جانفي 2014 بأديسا أبابا (إثيوبيا) كما دعت الجزائر عبر تصريح الوزير الأول "عبد المالك سلال" إلى ضرورة إنشاء منظمة إفريقية لشرطة "أفريبول" لتنسيق عمل الدول الإفريقية في المجال الأمني لمواجهة كل التحديات الأمنية، وذلك خلال المؤتمر الإفريقي لمدراء والمفتشين العاميين لشرطة الذي انعقد في الجزائر في 10 فيفري 2014 بمشاركة 40 دولة إلى جانب الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأنتربول.²
- العمل على إرساء علاقات تعاون مع اثنين من أقطاب القارة الإفريقية وهما جنوب إفريقيا ونيجيريا، والعمل على إرساء علاقات تعاون جنوب-جنوب، والمساهمة في

¹- أنظر الملحق: كرونولوجية زيارة رؤساء الدول الإفريقية ومساعدتهم إلى الجزائر من 01/01/2015 إلى 16/05/2015، ص 103-107.

²- آسيا منى. «التهديدات الأمنية تواجه بالتعاون المشترك»، جريدة الشعب، الجزائر. العدد: 16334، 2014/02/11، ص 05.

تفعيل علاقات التشاور والتعاون بين الشمال والجنوب من خلال مختلف المجموعات

والمحاور إفريقيا وأوروبا، إفريقيا والصين، إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.

- تدعيم الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، عبر مصادقتها على أغلب

الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب ومشاركة الجزائر في مختلف الاجتماعات الإقليمية

والدولية المتعلقة بالإرهاب، ضف إلى ذلك مشاركتها في مختلف المنديات والملتقيات

الدولية التي كانت تهدف إلى وضع أطر وميكانيزمات لتحقيق الأمن الدولي.¹

- الاعتماد على آلية الوساطة في حل النزاعات: لقد حرصت الجزائر في كل مرة

على أن تكون وساطتها الدبلوماسية في ليبيا أو منطقة الساحل الإفريقي مع دولة

مالي محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لدول الجوار.²

أ-الوساطة الجزائرية في مالي:

إنّ الجهود الجزائرية في حل مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي تنطلق من

مبدأ حسن الجوار، وتأسيسا على ذلك قامت الجزائر بمجموعة من الوساطات الدبلوماسية

المتواصلة لحل المشكلة وترتكز هذه الوساطات على تجسيد الموقف الجزائري الثابت القائم

على عدم المساس بالحدود وحفظ الوحدة الترابية للدول، ورفض دعوات الانفصال وعلى

ضرورة تعزيز التعاون في المناطق الحدودية المشتركة بين الدول التي تضم الطوارق في

إطار إدماج السكان المعنيين ومكافحة ظاهرة الهجرة غير شرعية من خلال تنمية المناطق

الحدودية للمنطقة، إضافة إلى عدم استعمال القوة لحل مشكلة الطوارق وإعادة إدماج المقاتلين

الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية، وتسهيل إجراءات عودة اللاجئين المقاتلين الطوارق

لبلدانهم الأصلية.

مؤكدّة أن قبائل الطوارق لا ينتمون بأي صلة إلى أي تنظيم إرهابي بالمنطقة، وعلى

هذا الأساس جاءت المبادرات الجزائرية لحل أزمة الطوارق في مالي وأبرز هذه الجهود اتفاق

¹- Laurence Aïda Ammour. « Evolution de la politique de défense Algérienne de défense Algérienne », **Centre Français de recherche sur le renseignement**, Paris. Bulletin de documentation, N° :07, aout 2013, p 02.

²- سعادة، مرجع سابق، ص 76.

السلام بالجزائر جويلية 2006 لإنهاء النزاع المسلح بين الجيش المالي و«متمردى» حركة تحالف 23 ماي من أجل التغيير"، بيد أن تطبيق بنود الاتفاق أدى إلى حدوث خلافات أخرى بين الطرفين، تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة تنوعت بين عقد اللقاءات وتبادل الزيارات بين الفرقاء في مالي والنيجر، وعقد اجتماعات مع مسؤولين بالحكومة المالية وقيادات من حركة المتمردين الطوارق.

لقد كان موقف الجزائر الرسمي من أزمة شمال مالي هو أولوية الحل السياسي للأزمة بين الحكومة المالية وقبائل الطوارق دون إشراك الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال، كما أن معالجة الأزمة يكون في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي، وعلى هذا الأساس شاركت الجزائر في اجتماع وزراء خارجية دول الميدان التي تضم كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر الذي عقد في نواكشوط في 9 أبريل 2012، وأكدت تلك الدول رفضها الإعلان من جانب واحد عن انفصال الأزواد، ودعوا إلى الشروع في عملية تفاوضية بين الحكومة الانتقالية والطوارق، ولتحصين منطقة شمال مالي بادرت الجزائر إلى إنشاء اللجنة الثنائية الاستراتيجية حول شمال مالي وفقا لقرار اتخذته الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس المالي "إبراهيم بوبكر كايتا" خلال زيارة هذا الأخير إلى الجزائر يومي 18 و19 جانفي 2014.¹

فبعد أربعة جولات من المفاوضات في الجزائر توجه الجولة الخامسة في 01 مارس 2015 بتوقيع الأطراف المالية والفصيل الأول لحركة الأزواد التي تضم (الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة) بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة، فيما فضل الفصيل الثاني لحركة الأزواد التي تضم (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس الأعلى للأزواد، والحركة العربية الأزوادية) أخذ مهلة للتشاور، إلى غاية 15 ماي 2015، حيث وقعت كل الأطراف المالية على تنفيذ اتفاق السلام بـ "باماكو" بحضور "عبد القادر بن صالح"

¹ - « الجزائر تقف إلى جانب مالي في تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة»، *جريدة الشعب*، الجزائر. العدد: 16722،

رئيس مجلس الأمة ممثل لرئيس الجمهورية الجزائرية إلى جانب رؤساء عدة دول، إذ كللت الوساطة الدولية برئاسة الجزائر بالنجاح.

إنّ هذا النجاح الدبلوماسي والسياسي مرهون بمدى التزام الأطراف بتنفيذ اتفاق السلام نظرا لفشل سلسلة الوساطات التي قادتها الجزائر بين مالي والطوارق منذ التسعينات، التي كانت ظرفية ومؤقتة وخاصة أن الوضع الحالي أكثر تعقيد بتعدد الفواعل (القاعدة في المغرب الإسلامي، التواجد العسكري الأجنبي، التنافس الدولي، انتشار الأسلحة...) وبالتالي تعدد الرؤى مما يجعل الوصول إلى توافق كلي في المواقف والتصورات أمر في غاية الصعوبة، نظرا لتداخل عدة مستويات محلية إقليمية ودولية.

ب- إعادة توجه الدبلوماسية الجزائرية إلى إفريقيا (العودة إلى الأصل):

تعكس السياسة الخارجية كيفية تصرف الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى سياسيا، اقتصاديا، عسكريا... إلخ، فلو رجعنا إلى السياسة الخارجية الجزائرية لاحظنا نشاطها بعد الاستقلال كان موجها بامتياز إلى القارة الإفريقية لما تحمله السياسة الخارجية الجزائرية من مبادئ والوضع الدولي السائد آنذاك إلى بداية التسعينات، حيث أصيبت السياسة الخارجية بالتراجع والانطواء لما عرفته من حرب أهلية داخلية بفعل الإرهاب فكانت الجزائر غائبة على كل الساحات الجهوية الإقليمية، الدولية خلال عشرية كاملة إلى غاية بداية الألفية الثالثة بدأت تسترجع حراكيتها ونشاطها لكن ذات وجهة شمالية (أوربا...) أكثر منها جنوبية (إفريقية) وذلك لعدة أسباب ودوافع لا يسع المقام لذكرها.

اللافت للنظر أن بداية سنة 2015 شكلت منعرج في السياسة الخارجية الجزائرية بتحولها بشكل ملفت إلى الدائرة الإفريقية وهذا يعود بالخصوص إلى التحولات الجذرية التي عرفتها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي اللتان لهما صلة مباشرة بالأمن الوطني الجزائري، ومن أجل السعي للاحتواء للتهديدات القادمة من مجلاتها البرية الحيوية لا بد من نسج علاقات مع دول المنطقتين خصوصا والقارة عموما وفقا لمنطق الجزء من الكل والكل يحتوي الجزء، وأن تحقيق الأمن يستدعي إشراك ومساهمة الجميع وتكاتف الجهود نظرا للطبيعة العبر الوطنية للتهديدات.

وفي ذات المغزى عملت الجزائر على إبعاد والتقليل من تغلغل الأطراف الخارجية في قضايا المنطقتين فالسبيل إلى ذلك هو تكثيف الاتصال مع الوحدات المعنية من قريب أو من بعيد حيث تم رصد زيارة 10 رؤساء دولة إفريقية إلى الجزائر بدعوة من رئيس الجمهورية، وزيارة رئيس الوزراء الإثيوبي كانت كذلك بدعوة من رئيس الجمهورية واستقبل مبعوثين شخصيين لكل من الرئيس المالي والتونسي، وزيارة رئيسي الوزراء المالي والليبي في إطار زيارة عمل وصدقة، بينما زيارة رئيس الحكومة التونسي بدعوة من الوزير الأول عبد الملك سلال بمجموع 16 زيارة في أقل من 6 أشهر (2015/01/01 إلى 2015/05/15)¹.

والملاحظ أن أغلب الزيارات كانت لمدة 3 أيام وبدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مما يدل على الاهتمام الجزائري الكبير والمعمق في آن واحد لتطورات الراهنة في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، وما التعديل الوزاري الأخير 2015/05/14 بتنصيب وزيرين على رأس وزارة الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة" وزير الدولة و الشؤون الخارجية والتعاون الدولي و"عبد القادر مساهل" وزير الشؤون المغاربية والإفريقية والجامعة العربية إلا دليل على تفعيل الآلة الدبلوماسية الجزائرية على كل المستويات وتأكيد إرادة الجزائر على ضمان أمنها الوطني².

المبحث الثاني: الآليات الأمنية والعسكرية.

تستمد السياسة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة لسياستها الخارجية المرتكزة أساسا على عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول، وهو ما يفسر تمسكها بمبادئ ثابتة في سياستها الأمنية، كرفض التدخل الأجنبي في المنطقة، ورفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية وتجريم دفع الفدية لها، مع التأكيد على أولوية التنسيق الأمني الإقليمي، ونظرا لتفاقم التهديدات في ليبيا وفي منطقة الساحل الإفريقي، كان من الضروري إيجاد سبل وحلول ناجعة من أجل تقويضها، وهو الأمر الذي لجأت إليه أغلبية

¹ - أنظر الملحق: كرونولوجية زيارة رؤساء الدول الإفريقية ومساعدتهم إلى الجزائر من 01/01/2015 إلى

16/05/2015، ص 103-107.

² - «رئيس الجمهورية يجري تعديلا وزاريا»، *جريدة الشعب*، الجزائر. العدد: 16722، 16-05-2015، ص 02.

دول المنطقة وفي مقدمتها الدولة الجزائرية، من خلال مبادرات محلية اعتمدت على استراتيجيات وطنية ومبادرات تعاونية وتنسيقية بين دول المنطقة¹.

1- على المستوى المغربي:

أ- اجتماع وزراء خارجية المغرب العربي حول إشكالية الأمن في 2012/07/09:

في إطار اجتماع الجزائر المنعقد في 2012 /07/09 المخصص لبحث إشكالية الأمن في المغرب العربي، دعت الجزائر لوضع استراتيجية أمنية مغربية شاملة، تنبثق عنها آليات عملية وهيكل متخصصة في مختلف الجوانب لمواجهة المشكلات الأمنية بالمنطقة، لمواجهة وتصدي لمخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات... وبخصوص الوضع في ليبيا فإن الجزائر مستعدة لتقديم كل المساعدات الضرورية لدعم بناء المؤسسات الليبية للنهوض من جديد.

في نفس السياق ألح وزير خارجية الجزائر آنذاك السيد "مراد مدلسي" على ضرورة تعاون مغربي فعال حول ما يتعلق بشؤون أمن الدول المغربية في ظل تدهور الوضع الأمني بالمنطقة وتعدد وتنوع أشكال التهديدات وتعاضم التحديات التي تستدعي تظافر الجهود الجماعية أمام عجز الدولة القطرية منفردة على رد هذه المخاطر، فعبر ممثل الدبلوماسية الجزائرية عن ذلك بقوله «سعي الجزائر إلى التركيز على موضوع التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي، ينبثق من قناعتها بأن مسألة استتباب الأمن في المنطقة هي مسألة الجميع وهو ما يستلزم تظافر الجهود، للإقامة تعاون مغربي فعال في هذا المجال خاصة أمام تزايد الإرهاب...»².

¹ - عمورة، مرجع سابق، ص 96.

² - مليكة خ واج، «مدلسي يبرز قناعة الجزائر بتبني استراتيجية شاملة ويؤكد: مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة تتطلب تعاوناً مغربياً أمنياً فعالاً»، محمل من: www.el-massa.com، 2015/01/05، 11:00.

الفصل الثالث: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي

ب- لقاء غدامس بين ليبيا والجزائر وتونس حول مراقبة الحدود وتنمية المناطق الحدودية في 2012:

لقد عقد هذا الاجتماع بـغدامس الليبية من أجل دراسة الوضع الأمني السائد على حدود الجزائر وتونس وليبيا وسبل دعم التعاون بينها والوسائل الداعمة للتعاون من أجل ضمان الاستقرار والأمن والتنمية في المناطق الحدودية. وشارك فيه الوزير الأول السيد عبد المالك سلال ورئيسا حكومتي تونس وليبيا السيدان علي زيدان وحمادي الجبالي وحضره عن الجانب الجزائري وزير الداخلية والجماعات المحلية دحو ولد قابلية والوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل وقائد الناحية العسكرية الرابعة.

وقد أكد "سلال" عزم الجزائر على «تأمين حدودها كلياً»، وذلك بالتنسيق مع دول الجوار، عبر تبادل الخبرات للتصدي للمجرمين ومختلف الأخطار التي تهدد المنطقة، وأن الجزائر مستعدة لمساعدة ليبيا في الجانب الأمني لمساندة السلطة.

كما سجلت الجزائر وتونس توصلهما لوضع مشروع ورقة طريق مشتركة لتنمية المناطق الحدودية واتفقهما على رؤية استشرافية مشتركة لتطوير التعاون الثنائي وتوسيع آفاقه المستقبلية¹.

وعلى هذا وصلت الأطراف الثلاثة على ترقية تعاونها في شتى المجالات لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعرفها المنطقة.

¹- حنان ح. «اجتماع ثلاثي جمع رؤساء حكومات الجزائر وتونس وليبيا بـغدامس تنسيق الجهود لضمان أمن المنطقة»، محمل من: .www.el-massa.com . 11:15:2015/01/08.

الفصل الثالث: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي

2- على مستوى الساحل الإفريقي:

كسبت الجزائر دعم المجتمع الدولي لكونها الدولة المحورية في محاربة الإرهاب في الساحل، باعتبار أن الجزائر عانت وتضررت بصورة كبيرة من الظاهرة الإرهابية بمختلف أبعادها وأشكالها التدميرية والتخريبية التي استهدفت الدولة والمجتمع لفترة استمرت طيلة عشرية كاملة.¹

وبذلك فإن المقاربة الجزائرية فيما يتعلق باستراتيجية مكافحة الإرهاب في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي تقوم على أساس الطابع المحلي، رافضة بذلك التدخل الأجنبي في المنطقة، ومفضلة بالمقابل أسلوب المساعدة التقنية من قبل الدول الكبرى في التصدي لظاهرة الإرهابية في المنطقة، وهو ما ظهر في الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية التي كان تأثيرها كبيرا على منطقة الساحل الإفريقي، نظرا لما أسفره تدخل الحلف الأطلسي من انتشار الفوضى وتغلغل الميليشيات على جميع أنحاء التراب الليبي، ناهيك عن تقوية تنظيم القاعدة، من خلال تسرب مختلف الأسلحة إلى عناصر التنظيمات الإرهابية.²

وبذلك تتبنى الجزائر مقاربة أمنية متعددة الأبعاد لمواجهة التهديدات الآتية على المستويين المغاربي والساحل الإفريقي، وانطلاقا منها رفضت الجزائر المشاركة في الحرب على شمال مالي، ودعت إلى ضرورة تغليب الحل السياسي الذي يحفظ الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي، وبذلك ترفض الجزائر المقاربة الأمنية الدولية التي تهدف إلى تحقيق الأمن في المنطقة خاصة في الساحل الإفريقي عبر التدخل الأجنبي.

وتأسيسا لذلك تتعارض الجزائر مع فرنسا التي تتبنى هذه المقاربة، وظهر التعارض جليا بين الطرفين في أزمة مالي الأخيرة عندما قررت فرنسا بدأ العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية كحركة "أنصار الدين". مما فاقم من مشاكل المنطقة، نظرا للتداعيات الخطيرة لهذه الحرب على الجزائر منها اختراق الحدود من قبل التنظيمات الإرهابية، ولعل الهجوم على القاعدة

¹- Didier Billion, Rachid Khechena. «Des recompositions politiques et régionales en gestation». **L'Année stratégique**, Paris. IRIS 2011, p 312.

²- أمال بوبكر. «تأثير تطور الإسلام السياسي على الانسجام الوطني الجزائري»، مركز الشرق الأوسط، مشروع المغرب العربي، جانفي 2010، ص 11، 12.

الفصل الثالث: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب

العربي والساحل الإفريقي

الغازية بتيقننورين في عين أميناس ولاية إليزي دليل على ذلك وهذا ما يفسر تمسكها الدائم بمقاربتها الأمنية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتغليب الحلول السياسية القائمة على الحوار، وعليه تعتبر الجزائر أن الأمن في المنطقة هو مسؤولية دول المنطقة وهي لا تقبل أن تقوم الدول الغربية بدور قيادي مباشر فيها وذلك عبر اتخاذ إجراءات مشتركة بين دول المنطقة وتقريب الرؤى الاستراتيجية لمحاربة التهديدات انطلاقا من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.¹

بناء على ما سبق قامت الجزائر ببلورة مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية لمواجهة التهديدات المختلفة التي تشكل خطرا على أمنها الوطني والتي يمكن رصدها في النقاط التالية:

- آلية التنسيق والتعاون الأمني والدفاع المشترك عبر تفعيل آليات العمل الأمني المشترك على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية.²
- لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC : والتي تبلورت خلال الاجتماع الذي انعقد في أوت 2009 بين كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر التي تعرف بدول الميدان المنعقد بمدينة تمنراست التي أصبحت مقر له في 21 أبريل 2010، وهي تهدف إلى التنسيق في السياسة الأمنية للدول الأعضاء لوضع استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب، وتتكون لجنة الأركان العملياتية المشتركة من أربعة خلايا (خلية العمليات، خلية الاتصالات، خلية اللوجستيك، خلية الاستعلامات)، كما تعمل ميدانيا في من خلال فضاء مشترك بين الدول الأربعة يتراوح من 1956 كلم طولا و 933 كلم من العمق.³

¹- دالع، مرجع سابق، ص 276، 277.

²- مريم براهيمي، «التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012)، ص 191.

³- Beloutar M.CH. «Le fruit d'une vision commune», **les dossiers d'El Djeich, lumière sur les grandes questions 2000-2012**, Alger. Numéro spécial, établissement des publications militaires, janvier 2013, p147.

- وحدة الدمج والتنسيق UFL: تأسست عام 2010 وهي تحتضن كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وليبيا والتشاد، وهي تقوم على التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن تحرك ونشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة، لوضع خطط مشتركة والتحرك جماعيا في مواجهة الإرهاب¹.
- تعزيز الإجراءات الأمنية الداخلية، خاصة فيما يتعلق بجنوب البلاد بهدف مراقبة الحدود وضمان أمن حقول البترول والغاز، وذلك من خلال إنشاء المنطقة العسكرية السابعة في مدينة إليزي التي تبعد 100 كلم عن الحدود الليبية لتعزيز مراقبة المنطقة، كما قامت بنشر 30000 جندي على الحدود الغربية والجنوبية، ومنها 20000 في المنطقة العسكرية الرابعة بورقلة التي تضم حقول البترول في حاسي مسعود، إضافة إلى المنطقة العسكرية السادسة بمدينة تمنراست التي تضم قيادة الأركان المشتركة، وإقامة 30 قاعدة عسكرية على الحدود مع مالي والنيجر وليبيا، وإضافة 3000 عنصر إلى القاعدة الجوية، ونقل قوات التدخل عبر طائرات الهيلوكبتر².
- إبرام اتفاقيات ثنائية لتعزيز التعاون العسكري، من خلال تبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة وتوحيد العمليات الأمنية على الحدود ويمكن أن تذكر دولة تونس، مالي.
- تكثيف المراقبة الجوية للمنطقة بوسائل وزارة الدفاع الوطني.
- عقد اجتماعات تنسيقية مع دول المنطقة.
- تعزيز القدرات العسكرية للجزائر عبر شراء معدات عسكرية متطورة خاصة في ظل الأزمة المالية، وتدهور الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي، فقد قامت بشراء 6 طائرات إيرباص من أوروبا وهي طائرات متخصصة في نقل الجنود، وتزويد الطائرات الحربية بالوقود في الجو.

¹- **Idem.**

²- Aïda Ammour, **Op.cit.** p 3, 4.

- تجريم دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين، ورفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية وتبني الخيار العسكري لمواجهة أي تهديد داخل حدودها كأهم مبدأ في السياسة الأمنية الجزائرية، كما كان عليه الحال في أحداث القاعدة النفطية بمنطقة تيقنتورين في عين أميناس¹.

لكن وبالرغم من الجهود والتعزيزات الأمنية التي تبذلها الجزائر لاحتواء التهديدات التي تواجهها في منطقة الساحل الإفريقي، إلا أنها لم تستطع بسط سيطرتها الأمنية هناك، بسبب طول الحدود التي تجمعها مع دول المنطقة، ولنقص التجهيزات العسكرية المتطورة لرصد تحركات العناصر الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة كالطائرات بدون طيار، والمراقبة عبر الأقمار الصناعية.

المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية.

انطلاقاً من منطق جملة المبادئ التي تقوم عليها سياسة التعاون الأمني للجزائر والمتمثلة في مبدأ وحدة وعدم تقسيم الأمن ومبدأ المقاربة الشاملة والمتوازنة له، إلى جانب مبدأ الحوار والتشاور والدفع بالتقارب بين الشعوب وإرساء السلام والاستقرار الإقليمي، فالجزائر تلتزم أيضاً بمبدأ المساهمة في المبادرات الرامية لتنمية التجارة الإفريقية ومن هذا المنطق ترى الجزائر أن استتباب الأمن هو قاعدة حتمية لبعث التنمية فيها، وأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتحقق في مناخ يتصف بالفساد واللامساواة، ويقمع الحريات وبحقوق الإنسان، وبالتالي فمسألة السلم في إفريقيا يجب أن ينظر إليها في سياق التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وعليه وتأسيساً لما سبق تنطلق المقاربة الاقتصادية الجزائرية لاحتواء التهديدات في إفريقيا بشكل عام ومنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي² على السعي في دعم تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة أساساً:

¹- الطاهر دلول. «السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم الفدية»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر.

العدد: الثاني، ديسمبر 2014، ص 24.

²- هشام فرجاني، «البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009)، ص 174، 178.

- حرص الجزائر على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية، ودعم جهود التنمية في القارة السمراء في غاية دعم قدراتها على مواجهة كافة التحديات الماثلة أمامها، من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة، منحهم فرص اقتصادية ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول المنطقة لنشاط الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة.¹
- دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد كمبادرة تنموية متكاملة الأبعاد لتنمية الشاملة في إفريقيا - الزراعة، التعليم، الصحة، التكنولوجيا، البيئة التحتية، الأمن، الاستثمارات-، بحيث ترى الجزائر في النيباد، تلك المبادرة الذاتية للأفارقة والتي تشكل الإطار العملي الذي سيمكنهم من تأمين الاستقرار والأمن للقارة وتعبئة قدراتهم وإمكانياتهم من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، والقضاء على بؤر الصراع والتوتر والفقر والتخلف، وبالتالي تحقيق الرفاه للشعوب الإفريقية من جهة والتعجيل بالاندماج الإفريقي من أجل تخليص إفريقيا من حالة التهميش والاقصاء التي تعانيه على الساحة العالمية من جهة ثانية²، ولا يتأتى ذلك حسب الرؤية الجزائرية إلى من خلال:

- الاستغلال الأمثل لثروات المتاحة.
- تحسين أنظمة الحكم وطرق التسيير.
- ضمان استتباب الأمن في القارة الإفريقية.
- إقامة شراكة دولية متوازنة وعادلة.
- دعم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة.
- الحد من عبئ المديونية لنهوض بالتنمية والأعباء الاجتماعية والنشاطات المنتجة.
- تنمية المعارف ودعم استعمال التكنولوجيا الرقمية.

1- شمسة بوشنافة، «استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود». (المؤتمر المغاربي الدولي حول "التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27، 28 فيفري 2013)، ص 23.

2- أمد فتحي سرور، **العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون**. الطبعة 2، دار الشروق: القاهرة، 2005، ص 274.

- تمويل المشاريع التنموية في إفريقيا.
 - تقديم المساعدات التقنية والمالية لحل النزاعات والوقاية منها.
 - دعم تسوية النزاعات المسلحة.
- محو الديون الخارجية لبعض الدول الإفريقية، وتقديم المساعدات المالية لنهوض بالبنى التحتية لدول (تونس مؤخرًا).

بإدارة الجزائر بإنشاء صندوق لفائدة مشاريع تنمية لبناء بنى تحتية في مدن "غاو" "كيدال" و"تمبوكتو" بدفع مبلغ يقدر بـ 10 ملايين دولار أمريكي لإنشاء مراكز التكوين المهني والتعليم، ومراكز للطلب والصحة وحفر آبار للشرب، وهذه المبادرات تكون بالتعاون المشترك للدول الساحلية والسند القوي الجزائري.¹

كما قدمت الجزائر مساعدات مالية لتونس 100 مليون دولار حيث 40 مليون في شكل قرض بنسبة 1 بالمئة من الفائدة وقرض 50 مليون دولار بدون فائدة، وأعطت هبة 10 مليون دولار، فبعد المساعدات قامت الجزائر بمسح 902 مليون دولار من الديون لـ 14 دولة إفريقيا أغلبيتها دول ساحلية على سبيل المثال مسحت 20.7 مليون دولار أمريكي من الديون لدولة النيجر سنة 2011.²

وبعد استعراض مختلف آليات السياسة الأمنية الجزائرية نوضح مدخلاتها ومخرجاتها في الشكل الآتي.

¹ - إلياس زوين. «الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الاستراتيجي»، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية استراتيجيا، الجزائر. العدد: 02، السداسي الثاني 2014، ص 138.

² -Salim CHENA. «le Sahara et le sahel dans la politique Algérienne territoires menacés, espace menaçants», **recherches internationales**, Paris. N° :97, octobre-decembre2013, p142.

الفصل الثالث: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب

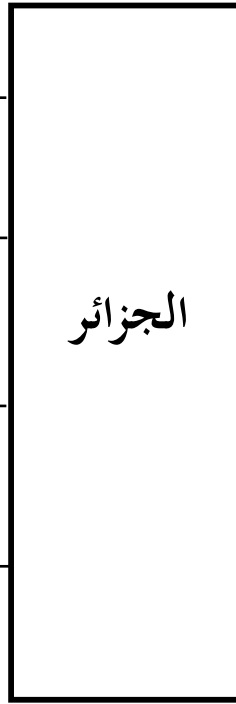
العربي والساحل الإفريقي

شكل رقم (02): يوضح مدخلات ومخرجات السياسة الأمنية الجزائرية في منطقتي

المغرب العربي والساحل الإفريقي.

المخرجات

- الوساطة المالية
- الوساطة الليبية
- دول الميدان
- تجريم دفع الفدية
- تأمين الحدود
- مكافحة الإرهاب
- المساعدات المالية
- محو الديون
- تكثيف الزيارات الرسمية



المدخلات

- الأزمة الليبية
- الانفصال في شمال مالي
- الإرهاب والجريمة المنظمة
- المخدرات
- تجارة الأسلحة
- التهريب
- الاعتداء على تيقنتورين
- خطف الدبلوماسيين
- الجزائريين في غاو
- الهجوم على مراكز الدرك الوطني
- تنامي التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي

من إعداد الباحث

إنّ تفعيل آليات السياسة الأمنية الجزائرية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي يتطلب وضع استراتيجية تعاون تراعي فيها جميع العوامل التي بإمكانها تفعيل هذا التعاون، وتقويته، وذلك من خلال التعاون في جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية وحتى الثقافية، لأنّ التركيز على بعد واحد كالبعد الأمني يقلل من نجاعة الحلول المقترحة لمشاكل المنطقة، بل يجب الاعتماد على نظرة متعدد الأبعاد بهدف إقناع شعوب المنطقة بأن مصيرها واحد ومشارك.

الفصل الثالث: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي

خلاصة الفصل الثالث:

ومما سبق يمكن القول أن نظرا لتفاقم التحديات الأمنية في منطقتي المغرب العربي -ليبيا- والساحل الإفريقي، سعت الجزائر أن تلعب دورا فعالا في المنطقتين، قصد احتواء الأزمات المنتشرة، والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على أمنها الوطني، وذلك انطلاقا من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية المرتكزة أساسا على عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول.

وبذلك فإن المقاربة الجزائرية فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الآتية من المنطقتين متعددة الأبعاد، والتي تتجسد من خلال تفعيل مجموعة من الآليات السياسية والدبلوماسية، الأمنية العسكرية والاقتصادية والتي تقتضي بالأساس مبادرات محلية وطنية، ومبادرات تعاونية وتنسيقية بين دول المنطقة، من اجتماعات ولقاءات أمنية التي تشجع على الحوار السياسي وأولوية العمل الإقليمي المشترك، إلا أنه ما يمكن ملاحظته أنه بالرغم من الجهود الجزائرية كمحاولة لضبط الاستقرار في المنطقتين وتفعيل طرق مواجهة التهديدات والقضاء عليها، سواء من جانب أقالمة التشريعات الوطنية أو من جانب التشريعات الأمنية والإقليمية، إلا أنها اصطدمت بعراقيل مختلفة تمثلت أساسا في انقسام دول المنطقة لاعتبارات مختلفة ولعل أهمها ارتباط معظم تلك الدول بأطراف خارجية.

الخاصة

الخاتمة:

بناء على ما تناولته فصول هذه الدراسة، حاولنا تقديم قراءة لواقع وطبيعة التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري ومدى تأثيراتها عليه، والمرتبطة حتما بعمقها الاستراتيجي ومجالاتها الحيوية، وذلك في إطار مجالها الإقليمي المغاربي والساحل الإفريقي، والتي حاولنا رصدها خلال هذه الدراسة وتأسيسا على ذلك توصلنا فيها إلى استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

1- تشكل منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي أحد المجالات الجغرافية التي تحظى بأهمية بالغة في لعبة التوازنات الدولية والإقليمية، نظرا لما تتمتع به المنطقتين من أهمية جيوسياسية، جيوسراتيجية وجيواقتصادية، خاصة وأن المنطقة تتوفر على مقومات الطاقة الطبيعية المتنوعة الضرورية لمختلف الصناعات من بترول، غاز، يورانيوم، ذهب، وحديد... وهو ما جعلها محل أطماع القوى الدولية المتنافسة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، والصين.

كما تشكل أحد المجالات الأمنية ذات أهمية كبيرة للأمن الوطني الجزائري، بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي كنقطة ارتكاز وتقاطع بين الدول المغاربية من جهة وبين امتدادات الساحل الإفريقي من جهة أخرى، الشيء الذي جعل من الجزائر على الدوام عرضة لمختلف التأثيرات والتهديدات الآتية من مختلف الفضاءات التي تحتضنها والتي لا يمكن للجزائر تجاوزها لاعتبارات كثيرة لعل أهمها عاملي الانتماء الحضاري والتاريخي والجغرافي.

2- تواجه الجزائر في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية كثيرة ومتنوعة على الصعيدين المغاربي والساحل الإفريقي، شكلت رهانات إقليمية للأمن الوطني الجزائري، والتي تختلف في مصادرها وتتباين في مستويات تأثيرها، إلا أنه يمكن تقسيمها إلى تهديدات تماثلية مرتبطة بالرؤية التقليدية لمفهوم الأمن والتي تشكل

الساحة المشتركة بين الدول التي تتقاسم مع الجزائر نفس الفضاء الإقليمي، والتي تتمثل في مشكلة تسوية الحدود مع دول الجوار -الجزائر المغرب-، -الجزائر وليبيا-، -الجزائر وتونس-، ومصير القضية الصحراوية وتأثيرها على مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية، وإشكالية بناء الدولة الوطنية والتي تعكس مجموعة من الأزمات من أزمة هوية، شرعية، توزيع، مشاركة، تغلغل، والتي ساهمت بدورها في خلق ذرائع لأطراف دولية في التدخل تارة باسم حماية حقوق الإنسان مثلما حدث مؤخرا في تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا وتارة أخرى باسم مكافحة الإرهاب مثلما حدث في مالي.

إضافة إلى ذلك مشكلة التنمية الاقتصادية وما يترتب عن ذلك من أزمات مثل أزمة الأمن الغذائي خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، والتي مثلت بمجملها تهديدات مباشرة تمس سيادة الدول وتهدد كيائها، إلى جانب ذلك هناك تهديدات لا تماثلية، كثيرة، متعددة، متشابكة ومعقدة، تتميز بثقل تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري والتي حاولت الدراسة إجمالها في شكل امتدادات جغرافية للمشاكل الأمنية السابقة الذكر، والتي تراوحت في مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة عبر وطنية عبر تهديد الأسلحة والمتاجرة بالبشر، والمتاجرة بالمخدرات، مستغلة بذلك حالة النزاعات الداخلية في ليبيا ودول الساحل الإفريقي.

3- إن طبيعة التهديدات للأمن الوطني الجزائري سواء على المستوى المغاربي أو الساحل الإفريقي هي محصلة لجملة أزمات متداخلة ومتشابكة، شكلت تهديدا مباشرا على الأمن الوطني الجزائري نتيجة حالة اللا استقرار التي تمرّ بها المنطقة بفعل التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011.

ويعتبر العاملين الليبي والمالي عاملين محوريين في تحول المنطقة بأكملها إلى بؤرة أزمات في دائرة الاهتمام الدولي، بحكم أن الفوضى في هاتين الدولتين أتاحت بيئة ملائمة لتنامي الجماعات الإرهابية وبناء علاقات تعاونية مع تجار الأسلحة والمنظمات الإجرامية التي تتاجر بالمخدرات والبشر.

4- نظرا لتفاقم التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، استطاعت الجزائر أن تلعب دورا محوريا في إدارة أزمات الدول المجاورة، انطلاقا من موقعها الاستراتيجي وتجربتها الأمنية في محاربة الإرهاب، مرتكزة في ذلك على المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية، القائمة أساسا على دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، مثلما يحكمها الدعم الجزائري الدائم للشعب الصحراوي في تقرير مصيره عبر دعم الجزائر الجهود الدولية لإجراء استفتاء لتقرير المصير، فضلا عن رفضها التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدول، مع تفعيل أولوية الحوار السياسي لحل أزمات المنطقة، ومن هذا المنطلق لعبت الجزائر دور الوسيط في حل أزمة الطوارق في مالي وتفعيل الحوار السياسي الداخلي في ليبيا.

5- إنّ الآليات الملائمة للتعامل مع التهديدات الأمنية الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، والتي تفرضها الفضاءات الجغرافية التي تنتمي إليها، وذلك على الصعيدين المغاربي والساحل الإفريقي، تتوقف على تفعيل مجموعة من الميكانيزمات السياسية والدبلوماسية، الأمنية والعسكرية، والاقتصادية والتي تقتضي أساسا تطوير منظومة العمل الإقليمي الجماعي، وذلك من خلال تكريس مبادرات التعاون والتنسيق بين دول المنطقة، وتشجيع الحلول الوطنية القائمة على أساس الحوار السياسي، مع ضرورة تفعيل مشاريع التكامل في القارة الإفريقية بشكل عام ومنطقتي المغربي العربي والساحل الإفريقي بشكل خاص.

6- إن صمود الجزائر وحماية جدار أمنها الخارجي من مختلف التهديدات القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي دليل على قدرة ونجاعة وكفء السياسة الأمنية المنتهجة، لكن كلما تمكنت الجزائر من صياغة سياسة أمنية ذات أبعاد استباقية ووقائية كلما زادت فرص احتواء التهديدات الأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي (الفعل بدلا من رد الفعل). وهو ما يتطلب إتباع سياسات واستراتيجيات اتجاه المنطقتين مدروسة بدقة متناهية لأن أي خطأ في التقدير أو القرار يمكن أن يكون له انعكاسات كارثية على مستقبل الأمن الوطني الجزائري في جوار يجمع بين الحركات الأزموية المعقدة واهتمامات وترتيبات القوى الدولية.

الملاحق

كرونولوجية زيارة رؤساء الدول الإفريقية ومساعدتهم إلى الجزائر من 2015/01/01 إلى
2015/05/16 بالاعتماد على جريدة الشعب الجزائرية.

الدولة	الاسم والوظيفة	طبيعة الزيارة	تاريخ الزيارة	موضوع الزيارة
السنغال	ماكي سال	بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة	2015/01/12 لمدة 4 أيام	- تعميق التعاون الثنائي وبحث قضايا الأمن في منطقة الساحل
النيجر	محامادو إيسافو	بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة	2015/01/25 لمدة 3 أيام	- التعاون الثنائي، المسائل الأمنية ومكافحة الإرهاب في الصدارة. - النجير عضوة في دول الميدان. - النيجر تستفيد من تكوين إدارتها في الجزائر. - اللجنة المختلطة الجزائرية النيجيرية. - اللجنة الثنائية الحدودية. - النيجر طرف في فريق الوساطة في إطار الحوار المالي الذي تقوده الجزائر. - وزير الدفاع النيجيري مع "قايد صالح" نائب وزير الدفاع الوطني حول التعاون.
بنين	توماس بوني ياي	بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة	2015/02/02 لمدة 3 أيام	- ملفات سياسية، أمنية واقتصادية في الواجهة. - إعطاء دافع جديد للعلاقات الثنائية.

<p>- الأولوية لإفريقيا في السياسة الخارجية الجزائرية وهذا ما أكده "عبد المالك سلال" في دورة 24 للاتحاد الإفريقي بتمثيل رئيس الجمهورية.</p>				
<p>- ارتفاع العلاقات الثنائية إلى شراكة شاملة استراتيجية. - أمن الحدود المبادلات التجارية والاقتصادية. - البحث وتعزيز أواصر الأخوة والتضامن.</p>	<p>2015/02/04 لمدة 3 أيام</p>	<p>بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة</p>	<p>باجي قايد السبسي</p>	<p>تونس</p>
<p>- التشاور والحوار السياسي القائم بين البلدين. - تزامن وانطلاق المرحلة الهامة من مفاوضات التسوية السياسية. - اجتماع بين الحكومة المالية وفريق الوساطة الدولية للحوار المالي الشامل برئاسة لعمامرة وزير الشؤون الخارجية "وموديو كايتا" الوزير الأول لمالي.</p>	<p>2015/02/10</p>	<p>زيارة عمل وصدقة</p>	<p>موديوكايتا رئيس الوزراء</p>	<p>مالي</p>
<p>- مكافحة الإرهاب في مقدمة المشاورات بين البلدين. - إرادة في تعزيز التعاون الثنائي والشراكة بين المتعاملين الاقتصاديين.</p>	<p>2015/02/24 لمدة 3 أيام</p>	<p>بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة</p>	<p>أوهورو كينيايتا</p>	<p>كينيا</p>

<p>- مشاور السياسة حول التعاون الثنائي وقضايا السلم في إفريقيا.</p> <p>- اتفاق شراكة استراتيجية بين البلدين أبرم 2013.</p> <p>- تطابق وجهات النظر حول محاربة الإرهاب وتسوية النزاعات.</p> <p>- توقيع 3 اتفاقيات بين البلدين الدبلوماسية، التكوين المهني، الصحة.</p>	<p>2015/03/14</p> <p>لمدة 3 أيام</p>	<p>بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة</p>	<p>هايل ماريام ريساليني بوش رئيس الوزراء الإثيوبي</p>	<p>إثيوبيا</p>
<p>- بحث الأوضاع في منطقة الساحل والتعاون الثنائي.</p>	<p>2015/03/22</p> <p>لمدة 3 أيام</p>	<p>بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة</p>	<p>إبراهيم بوبكر كايتا</p>	<p>مالي</p>
<p>- بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي.</p> <p>تسوية النزاعات القارية في إطار الاتحاد الإفريقي.</p>	<p>2015/03/24</p> <p>لمدة 3 أيام</p>	<p>بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة</p>	<p>روبير وغابي وهو الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي</p>	<p>زيمبابوي</p>
<p>- مذكرة تفاهم حول المشاورات السياسية واتفاقيات تعاون في مجالات عدة.</p> <p>- اللجنة العليا للتعاون الجزائري جنوب إفريقيا عبر زوما ما: أن الجزائر شريك استراتيجي ووساطتها في تسوية أزمات القارة محل احترام.</p>	<p>2015/03/31</p> <p>لمدة 3 أيام</p>	<p>بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة</p>	<p>جاكوب زوما</p>	<p>جنوب إفريقيا</p>

<p>- بحث قضايا سياسية ورفع الشراكة الاقتصادية إلى مستوى أفضل. - تحدث "قايد صالح" مع وزير الدفاع الروندي "جيمس كبا ربي".</p>	<p>2015/04/19 لمدة 3 أيام</p>	<p>بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة</p>	<p>بول كاغمي</p>	<p>روندا</p>
<p>- يحمل رسالة من الرئيس التونسي إلى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة. - التنسيق بين البلدين وقال شابي أمن الجزائر من أمن تونس وأمن هذه الأخيرة من أمن الجزائر.</p>	<p>2015/04/29</p>	<p>المبعوث الخارجي للرئيس التونسي باجي قايد السبسي</p>	<p>قروي شابي المبعوث الخاص للرئيس التونسي</p>	<p>تونس</p>
<p>- تفاؤل بتوقيع جميع الأطراف لاتفاق السلام والمصالحة.</p>	<p>2015/05/05</p>	<p>حاملا رسالة من الرئيس المالي إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة</p>	<p>ذهابي ولد سيدي احمد المبعوث الخاص لرئيس المالي وكذلك هو وزير المصالحة الوطنية في مالي</p>	<p>مالي</p>
<p>- إطار المشاورات السياسية بين البلدين ويعود على الدور الكبير للجزائر في حل الأزمة الليبية.</p>	<p>2015/05/05 لمدة يومين</p>	<p>زيارة عمل وصدافة</p>	<p>عبد الله الثني رئيس الوزراء الليبي</p>	<p>ليبيا</p>

<p>- تعزيز علاقات الأخوة والتضامن التقليدية.</p> <p>- استعراض المسائل الإقليمية ذات الاهتمام المشترك لاسيما على مستوى القارة الإفريقية.</p> <p>- الجزائر وتنزانيا تعربان عن انشغالهما من التهديدات الإرهابية في إفريقيا.</p>	<p>2015/05/09</p> <p>لمدة 3 أيام</p>	<p>بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة</p>	<p>جاكا يا مرشو كيكويتي</p>	<p>تنزانيا</p>
<p>- ارتقاء العلاقات الثنائية على مستوى الشراكة الاستراتيجية.</p> <p>- كما استقبل الفريق قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني "فرحات الحرشاني" وزير الدفاع الجمهورية التونسية حول التعاون الثنائي العسكري وتطوير وتبادل النظر والتحليل حول الوضع الأمني السائد.</p>	<p>2015/05/15</p>	<p>بدعوة من الوزير الأول عبد المالك سلال</p>	<p>الحبيب الصيد رئيس الحكومة التونسي</p>	<p>تونس</p>

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
75	يبين دوامتي التهديدات الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي	رقم (01)
95	يوضح مدخلات ومخرجات السياسة الأمنية الجزائرية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي	رقم (02)

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	يبين عدد سكان ونسبة النمو الديمغرافي في الدول المغاربية	رقم (01)
21	يبين مساحة كل دولة والمساحة الإجمالية لعدد من الدول حسب القسم الشرقي و الغربي للقارة	رقم (02)
23	يبين عدد السكان والنمو الديمغرافي وبعض المؤشرات ذات العلاقة بدليل التنمية البشرية	رقم (03)
36	يبين طول الحدود الجزائرية مع دول الجوار	رقم (04)

فهرس الخرائط:

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
11	توضح دول المغرب العربي	رقم (01)
18	توضح رواق الساحل الإفريقي	رقم (02)
19	توضح الامتدادات الثلاث للساحل	رقم (03)
28	توضح أهم موارد دولة مالي	رقم (04)
36	توضح موقع الجزائر بين منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي	رقم (05)
58	توضح كيف تعيد فرنسا انتشار قواتها العسكرية في منطقة الساحل	رقم (06)

فهرس الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
103	كرونولوجية زيارة رؤساء الدول الإفريقية ومساعدتهم إلى الجزائر من 2015/01/01 إلى 2015/05/16 بالاعتماد على جريدة الشعب	رقم (01)

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- 1- إبراهيمي (عبد الحميد)، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية. الطبعة الأولى؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 2- الكواكبي (عبد الرحمن)، طابع الاستبداد ومصارع الاستعباد؛ الطبعة 3؛ بيروت: دار الشرق العربي، 1991.
- 3- النير (مصطفى)، المخدرات والعولمة. الرياض: جامعة نايف للعلوم المنية، 2007.
- 4- بخيت العريمي (مشهور)، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب. عمان: دار الثقافة، 2009.
- 5- بن عنتر (عبد النور)، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.
- 6- وهبان (أحمد)، التخلف السياسي وغياب التنمية السياسية. الطبعة 1؛ مصر: دار فاروس العلمية، 2010.
- 7- سعود (صالح)، الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر. الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
- 8- فتحي سرور (أدمد)، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون. الطبعة 2؛ القاهرة: دار الشروق، 2005.
- 9- فوكو ياما (فرانسيس)، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون. الطبعة 1؛ (ترجمة: محاب محمد الإمام). الرياض: العبيكان للنشر، 2007.

الرسائل والمذكرات:

- 10- أحمد سويبي (جمعة)، «المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية». (رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، كلية لعلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، 2004-2005).
- 11- أحمد طالب (أبصير)، «المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010).
- 12- بخوش (صبيحة)، «اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007». (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3)، 2007.
- 13- براهيم (مريم)، «التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب»، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012).
- 14- بعزیز (عز الدين)، «سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995». (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997).
- 15- دالع (وهيبة)، «السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)». (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014).
- 16- حسام (حمزة)، «الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010-2011).
- 17- حمياز (سمير)، «إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي -دراسة حالة الشرق الأوسط». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014).

18- لخضاري (منصور)، « استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011 ». أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيمات السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013.

19- سعادة (إبراهيم)، «الجزائر والأمن الإقليمي». (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، دون سنة النشر).

20- عمورة (عمر)، «التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيو-أمنية)». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010/2011).

21- فرجاني (هشام)، « البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009 ». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009).

22- موساوي (خضر)، «الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010).

23- قريقة (عبد السلام)، «دور الجزائر في إطار المغرب العربي». (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004).

تقارير رسمية وميدانية:

24- مجلس الأمن. تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، نيويورك: الأمم المتحدة، 14 جوان 2013.

25- «نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع»، (ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"). تقرير التنمية البشرية، نيويورك. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارس 2013.

26- تقرير تربص ميداني، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، في لقاء مع السيد "دويب فريد" المكلف بالإدارة والوسائل حول الأداء المغربي في المنطقة المغاربية بعد الحراك العربي، على الساعة العاشرة صباحا يوم 12 فيفري 2015.

المجلات والدراسات:

- 27- إدريس (عطية). «الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر. العدد: الأول، جوان 2014.
- 28- باي الجيب (الشيخ). «الاستثمارات الصينية بإفريقيا، كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. 2014.
- 29- بن عنتر (عبد النور). «الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. فيفري 2013.
- 30- بوبكر (أمال). «تأثير تطور الإسلام السياسي على الانسجام الوطني الجزائري»، مركز الشرق الأوسط، مشروع المغرب العربي، جانفي 2010.
- 31- بوحنية (قوي). «الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. جانفي 2014.
- 32- بوزيد (عمر)، «الوضع الأمني في الساحل (دراسة في واقع أزمات الساحل وآفاقه المستقبلية)». (دراسة غير منشورة)، 2012.
- 33- بوشنافة (شمسة)، «استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود». (المؤتمر المغاربي الدولي حول "التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27، 28 فيفري 2013).
- 34- القصير (كمال). « جيوبولتيك المغرب العربي: قراء في ديناميات عام 2014»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. 01 حانفي 2015.
- 35- لآخر (ولفرام). «الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل»، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي الشرق الأوسط، بيروت. سبتمبر 2012.
- 36- دبش (إسماعيل). «الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)»، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية استراتيجيا، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية. العدد: الأول، 2014.

- 37- دلول (الطاهر). «السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم الفدية»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر. العدد: الثاني، ديسمبر 2014.
- 38- زوين (إلياس). «الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الاستراتيجي»، مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية استراتيجية، الجزائر. العدد: 02، السادسي الثاني 2014.
- 39- حسن الحاج علي (أحمد). «الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية»، مجلة السياسة الدولية، (د.ب.ن). عدد: 160، أبريل 2009.
- 40- حمدي (عبد الرحمان). «إفريقيا والقرن الواحد والعشرون، رؤية مستقبلية»، مركز البحوث والدراسات، القاهرة، 1997.
- 41- حمشي (محمد)، «أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل». (يوم دراسي حول دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل، كلية الحقوق والعلوم السياسي، جامعة تيزي وزو، فيفري 2014).
- 42- حمياز (سمير). «الأبعاد الجيواقتصادية للتنافس الأوروبي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي استراتيجيات، رهانات وتداعيات»، مجلة الرائد المغربي للدراسات السياسية والبحوث، الجزائر. العدد رقم: 06، مارس 2015.
- 43- ساحل (مخلف)، «من أجل مقاربة شاملة لمواجهة التحديات الأمنية في الفضاء المغربي». (أشغال الملتقى الوطني المغربي العربي والتحولت الجهوية: أي تنسيق لمواجهة التحديات الجديدة، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 2014/01/15).
- 44- صايح (مصطفى)، «التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات». (أشغال الملتقى الوطني منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبالية، 2012).
- 45- فرحاتي (عمر)، «أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي». (المؤتمر المغربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة، الراهانات-التحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27-28 فيفري 2013).

46- شيخ العلوي (الحسين). «تجمع الساحل الخماسي...تنسيق في ظل التعقيدات»،
مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. سبتمبر 2014.

الجزائر:

47- «العلاقات الثنائية متميزة واستثنائية»، جريدة الشعب، الجزائر. العدد: 16638،
20015/02/07.

48- «الجزائر تقف إلى جانب مالي في تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة»، جريدة الشعب،
الجزائر. العدد: 16722، 2015/05/16.

49- «انطلاق الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي بالجزائر»، جريدة الشعب، الجزائر.
العدد: 16695، 2015/04/14.

50- بالعمري (أمين). «ليبيا تدشن أولى خطوات السلام»، جريدة الشعب، الجزائر.
العدد: 16624، 2015/05/21.

51- منى (آسيا). «التحديات الأمنية تواجه بالتعاون المشترك»، جريدة الشعب،
الجزائر. العدد: 16334، 2014/02/11.

52- رضا (الخضر)، «بارونات المخدرات يعقدون تحالفا مع تنظيم الجماعة السلفية»،
جريدة الشروق، الجزائر. نوفمبر 2010.

53- رئيس الجمهورية يجري تعديلا وزاريا»، جريدة الشعب، الجزائر. العدد: 16722،
2015-05-16.

المواقع الإلكترونية:

54- <<الرئيس المالي يشيد بالوساطة الجزائرية>>، محمل من:

<http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/135748,18/03/2015,1115>.

55- إميغن (عبيد). «انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية»، مركز الجزيرة للدراسات،
الدوحة. 2014، محمل من:

<http://studies.eljazeera.net/reports/2014/10/2014/02/61119511573.htm>.
08/05/2015,9:00.

- 56- ح (حنان). « اجتماع ثلاثي جمع رؤساء حكومات الجزائر وتونس وليبيا بغدامس تنسيق الجهود لضمان أمن المنطقة»، محمل من: www.el-massa.com. 2015/01/08. 11:15.
- 57- شهاب (مفيد). «الطائفية مفهومها، دوافعها، خطورتها»، الأهرام اليومي، الصادر بتاريخ 11 فيفري 2010، محمل من: www.alramdioital.org.eg/articles.aspx?serial=30094&eid=1276,09/05/2015, 10:00.
- 58- خ واج (مليكة). «مدلسي يبرز قناعة الجزائر بتبني استراتيجية شاملة ويؤكد: مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة تتطلب تعاونًا مغاربيًا آمنًا فعلاً»، محمل من: www.el-massa.com. 2015/01/05. 11:00.
- 59- « وزير نيجيري : الجزائر تلعب دورها بجدارة وعزم في تسوية الأزمة في منطقة الساحل »، محمل من : <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141110/19237.html>, 2015/03/19,13:00.
- 60- «الرئيس النيجيري يشيد بالدور "الفعال" الذي تلعبه الجزائر في استقرار منطقة الساحل وتنميتها»، محمل من: http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185186.html, 18/03/2015,11:25.

المراجع باللغة الفرنسية:

الموسوعات والقواميس:

- 61- Cheurfi (Achour), L'encyclopédie Maghreb. Alger : Casbah édition, 2007.
- 62- Lacoste (Yves), dictionnaire de géopolitique. France : édition flammario, 1995.

الكتب:

- 63- Baltat (Paul), le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000. Alger : édition caphomic, 1990.
- 64- Juppé (Alain) et (Schweitzer) Luis, Livre Blanc sur la politique étrangère et européenne de la France 2008-2020.

المجلات والدراسات:

- 65- Aïda Ammour (Laurence). « Evolution de la politique de défense Algérienne de défense Algérienne », **centre Français de recherche sur le renseignement**, Paris. bulletin de documentation, N° : 07, aout 2013.
- 66- AMIOUR (Bachir). « sahel les pays du champ tissent leur toile face au terrorisme », (**les dossiers d'eldjeich2000-2012, lumière sur les grandes questions**, Alger. établissement des publications militaires, numéro spécial, janvier 2013).
- 67- Billion (Didier), Khechena (Rachid). « Des recompositions politiques et régionales en gestation », **l'Année stratégique**, Paris. IRIS 2011.
- 68- CHENA (Salim). « le sahara et le sahel dans la politique Algérienne territoires menacés, espace menaçants », **recherches internationales**, Paris. N° : 97, octobre-décembre 2013.
- 69- DEYCARD (Frédéric). « une région à l'importance internationale croissante », **question internationales** N° :58, France. DILA novembre-Décembre 2012.
- 70- DJERAOU (Liesse). « Les dessous d'une menace », **quotidien horizon consacrer aux questions de géostratégie**, 2010.
- 71- IKHLEF (Abdecelem). « le sahel défailant Arc de tous les risques », **Quotidien horizon consacrée aux questions de géostratégie**, 2010.
- 72- KANDEL (Maya), « la stratégie Américaine en Afrique : les risques et les contradictions du « LIGHT FOOT PRINT », (étude de l'IRSEM, Paris. N° : 36, ministère de la défense, Décembre 2014).
- 73- M.CH (Beloutar). « le fruit d'une vision commune », **les dossiers de El Djeich, lumière sur les grandes questions 2000-2012**, Alger. Etablissement des publications militaires, janvier 2013.
- 74- POUPART (Pauline). « identités religieuses, ethniques, tribales, au cœur des crises », **questions internationales**, Paris.N: 58, DILA, novembre –décembre 2012.

- 75- SOUDAN (François). « du bon usage de la Chin Afrique », **jeune Afrique hors-série**, Paris. N° : 35.
- 76- TADJE (Mehdi). « Les défis sécuritaires au sahel : une analyse géopolitique », **Centre Français de recherche sur le renseignement**, Paris. Tribune libre, N° : 39, novembre 2013.
- 77- ——— (—) « Sécurité et stabilité dans le Sahel africain », (collège de défense de l'OTAN, 2006).

المحاضرات :

- 78- MAGHLAOUI (Houssine), « la résolution 1514 et les territoires non autonomes », (conférence : module l'Algérie dans les relations internationales, école nationale supérieures des sciences politiques, premier semestre Master1, 2013-2014.

الجرائد :

- 79- APS (Algérie presse service). « Plus de 181 tonnes de résine de cannabis saisies en Algérie en 2014 », **Journal El Watan**, Algérie. N° : 7476, 07/05/2015.
- 80- HADJ (Houari) et ALGM (Mohamed Ali). « un attentat et kamikaze frappe Ouargla », Algérie. **Journal El Watan**, N° : 6599, 30/06/2012.
- 81- M. MEDJANI (Amrane). « le boom du trafic d'armes : frontière Algéro-Libyenne », **Journal El watan week-end**, Algérie. N° : 219, 21/06/2013.
- 82- O. H. « la fin d'une douloureuse épreuve », **Journal El Watan**, Algérie. N° :7265, 31/08/ 2014.

المواقع الإلكترونية :

- 83- « L'Afrique du Nord et les pays du Maghreb », télécharger du : http://portail-du-fle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135, 12/02/2015, 10h00.
- 84- Amiral (Edouard Guillaud). « la France réorganise son dispositif militaire au sahel autour de quatre bases », télécharger du : <http://www.lopinion.fr/blog/secret-defense/france->

reorganise-dispositif-militaire-sahel-autour-quatre-bases-8565,30/04/2015, 12:00 .

- 85- DUMENT Gérard (François). « la géopolitique des populations du Sahel », **Revue géopolitique Diploweb.com**, 2010, télécharger du :
http://portail-du-file.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135, 12/02/2015, 10h00
- 86- <http://www.agenceecofin.com.6-04-2015> à 10h00.
- 87- IZDDINE (Mouna). « le Sahel de tous les dangers, la filière des armes au Sud Sahara », Télécharger du:
<http://www.maroc-hebdo-press-ma/MHinternet/archives739/html.739Sahel.html>,05/03/2015,15 : 00.
- 88- Service des conférences internationales de l'OIF, télécharger du :
<http://www.francophonie.org.08/04/2015>.11h00

المجلات باللغة الإنجليزية:

- 89- « BP Statistical Review of word Energy », UK. Pureprint Group, June 2013.

فهرس المحتويات

أ.....	مقدمة
9	الفصل الأول: البعد الجيوسياسي لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.....
10	المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي
17	المبحث الثاني: الأهمية الجيوسياسية للساحل الإفريقي.....
	المبحث الثالث: المكانة الجيوسياسية للجزائر في منطقتي المغرب العربي
34	والساحل الإفريقي
44	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية القادمة من منطقتي المغرب العربي والساحل
46	الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري.....
46	المبحث الأول: التهديدات التماثلية.....
60	المبحث الثاني: التهديدات اللاتماثلية.....
	المبحث الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية في منطقتي المغرب العربي
68	والساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري.....
76	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات في منطقتي المغرب
78	العربي والساحل الإفريقي
78	المبحث الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية.....
86	المبحث الثاني: الآليات الأمنية والعسكرية.....
92	المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية.....
96	خلاصة الفصل الثالث
98	الخاتمة.....
103	الملاحق.....

108	فهرس الخرائط
108	فهرس الجداول والأشكال
108	فهرس الملاحق
110	قائمة المراجع
120	فهرس المحتويات